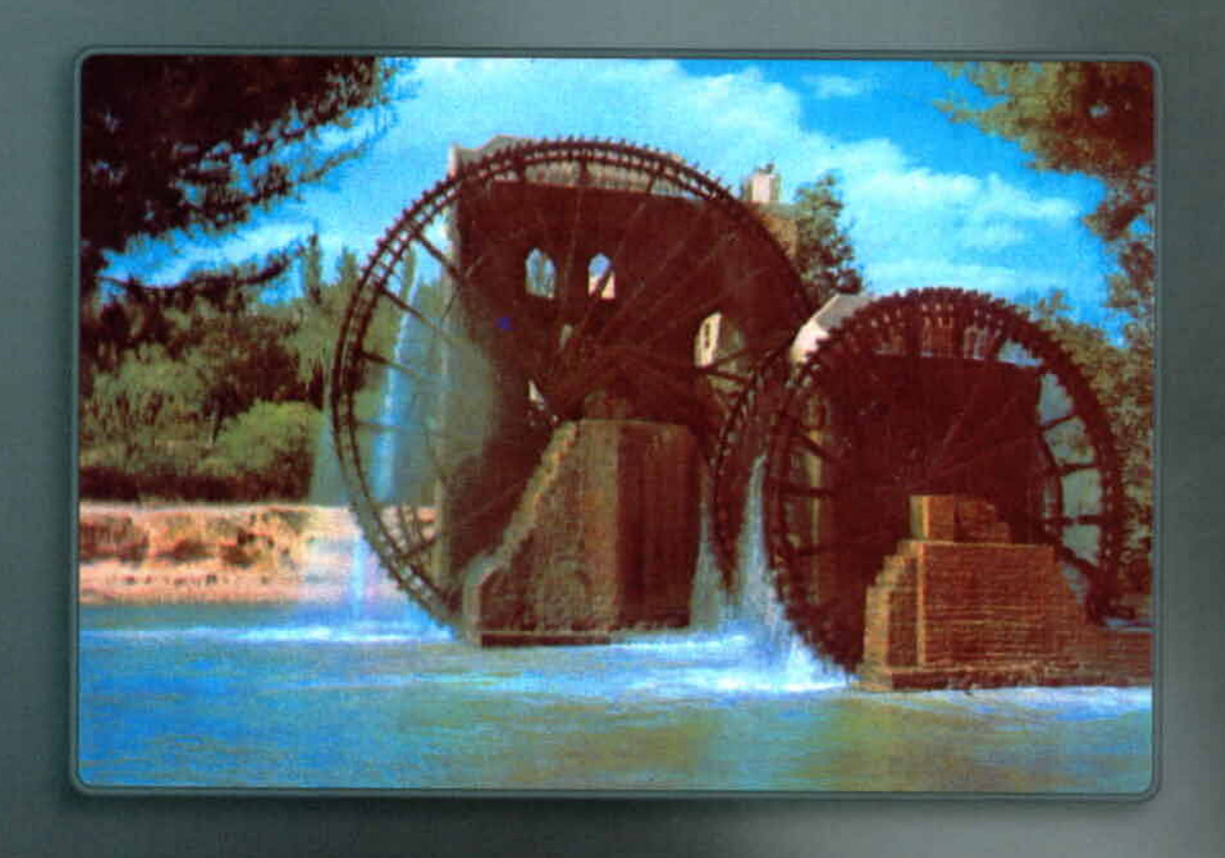




# تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

**United Nations**
**Development Programme**

الجمهورية العربية السورية

**Syrian Arab Republic**

# تقرير التنمية البشرية
# الجمهورية العربية السورية
# ٢٠٠٠

## تقديم:

دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دول العالم إلى إعداد تقارير قطرية عن التنمية البشرية كجزء متكامل من أطر التعاون القطرية. وفي هذا الإطار، تم توقيع مذكرة تفاهم بين معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٩، وأن يكون معهد التخطيط هو الذي يتولى إعداده.

وانطلاقاً من أن تقرير التنمية البشرية هو بحث علمي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب العلمية والتطبيقية، ولا يعبر عن موقف أو رأي الحكومة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد بادر المعهد إلى اختيار خبير كنقطة ارتكاز لتقرير التنمية البشرية يكون مسؤولاً عن ضمان تنفيذ خطة عمل هذا التقرير، وإلى اختيار باحثين ومستشارين وطنيين من المؤسسات العلمية الأكاديمية والخبرات الوطنية للمساهمة في إعداد هذا البحث العلمي - التقرير.

وقام الباحثون بإعداد دراسات بحثية حول مختلف قضايا التنمية البشرية، وجرت صياغة نتائج هذه الدراسات البحثية في التقرير الذي بين أيدينا، وهو أول تقرير سنوي يصدر عن التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية.

وأود في هذا الإطار، التعبير عن تقديري لكل من ساهم في إخراج تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية إلى حيز الوجود.

**عميد معهد التخطيط**

**المستشار عبد الله البري**

## الفريق الذي شارك في إعداد
## تقرير التنمية البشرية في سورية لعام ١٩٩٩

**نقطة الارتكاز**

أ. محمد جلال مراد

**معدا التقرير**

أ. عبد الله البري

أ. محمد جلال مراد

**المستشارون والمساهمون بأوراق بحثية في التقرير**

د. فؤاد السيد

أ. عبد الله البري

د. صموئيل عبود

أ. محمد جلال مراد

د. سمير الجرف

د. عبد الكريم حسين

د. توفيق اسماعيل

م. حاتم حمصي

د. عصام خوري

أ. مؤيد أبو الشامات

أ. بسام السباعي

م. يحيى عويضة

د. كمال شرف

د. ابراهيم علي

د. سعيد نابلسي

أ. ناصر الدين ياسر

أ. محمد كركوش

أ. عصام شيخ أوغلي

## شكر وتقدير:

يأتي هذا التقرير، وهو أول تقرير يصدر عن التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية، ثمرة تضافر جهود كل من معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد بدئ بتحضير هذا التقرير في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، وتم إنجاز صيغته النهائية في نهاية عام ١٩٩٩.

ويود معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق التعبير عن تقديره للدعم الكبير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلاً بمديره السيد مارك مالوك براون، ومدير المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد فواز فوق العادة. كما يعبر عن تقديره لتأييد وتشجيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق السيد توفيق بن عمارة الذي كان له أكبر الأثر في إصدار هذا التقرير.

ويتوجه المعهد بالشكر لكل من السادة، الدكتور جورج القصيفي من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، والدكتور عثمان محمد عثمان والدكتورة علا سليمان الحكيم من معهد التخطيط القومي بالقاهرة، والدكتور معز دريد من مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، على مقترحاتهم القيمة التي قدموها في مرحلة مبكرة من إعداد هذا التقرير.

ويعبر المعهد عن تقديره للدور المتفاني وروح المسؤولية العالية التي اتسمت بها مساهمة السيد محمد جلال مراد، الذي عمل كنقطة ارتكاز، في إخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود.

واستفاد التقرير من الدراسات البحثية القيمة التي أعدها كل من الدكتور توفيق اسماعيل، والمهندس حاتم الحمصي، والدكتور ابراهيم علي، والسيد عبد الله البري، والدكتور سعيد نابلسي، والدكتور عصام خوري، والدكتور صاموئيل عبود، والسيد ناصر الدين ياسر، والسيد مؤيد أبو الشامات، والسيد محمد جلال مراد، والسيد محمد كركوش، والسيد بسام السباعي، والدكتور سمير الجرف، والسيد عصام الشيخ أوغلي، والمهندس يحيى عويضة، والدكتور عبد الكريم حسين.

ويشعر المعهد بأنه مدين بالكثير للمستشارين الذين أعطوا كثيراً من وقتهم - منذ البدء بإعداد التقرير - وقراءة العديد من المسودات الأولية للتقرير، وأبدوا ملاحظات ومشورات قيمة خلال المناقشات الطويلة التي جرت حول التقرير، وهم : الدكتور كمال شوف، والدكتور توفيق اسماعيل، والدكتور فؤاد السيد، والدكتور ابراهيم علي.

ويتوجه المعهد بالشكر للوزارات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية للتعاون الكبير وإتاحة العديد من الدراسات التي أغنت التقرير وهي: هيئة تخطيط الدولة، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الاسكان والمرافق، ومصرف سورية المركزي، والاتحاد العام النسائي، والاتحاد العام لنقابات العمال، وغرف التجارة والصناعة. كما يتوجه بالشكر للسيد مدير المكتب المركزي للإحصاء والسادة مديري المديريات القطاعية لتعاونهم الكبير.

كما يتوجه المعهد بالشكر لكل من الآنسة ريم طريفي، والمهندسة سامية المعري، والآنسة سهام زكريا، على الجهود المضنية التي بذلنها، والصبر والتأني والمهارة التي أبدينها حتى تم وضع التقرير بصيغته النهائية على الحاسب الإلكتروني.

ويستحق الشكر والتقدير متخصصون شاركوا في مناقشة الصيغة النهائية لتقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٩ وهم: السيد أديب غنم، والدكتور محمد بيطار، والدكتور شايش اليوسف، والسيدة سعاد بكور، والدكتور أكرم الخوري، والدكتور يحيى الهندي، والسيد زهير جويجاتي، والدكتور موسى الضرير، والدكتور مصطفى العبد الله، والسيد أسعد عبود.

وأخيرا فإن هذا التقرير هو نتيجة عمل بحثي ونقاشات شارك بها باحثون من اختصاصات متنوعة، والمعهد يدين بالشكر والعرفان لكل المساهمات القيمة التي قدمت في إطار إعداد هذا التقرير.

**معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**

المحتويات رقم الصفحة

## مقدمة

يتزايد الاهتمام بالجانب الإنساني في عملية التنمية منذ أن أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مفهوم التنمية البشرية، "بمعنى توسيع خيارات الناس، عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية...، وعلى جميع مستويات التنمية تتمثل القدرات الأساسية الثلاث في أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، ,أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق. ولكن عالم التنمية البشرية يمتد إلى ما هو بعد من ذلك: فمجالات الاختيار الأخرى التي يعطي لها الناس قيمة فائقة تتضمن المشاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة- وهي كلها أمور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً ولكي يتمتع باحترام الذات وبالتمكين وبالإحساس بالانتماء إلى مجتمع وفي التحليل الأخير للتنمية البشرية هي تنمية الناس لأجل الناس وبواسطة الناس"[1].

ويبرز الاهتمام بالتنمية البشرية كرد فعل على انصباب معظم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث على الجانب الاقتصادي، وعدم إعطاء الجانب الاجتماعي منها نفس المستوى من الأهمية. وتعزز هذا الاهتمام أكثر مع بروز ظاهرة العولمة التي باتت تشكل تحدياً كبيراً للنمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم، وتؤثر بشكل أو بآخر على حياة غالبية الناس. ومع مرور الزمن، تبين أن التقدم البشري لا يحصل تلقائياً بواسطة النمو الاقتصادي. وبالتالي، بدأت تبرز أهمية وضرورة التحول في الفكر التنموي من التنمية الاقتصادية التي تركز على زيادة الدخل القومي والدخل الفردي والادخار والاستثمار، إلى التنمية البشرية التي تركز على تنمية البشر، انطلاقاً من أن النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحسين وتوسيع خيارات الناس للوصول إلى حياة أفضل، وذلك بتكوين قدراتهم وتنميتها، ومن ثم تحسين مستوى انتفاعهم من قدراتهم سواء في العمل، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية، أو قضاء أوقات الفراغ.

وفي الجمهورية العربية السورية، احتل الجانب الاجتماعي حيزاً مهماً في خطط التنمية المطبقة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٥ والتي جاءت تحت عنوان الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الخطط على تطوير قطاعات الإنتاج الوطني المختلفة، وإقامة التوازنات الكلية، والنهوض بالتعليم والخدمات الصحية، والسير بالتنمية الريفية، وقد قطعت سورية أشواطاً هامة في هذه المجالات، تؤسس لقاعدة انطلاق تنمية بشرية مستدامة، وتقدم في حياة البشر في بداية القرن الحادي والعشرين، من خلال تطوير أساليب التخطيط وأدواته ورسم صورة مستقبلية لسورية في القرن الجديد تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وترتكز إلى الطاقات الكامنة والإرث الثقافي والحضاري للمجتمع السوري في إطاره العربي.

ويبحث هذا التقرير، وهو أول تقرير عن التنمية البشرية في سورية، في قضايا التنمية البشرية الرئيسية من نمو اقتصادي وتعليم وتشغيل وصحة وتغذية وبيئة وخدمات أساسية ومشاركة شعبية إلى قضايا المرأة وقياس التنمية البشرية بحيث تعتبر قاعدة انطلاق أساسية، لتقارير التنمية البشرية القادمة في سورية، والتي ستركز وبشكل معمق على قضايا محددة. ويضع هذا التقرير أمام صانعي السياسة ومتخذي القرار على كافة المستويات ورقة عمل تحلل الواقع الراهن وتشير إلى نقاط رئيسية في قضايا التنمية البشرية في سوريا.

---

[1] مصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - نيويورك -الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠-ص١٧

ويتألف التقرير من ثمانية فصـــــول وملحــق وجــدول المؤشرات، وهي:

**الفصل الأول:** يبحث في مفهوم التنمية البشرية والخلفيــة التي نشأ عليها وأبعادها وأهدافها وسياساتها والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. كما يعــرف الأدوات المستخدمة في قياس التنمية البشرية، ويعــرض موقــع التنمية البشرية في تجربة التنموية في سورية.

**الفصل الثاني:** يستعرض تطور الأوضاع الاقتصاديـــة والاجتماعية في سوريا خلال الخمسين سنة الماضيـــة، ويتناول بالتحليل تجربة سورية في التنميـــة للاقتصـــاد الوطني، وانعكاس خطط التنمية ومرتكزاتها على التنمية البشرية، ويعرض دور كل من القطاع العام والخـــاص والتعددية الاقتصادية والعولمة فـــي التنميــة البشــرية والآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية ودورها في التنميــة البشرية.

**الفصل الثالث:** ويتناول الملامـــح الســكانية الأساسـية واتجاهاتها،سواء المتعلقة بمعدلات النمــو الســكاني، أو التوزع الجغرافي للسكان والحضر، أو التركيب العمــوي والنوعي والتعليمـــي والزواجــي، أو حجــم وتركيــب الأسرة.

**الفصل الرابع:** ويتناول الخطوط العريضـــة لسياســات التعليم وسوق العمل وقضايا التشغيل والتنمية البشـــرية. فيلقي الضوء على نتائج تجربة إلزامية التعليم ومجانيتــه وديموقراطيته في سورية، ويبحث في قضايا تصحيـــح بنية النظام التعليمي والاستيعاب الجامعي وتطور كفــاءة التعليم ومحو الأمية، ويعرض موضوع التناســب بيــن مخرجات سوق العمل وربط التعليــم الفنــي والمــهني بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كمـــا يركـــز على أهمية تحقيق التنمية البشرية من خلال اســتراتيجية التشغيل، ودور النمو الاقتصادي في خلق فرص عمـــل جديدة. ويحلل بنية البطالة في ســوق العمــل وقضايــا الأجور في القطاعين الحكومي والخاص. ويلقي الضــوء على الآفاق المستقبلية لسياسات التعليم والتشغيل.

**الفصل الخامس:** يبحث في السياسات الصحية وتطــور المؤشرات الصحية والوسائل والأساليب المستخدمة فــي تطوير الواقع الصحي، وإمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية. كما يتناول التغذيـــة والوضـــع الغذائـــي فــي سورية، وسلامة الأغذية، والحالة التغذوية للأطفال فـــي سورية.

**الفصل السادس:** يتناول قضايا البيئة والتنمية البشـــرية، وتحديات البيئة ومحددات ومقيدات الوصول إلـــى بيئـــة نظيفة، ولإدارة البيئة ومشاريع حماية البيئة وأثرها على التنمية البشرية والآفاق المستقبلية لتحقيق بيئة متوازنـــة وقابلة للاستمرار. ويستعرض تطور الخدمات الأساسـية من مياه نظيفة للشرب وصرف الصحي وسكن وكهرباء ومواصلات، وأثرها على التنمية البشرية.

**الفصل السابع:** يبحث في قضايـــا المشــاركة الشــعبية والسياسية ومستوياتها، ودور المرأة في التنمية البشرية، حيث يلقي الضوء على التحديات التـــي تواجـــه قضيـــة تمكين المرأة من أخذ دورها في المجتمــــع، والحقــوق القانونية المكتسبة للمرأة وتوسيع خياراتها، والمنطلقـات العملية لتمكين المرأة العاملة وتوسيع خياراتها، وصـــون العمل النسوي، وحقها في العمـــل والأجـــر، ورعايـــة أدوارها العائلية-المعيشية. ويستعرض الوضع الراهـــن لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار، ودور منظمة الاتحـــاد العام النسائي في تمكين المرأة. ويبحث تطويـــر تعليـــم المرأة ومحو أميتها ومشاركتها في قوة العمل.

**الفصل الثامن:** يتناول قضايا قياس التنمية البشرية علـــى المستوى الإجمـــالي وعلـــى مســتوى المحافظـــات. ويستعرض مؤشرات التنمية البشرية ومكونـــات دليـــل التنمية البشرية في سوريا. كما يستعرض نتائج قيـــاس التنمية والتمكين على أساس الجنس.

أما على مستوى المحافظات فيستعرض نتـــائج دليلـــي العمر المتوقع والتحصيل التعليمي كمكونين من مكونات دليل التنمية البشرية الثلاثة، ودليل التنمية المرتبط بنــوع

الجنس، وتطـــور بعــض الخصـــائص الديموغرافيـــة والاقتصادية والخدمية في سورية.

**ملحق الملاحظات الفنية:** يبين طرق حساب دليل التنمية البشرية، ودليلي التنمية والتمكيـــن المرتبطيـن بنـــوع الجنس.

**جدول مؤشرات التنمية البشرية.**

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي والتحليلي للتنمية البشرية

## ١-١-الإطار المفاهيمي لتنمية البشرية:

### ١-١-١مفهوم للتنمية البشرية :

انطلاقا من أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في آن واحد وأن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فإنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية خلق البيئة الملائمة ليتمتع الناس بالرفاهية من خلال حياة طويلة وسليمة وخلاقة[١]. ومع أن هذا قد يبدو بديهيا، فإنه كثيرا ما يغفل في غمرة توجيه الاهتمام إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الدخل القومي أو إلى المتوسط الفردي لأي من هذين المتغيرين، وهذا يعني انصراف الاهتمام إلى الوسيلة بديلا من التركيز على الغاية.

وهكذا ينبغي أن نستذكر أن التوسع في الإنتاج والثروة ماهو إلا وسيلة إلى غاية، وأن الغاية من التنمية يجب أن تكون رفاهية البشر أي التنمية البشرية. وبينما سنبين في فقرة لاحقة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، سنعرض هنا ما هو المقصود بالتنمية البشرية.

لقد أطلق وتطور مفهوم التنمية البشرية، بالمعنى الذي يبحث هنا، في تقارير التنمية البشرية السنوية، التي بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإصدارها منذ عام ١٩٩٠، والتي تعرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس"[٢]. ومع أن الخيارات متعددة ومتنوعة، ونظريا بلا حدود، فإن الخيارات الأساسية تتركز في ثلاث، هي:

- أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل.
- وأن يتعلموا أي أن يكتسبوا المعرفة.
- وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق.

ومن بين الخيارات الأخرى، هناك الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان احترام الإنسان لذاته[٣]. كما أن مصطلح التنمية البشرية يعني مستوى ما حققه الناس من رفاهية[٤].

[١]- انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٠

[٢] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ١٢ – انظر أيضا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ص ١١ وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ص ج

[٣] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢١، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ص ١١

[٤] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٢ .

وحسب مصطلح التنمية البشرية،لا يمكن اعتبار الدخل بديلا للخيارت الإنسانية المتنوعة. كما أن توافر الدخل لا يسمح بالضرورة بممارسة جميع هذه الخيارات، وذلك لأسباب عدة منها[1]:

- ♦ إن الدخل وسيلة وليس غاية. وهو بهذه الصفة قد يستخدم للحصول على الغذاء أو على دواء ضروري فيزيد بذلك مستوى الرفاه البشري. كما قد يستخدم للحصول على مخدرات فيؤثر سلبا على هذا الرفاه. وبعبارة أخرى، إن مستوى الرفاهية يعتمد على استخدامات الدخل إلى جانب مستوى الدخل.
- ♦ تشير تجارب كثير من البلدان إلى إمكانية تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية رغم تواضع مستويات الدخل فيها، وكما تشير تجارب بلدان أخرى إلى تواضع مؤشرات التنمية البشرية رغم الارتفاع النسبي لمستويات الدخل فيها.وكما أن ارتفاع معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الإجمالية (مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي..) في عدد من بلدان العالم الثالث سريعة النمو لم يحد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه شرائح كبيرة من السكان، فإن "الدول الصناعية تدرك الآن أن الدخل المرتفع لا يحميها من سرعة انتشار عدد من المشكلات مثل المخدرات، وإدمان الكحوليات ومرض نقصان المناعة (الإيدز)......"[2].
- ♦ إن برامج التكيف التي استهدفت تحسين النمو الاقتصادي أدت في كثير من الحالات إلى التحجيم القاسي لجهود التنمية البشرية في عدد من البلدان النامية[3].
- ♦ إن مستوى الدخل الحالي لبلد ما قد لا يعطي فكرة كافية عن احتمالات النمو في المستقبل. فإذا كان هذا البلد قد خصص جزءا كبيرا من استثماراته لتنمية ثروته البشرية، فإن دخله المستقبلي سيكون أعلى بكثير مما يشير إليه مستوى الدخل الحالي.

وينبغي التمييز بين جانبين للتنمية البشرية.
الجانب الأول: هو تكوين القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. أما الجانب الثاني: فهو انتفاع الناس بالقدرات التي اكتسبوها في الأغراض الإنتاجية أو في أغراض تمضية وقت الفراغ أو في أغراض ممارسة نشاط ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. وإذا لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين تكون النتيجة شعورا كبيرا بالإحباط البشري.

## ١-١-٢ الخلفية التي نشأ عليها مفهوم التنمية البشرية:

نشأ وتطور مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الذي تم إبرازه في الفقرة السابقة على خلفية أنماط النمو والتنمية التي شهدها العالم منذ مطلع الستينات. فقد حققت البلدان النامية منذ الستينات تقدما ملموسا في طريق التنمية البشرية، وضاقت الفجوة بين الشمال والجنوب في مجال التنمية البشرية رغم زيادة اتساع الفجوة في الدخل.

[1] - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٠-٢٢، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ص ١٨، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ١٦.

[2] - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢١

[3] - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.

إلا أن هذا التقدم ينبغي أن يوضع في المنظور الصحيح في ضوء ما يلي[1]:

- ♦ مازال هناك ما يقارب من /٩٠٠/ مليون شخص في العالم النامي لا يستطيعون القراءة والكتابة، و/١,٥/ مليار شخص لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأولية، و/١,٧٥/ مليار نسمة لا تتوفر لهم المياه النقية، وحوالي /١٠٠/ مليون نسمة عاجزين عن إيجاد مأوى، ونحو /٨٠٠/ مليون نسمة ما زالوا يبيتون جياعا يوميا، وأكثر من /مليار/ شخص يعيشون في حالة من الفقر المطلق. والأطفال والنساء هم أشد الفئات معاناة. إن هذا الحرمان البشري الذي تعاني منه مئات الملايين يمثل تحديات ينبغي مواجهتها والتغلب عليها.
- ♦ إن التقدم الذي تحقق في تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب في مجالات التنمية البشرية يثير الأمل من جهة ويبعث على القلق من جهة أخرى. فهو من جهة يشكل مصدر أمل في أن يصبح من الممكن الارتفاع بالعالم النامي إلى مستوى أساسي من التنمية البشرية خلال فترة قصيرة نسبيا إذا ما وجهت الجهود الإنمائية الوطنية في الاتجاه المناسب. وهو من جهة ثانية مصدر قلق بسبب حقيقة أن أربعة أخماس السكان في العالم الثالث، بالرغم من أن حياتهم أضحت أطول عمرا وأفضل من ناحية التعليم، فإنهم مازالوا يفتقرون إلى الفرص التي تمكنهم من استغلال طاقتهم العملية بالشكل الكامل. وما لم يتم خلق فرص اقتصادية في الجنوب، فسوف تزداد نسبة المواهب والقدرات البشرية التي تبدد وتهدر، كما أن ضغوط الهجرة الدولية، بما ينطوي عليه من تداعيات، قد تزداد زيادة كبيرة جدا. وعلاوة على ذلك، فرغم ضيق الفجوات بين الشمال والجنوب فيما يتصل بعوامل البقاء الأساسية، تتزايد الفجوات اتساعا في مجالات العلوم والتكنولوجيا حتى أنها أصبحت تهدد مستقبل التنمية والتقدم في بلدان الجنوب.
- ♦ إن المتوسطات الرقمية المتعلقة بالتنمية البشرية تخفي كثيرا من التباين فيما بين بلدان الجنوب.
- ♦ إن الفجوات في التنمية البشرية داخل كل بلد على حدة كبيرة أيضا، وتتواجد هذه الفجوات بصورة عامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء. وهذا يدل على اتساع المجال أمام إدخال تحسينات كبيرة على أوجه توزيع الإنفاق الاجتماعي العام.
- ♦ إن التقدم البشري على مدى العقود الثلاثة التي سبقت التسعينات لم يكن يسير بخطى موحدة كما لم يكن سيره خاليا من العقبات[2]. فقد سجلت بلدان كثيرة اتجاهات عكسية خلال الثمانينات بارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال ومعدلات وفيات الأطفال. وقد أدت التخفيضات التي أدخلت على الميزانيات إلى ضغط كبير في الإنفاق الاجتماعي. ورغم أن بعض البلدان استطاعت تجنب

[1] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٩-٣٢.

[2] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ص ١٦.

إدخال تخفيضات على البرامج الاجتماعية عن طريق تحسين الإدارة الاقتصادية، فقد دفع الكثير من البلدان في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية ثمنا اجتماعيا فادحا أثناء فترة التكيف في الثمانينات.

- ويكشف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ضعف الصلة بين النمو والتنمية البشرية في البلدان ذات التنمية غير المتوازنة وهي كثيرة، والتي تحقق فيها نمو جيد ولكن مع قدر ضئيل من التنمية البشرية، أو تنمية بشرية جيدة ولكن مع قدر قليل من النمو أو دونما نمو على الإطلاق.

إن ما تقدم يشكل الخلفية التي نشأ عليها مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الذي يتضمنه تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي ينطوي على ضرورة إعادة النظر بمقياس التقدم بما يتفق مع مقولة أن الناس هم صانعوا التنمية وهم هدف التنمية في آن واحد. وفي الواقع، إذا كانت هذه المقولة ليست جديدة، فإنها في نفس الوقت كثيرا ما تهمل إلى حد كبير، إذ أنه كثيرا ما يعتبر مستوى الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي مقياسا لدرجة التقدم.

### ١-١-٣- أبعاد التنمية البشرية:

مع محافظته على جوهره الأساسي، فإن مفهوم التنمية البشرية تطور تشكيله وتحديد أبعاده بصورة تتفق مع هذا الجوهر، وذلك في ضوء المناقشات والإغناء والإضافات التي كانت تبرز إثر صدور كل من تقارير البرنامج الإنمائي السنوية عن التنمية البشرية. ونتيجة لذلك، اتسع وتعمق مفهوم التنمية البشرية بحيث أصبح يشتمل على الأبعاد التالية[1]:

**آ-التمكين:**

يعتمد التمكين على توسيع قدرات الناس بحيث تزداد الخيارات أمامهم وبالتالي دائرة الحرية التي يتمتعون بها على أنه لا يمكن للناس أن يتمتعوا سوى بخيارات محدودة وضيقة إذا لم يتحرروا من الجوع والحاجة والحرمان. ومن حيث المبدأ يملك كل فرد الحرية في أن يشتري السلع الغذائية وغير الغذائية. ولكن هذه الحرية تفقد معناها إذا كان الناس لا يمتلكون القوة الشرائية اللازمة. وقد يكون للأفراد الحرية في أن يقرأوا صحفة، ولكن ممارسة هذه الحرية تتوقف على معرفة القراءة والكتابة. كذلك قد يكون الفرد حرا في أن يسافر حول العالم، ولكن لن يستطيع ذلك إذا كان المرض يفرض عليه التزام سريره؟. وينطوي التمكين على معنى إضافي، وهو أن يكون باستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم أو أن يدعموا صنع هذه القرارات. فالناس ينبغي أن لا يكونوا مستفيدين سلبيين من عملية يقررها وينظمها لهم آخرون بل ينبغي أن يكونوا فاعلين نشطين في عملية التنمية الخاصة بهم، ويتحقق هذا من خلال المشاركة.

**ب- التعاون:**

يعيش الناس داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التي تبدأ من الأسرة وتصل إلى الدولة، كما تبدأ من أنماط الاكتفاء الذاتي المحلية وتصل إلى الشركات متعددة الجنسيات. وهم أيضا كائنات اجتماعية تعطي قيمة كبيرة لمساهمة الأفراد في تحسين حياة المجتمع. وهذا الإحساس بالانتماء

---

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص ٥٥-٥٦.

مصدر هام من مصادر الرفاه، فهو يضفي على الفرد إحساسا بالمتعة وإحساسا بوجود هدف وبوجود معنى للحياة.

وتنطوي التنمية البشرية بالضرورة على الاهتمام بالثقافة-أي بالطرائق التي يختارها الناس للعيش معا- لأن الإحساس بالتماسك الاجتماعي القائم على الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة هو الذي يشكل التنمية البشرية الفردية. وهكذا، فإن التنمية البشرية لا تعنى بالناس كأفراد فقط بل تعنى أيضا بكيفية تفاعلهم وتعاونهم في المجتمع.

**ج-الإنصاف:**

يتجه التفكير عادة إلى الإنصاف في مجال الثروة والدخل. إلا أن التنمية البشرية تتبنى رؤية أكثر اتساعا تتمثل بالسعي إلى الإنصاف في القدرات والفرص الأساسية. وبحسب هذه الرؤية، يجب أن يحصل كل فرد على فرصة للتعليم، ولأن يحيا حياة مديدة وصحية. وينطبق هذا على المرأة التي قد لا تتاح لها في بعض المجتمعات المحلية الفرص التي تتاح للرجل.

وتعزيز الإنصاف يستدعي أن توجه المساعدات الحكومية إلى الفقراء من الناس أكثر من الأغنياء، وإلى بعض الناس، مثل المرضى والمعوقين الذين يحتاجون إلى موارد أكثر مما يحتاجه الآخرون كي يتمتعوا بنفس المستوى من القدرات.

**د-الاستدامة:**

تلبي التنمية البشرية المستدامة احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهي بالتالي تنطوي على اعتبارات الإنصاف بين الأجيال. على أن ما يجب نقله من جيل إلى آخر ليس كما محددا من الثروة الإنتاجية بقدر ما هو نقل مستوى معين من التنمية البشرية يمكن التعبير عنه بانعدام الفقر والحرمان وتوفير الفرص والخيارات.

**هـ-الأمن:**

هناك الملايين من البشر في البلدان النامية يعيشون على حافة الكارثة. وحتى في البلدان المتقدمة يتعرض الناس باستمرار لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة. والبطالة مصدر رئيسي لانعدام الأمن كونها تقضي على حق الناس في الحصول على دخل وفوائد أخرى. وإذا كانت فكرة الأمن قد بقيت خلال زمن طويل تشير إلى الأمن العسكري أو أمن الدول فإنه يجب أن لا يغيب عن الفكر أن من الحاجات الأساسية للغاية أمن الرزق. كما أن الناس يريدون أيضا أن يكونوا متحررين من التهديدات المزمنة مثل المرض، وكذلك من حدوث اختلالات مفاجئة ومؤلمة في حياتهم اليومية. ويؤكد مفهوم التنمية البشرية على وجوب أن يتمتع كل فرد بحد أدنى من جميع أشكال الأمن هذه.

## ١-١-٤-العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية:

إذا كان النمو الاقتصادي يوسع القاعدة المادية للوفاء باحتياجات الإنسان فإن مدى تلبية هذه الاحتياجات يتوقف على توزيع الموارد بين الناس واستخدامها في توفير الخيارات والفرص لا سيما فرص العمل. وينبغي هنا تسليط الضوء على أن الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ليست صلة تلقائية. إلا أنه من الممكن تعزيز هذه الصلة من خلال إجراءات تتخذ على صعيد السياسات التنموية. والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية هي علاقة متبادلة بمعنى انه عندما تكون الصلة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فإن كلا منهما يسهم في تعزيز

الآخر. وعلى العكس، عندما تكون الصلة ضعيفة أو غائبة فإن كلا منهما يعيق تطور الآخر.

ويمكن تميز سلسلتين من ردود الأفعال، تفضي إحداهما من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية (أي نمو من أجل الناس). أما الثانية فتفضي من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي.

**آ- الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية:**

- تنطوي السلسلة المتجهة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية على مجموعتين رئيسيتين من الحلقات. تتضمن المجموعة الأولى تأثيرات نشاط الأسرة وإنفاقها على التنمية البشرية، بينما تتضمن المجموعة الثانية تأثير السياسات والنفقات الحكومية.

- نشاط الأسرة وإنفاقها:

إضافة إلى دورها في التنمية البشرية من خلال تربية الأطفال ورعاية المرضى والمسنين، فإن الأسرة تسهم في التنمية البشرية من خلال استخدام دخولها في توفير الغذاء والأدوية والكتب المدرسية وهي أهم وسائل تكوين القدرات.فالأسر الفقيرة تنفق جزءا كبيرا من الزيادة في دخولها على تحسين الغذاء كما ونوعا. كما خلصت دراسة مستفيضة إلى أن الأسرة تنفق حصة كبيرة من الزيادة في الدخل على التعليم. ويؤدي تحسين دخل الأسرة ليس فقط إلى ارتفاع معدل القيد في المدارس، وإنما أيضا إلى ارتفاع مستوى أداء التلاميذ، إذ عندما يتوفر للأسر دخل أعلى تزداد قدرتها على تهيئة بيئة تفضي بدرجة أكبر إلى التعليم في المنزل و في المدرسة. كما أن الأسر تتفق نسبة من الزيادات في دخولها على تحسين صحة أفرادها. وقد أثبتت دراسات تفصيلية وجود علاقة بين ازدياد دخل الأسرة والتحسن في عدد من المؤشرات الصحية مثل معدلات البقاء على قيد الحياة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الإصابة بالمرض بين الأطفال.

- السياسات والنفقات الحكومية:

يتيح النمو الاقتصادي للحكومات، من خلال ما تتخذه من سياسات وإجراءات، أن تزيد الموارد المادية المخصصة للتنمية البشرية.

ومن حيث المبدأ يمكن للحكومات في الدول الأغنى أن تقدم مزيدا من الدعم للتنمية البشرية حيث أنه كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد توافر أموال للإنفاق الحكومي على التنمية البشرية. إلا أن هذا ليس صحيحا دائما، إذ يمكن أن يتباين الإنفاق الحكومي ووجهات استخدامه تباينا كبيرا فيما بين البلدان ذات الدخل المتماثل وذلك تبعا لتباين النسب من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لكل من الإنفاق العام والإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتغذية والإمداد بالمياه والصرف الصحي).

وبوجه عام، كلما ازدادت الحصة من الناتج المحلي الإجمالي التي تخصصها الحكومة للخدمات الاجتماعية كلما تحسنت ظروف حياة ذوي الدخل المنخفض وتحسنت شروط التنمية البشرية. إلا أنه حتى عندما تبقى هذه النسبة ثابتة فإن البلد الذي يحقق نموا اقتصاديا أفضل تتوفر لديه إمكانية أكبر لتعزيز وتحسين التنمية البشرية. وبطبيعة الحال، فإن تحويل هذه الإمكانية إلى فعل يتطلب تبني السياسات واتخاذ الإجراءات المواتية. وفي الواقع، إذا كان من الممكن، حتى في حال غياب النمو الاقتصادي، اتخاذ تدابير ورصد موارد

تفضي إلى تحسين كبير في مستوى التنمية البشرية فإنه لا يمكن توفير الموارد اللازمة لاستدامة هذا التحسين دون تحقيق النمو الاقتصادي. وهكذا تبرز إذا أهمية دور السياسات الوطنية من جهة ودور النمو الاقتصادي من جهة أخرى في الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية. ولعله من نافلة القول التأكيد على أنه وفي ضوء ندرة الموارد المتاحة، ينبغي بذل قصارى الجهد لرفع مردود الإنفاق على تطوير نشاطات التنمية البشرية.

- أما العوامل التي من شأنها تعزيز حلقات الاتصال الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية فأهمها ما يلي:

- **الإنصاف:** فكلما كان توزيع الموارد أكثر قربا إلى المساواة كلما كان من الأرجح أن يؤدي نمو الدخل إلى تحسين ظروف حياة نسبة أعلى من السكان.

- **الإنفاق الاجتماعي ذو الأولوية:** حيث يمكن للحكومات أن تؤثر في تطوير مستوى التنمية البشرية تأثيرا كبيرا من خلال توجيه نسبة عالية من الإيرادات العامة إلى أوجه الإنفاق الاجتماعي ذات الأولوية وخاصة الإنفاق على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية(مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتغذية والإمداد بالمياه والصرف الصحي) للجميع.

- **توفير فرص كسب الدخل:** فالنمو الاقتصادي يتحول إلى تحسين في التنمية البشرية من خلال توسيع فرص كسب الدخل. والسعي بنجاح إلى تحقيق هذا الهدف يتطلب أنماطا من النمو مولدة للعمالة كون هذه الأخيرة تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر كسب الدخل.

-**إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية:** حتى عندما يتحقق نمو اقتصادي جيد، فإن الناس الذين لا يمكنهم الوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الأرض والائتمانات والبنية الأساسية المادية ستكون إمكانية حصولهم على الفرص الاقتصادية، والتي هي من أهم مقومات التنمية البشرية، ضعيفة. وهكذا، فإن تفعيل الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية يتطلب توفير إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية لجميع الناس. وهذا يتطلب تدخلا من الدولة بهذا الاتجاه تتناسب سياسته وإجراءاته مع واقع وخصوصيات كل بلد.

- **الحكم الجيد:** إن الحكم الجيد هو الحكم الذي ينطوي على تمكين الحكومات للناس من تقاسم ثمار النمو والمشاركة العريضة في الحياة العامة، وإدارة الموارد بنزاهة وفاعلية وعدل، وعلى توفير جميع العوامل التي تقدم عرضها بصورة أفضل وهو بالتالي من شأنه أن يفضي إلى صلة أقوى بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

- **العمل الأهلي:** عندما يعمل الناس معا من خلال المؤسسات فإنهم يلعبون دورا حيويا في تعزيز التنمية البشرية. فالمنظمات غير الحكومية أو الجماعات الأهلية تكمل الأنشطة الحكومية وتوفر إمكانية وصول الخدمات إلى كثيرين كانوا سيظلون محرومين منها، بدون ذلك، لفترة زمنية يختلف امتدادها باختلاف السياسات التنموية. وعندما يعمل الناس معا فترة طويلة، بحيث يكتسبون عادات وقيما ومعتقدات مشتركة تثري طريقة حياتهم وعملهم، فإنهم يكتسبون رأس مال اجتماعي، يكمل رأس المال المادي ورأس المال البشري ويتيح استخدامهما وإدارتهما بمزيد من الكفاءة. فإيجاد مناخ من الثقة والتعاون، على سبيل المثال، يهيئ بيئة يمكن أن ينمو فيها الاستثمار والادخار

والعمالة بصورة أفضل، ومن ثم فهو يسهم بصورة فعالة في النمو الاقتصادي. والأهم من ذلك أن لرأس المال الاجتماعي دورا حاسما بالنسبة للتنمية البشرية، إذ أن الذين يتصرفون كمجموعة قوية متماسكة، سواء من خلال المنظمات غير الحكومية أو الجماعات الأهلية، يمكن أن يحققوا أكثر مما يحققه الأفراد، ويتيح هذا بالتالي توسيع الخيارات لعدد أكبر من الأفراد مما لو كان العمل الجماعي غائبا. إضافة إلى هذا فإن غياب العمل الجماعي يترتب عليه تآكل رأس المال الاجتماعي بحيث يحل محله سلوك يتسم بالنزعة الفردية والبحث عن المصالح الفردية والجشع والعنف والجريمة. وقد لعب رأس المال الاجتماعي دورا هاما في نجاح التنمية البشرية في بلدان كثيرة من أهمها السويد واليابان. ومع أن تنمية رأس المال الاجتماعي ليست في الأصل من مهام الحكومات إذ أن معظم أشكال التعاون الأهلي تكون تلقائية، فإن بإمكان الحكومات أن تسهم بإيجابية في هذا المجال من خلال إتاحة المجال والتشجيع اللازم للمنظمات غير الحكومية المختلفة لتنمية إمكاناتها.

**ب-الحلقات الممتدة من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي:**

من المؤكد أن الناس الأصحاء المتعلمين جيدا تتوفر لديهم إمكانية أكبر لتطوير الاقتصاد. على أن هذا لا يعني أن الهدف الوحيد للاستثمارات في الصحة والتعليم هو تحسين كفاءة الاقتصاد. بل إن كون التنمية البشرية غاية في حد ذاتها يبرر هذه الاستثمارات حتى عندما لا تحقق عائدا اقتصاديا مرتفعا. وفي الواقع هناك أنواع أخرى من الاستثمارات في التنمية البشرية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. فتحسين قدرة وتنظيم العمال والإدارة، والتمكين من استخدام المستويات الأعلى من التكنولوجيا وتعزيز المؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك النظم القانونية والمالية، كل هذا من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية. ويتجلى بعض أوضح الفوائد الاقتصادية للتنمية البشرية في أن هذه التنمية تجعل العاملين، لا سيما الأشد فقوا، أكثر إنتاجية عن طريق تحسين تغذيتهم وتعليمهم وصحتهم.

- وبصدد أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي يجدر إبراز ما يلي:

- تزداد احتمالات وقدرات العاملين في الزراعة والصناعة على استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية مع ازدياد المستوى التعليمي. أما تكوين القدرات التكنولوجية فيتطلب توفير مراكز البحث والتطوير إلى جانب مستويات عالية للتعليم.

-كما أن التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا يتيح إمكانية تغيير نمط التجارة الخارجية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني. ففي الاقتصاديات ذات الطابع الزراعي يؤدي هذا التفاعل إلى تطوير الصناعات الزراعية وتصدير المنتجات الزراعية بعد تصنيعها عوضا عن تصديرها بصيغتها الأولية. وفي الاقتصادات غير الغنية بالمواد الأولية يؤدي هذا التفاعل إلى التوسع العمودي في عمليات التصنيع وتصدير منتجات تنطوي على المزيد من القيمة المضافة.

-إضافة إلى ما تقدم، فإن توفير الحكومات"للخدمات العامة" لاسيما التعليم الأساسي والصحة الأساسية والبنية الأساسية المادية كالطرق وشبكات الري ونظم الاتصالات، يساهم في تكوين بيئة تزداد معها فرص الاستثمار المجدية ويحفز بالتالي على الادخار. كذلك فإن تعليم الأبناء ينطوي على توظيف استثمارات إنتاجية من قبل الأسر، إذ أن هذه الأخيرة عندما ترسل أبناءها إلى المدارس فإنها تتنازل بذلك عن دخل، إما لتكلفة

التعليم أو لفقدان عمل أبنائها خلال فترة التعليم، لكي تحقق دخلا أعلى في المستقبل. كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية يتركز عادة في تلك الدول التي قطعت شوطا متقدما في التنمية البشرية لاسيما في مجال التعليم وخاصة التعليم الفني والمهني والتدريب.

- ويجدر التنويه بأن الحلقات الممتدة من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي تعتمد بصورة خاصة على ما يلي:

- تراكم رأس المال البشري من خلال الاستثمارات في الصحة والتغذية والتعليم والتدريب على المهارات والبحث والتطوير.
- إتاحة الفرص للناس للمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

## ١-١-٥-أهداف وسياسات التنمية البشرية:

يمكن إيجاز أهداف وسياسات التنمية البشرية على النحو الذي يبرزه تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على النحو التالي[1]:

آ- إن استراتيجيات وسياسات التنمية البشرية ينبغي أن تستهدف بصورة خاصة ما يلي:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي كونه يمثل أحد أسس توسيع الخيارات والانتفاع من زيادة قدرات الإنسان.
- الحد من الفقر المطلق.
- العناية بالناس الذين يعيشون في فقر مطلق والذين هم في حاجة إلى مساندة الحكومات كي يصلوا إلى مستوى مقبول من التنمية البشرية.
- إلى جانب ذلك، تعد حماية البيئة الطبيعية، وتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من الخيارات المتاحة أمام الأجيال المقبلة من الأهداف الرئيسية للتنمية.

ب- وعلى صعيد السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية، يمكن تمييز أربعة محاور هي: النمو مع العدل، وتلبية احتياجات جميع فئات المواطنين وتصحيح التباين فيما بين الجماعات وفيما بين الأفراد، وتشجيع المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وتشجيع المبادرات الخاصة.

- **النمو مع المعدل:**

- يعد مستوى ومعدل التطور التقني المصحوب بالعلم والتكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية، من أهم العوامل في تحديد معدل النمو الاقتصادي. وهكذا فإن تعزيز التنمية البشرية، من خلال تطور القدرات البشرية، لا يعد مهما في حد ذاته فحسب، بل باعتباره أيضا أحد العناصر الأساسية في عملية النمو.
- ولكي يكون النمو عادلا وتوزيع الدخل منصفا يساعد بصورة جوهرية في تحسين التنمية البشرية ينبغي:

◆ أن يكون توزيع الأصول عادلا، وهذا يرتبط بالنسبة للدول النامية بصورة عامة بالتوزيع العادل للأرض باعتبارها مصدرا رئيسيا للدخل.

◆ تحقيق زيادة سريعة في فرص العمل المنتج لتوفير الدخل للزيادات المستمرة في قوة العمل.

---

[1] - انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٥٣-١٠٩.

إن ما تقدم ينطوي على ضرورة وضع سياسات تشجع على الانتفاع بالأساليب التكنولوجية والموارد البشرية وتطوير القدرات البشرية وتنظيم توزيع الأصول الإنتاجية وزيادة فرص العمل المنتج مع الربط بين جميع هذه العناصر بما يراعي خصائص وخصوصيات كل بلد والمرحلة التنموية التي يمر بها.

- **تلبية احتياجات المجتمع:**

تقوم سياسة تلبية احتياجات المجتمع، لاسيما الفئات المحرومة، على عنصرين أساسيين هما:

أولا: توفير الخدمات الأساسية وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للجميع دون استثناء.

ثانيا: وجود خطط واضحة تستهدف الفئات المحرومة، مثل خطط دعم دخل الأسر الفقيرة بصورة مباشرة(من خلال مدفوعات نقدية مباشرة) أو بصورة غير مباشرة (من خلال العمل في الأشغال العامة). وكبديل لخطط دعم الدخل، أو استكمالا لهذه الخطط يمكن توجيه الدعم لأسعار السلع الغذائية الأساسية.

- **تصحيح التباين:**

يتركز الاهتمام في هذا المجال، بصورة خاصة، على ثلاثة أشكال للتباين تختلف درجة كل منها، في حال وجودها، من مجتمع لآخر، هي:

- التباين بين الريف والحضر: والذي يتطلب تصحيحه أو تقليصه زيادة نسبة الموارد المخصصة للمناطق الريفية وتبني نظام اللامركزية في اتخاذ القرارات بحيث يتم تحديد الأولويات واتخاذ القرارات على المستوى المحلي.
- التباين بين الإناث والذكور: ينبغي تصحيح هذا التباين، والذي يعرف في كثير من البلدان، من خلال إصدار قوانين تضمن المساواة بين الجنسين في الحصول على الأصول الثابتة، وفرص العمل والتعليم والحصول على القروض. كما يلزم إدخال الإصلاحات التي تكفل المشاركة الكاملة من جانب المرأة في اتخاذ القرارات، من خلال مشاركتها في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- التباين بين الأغنياء والفقراء، والذي يمكن العمل على تقليصه من خلال تيسير وتشجيع ودعم انتفاع الفقراء من خدمات المرافق الصحية والتعليمية.

- **تشجيع المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وتشجيع المبادرات الخاصة:**

يتبوأ الناس موقعا مركزيا في التنمية البشرية وذلك بصفتهم من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية البشرية من جهة وكمستفيدين منها من جهة ثانية. وهذا يعكس ضرورة أن يشارك الناس مشاركة كاملة في تسريع مسيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأن تكون احتياجات الناس واهتماماتهم هي التي تحدد اتجاه التنمية. وتبدأ التنمية القائمة على المشاركة الجماهيرية بالاعتماد على الذات، أي أن يكون الناس قادرين على العناية بشؤونهم. إلا أن التأكيد على أهمية اعتماد الناس على أنفسهم في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية يجب ألا يفسر على أنه يعني معارضة تدخل الدولة في التنمية البشرية، بل، على العكس من ذلك،إن زيادة مشاركة الجماهير في عملية التنمية تعتمد على السياسات والبرامج الحكومية المعدة بعناية. غير أنه ينبغي أن يرافق هذا تشجيع المبادرات الخاصة بما في ذلك المستثمرين في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على

الصعيدين الوطني والمحلي، وبما يكفل تعبئة الموارد البشرية والمادية في خدمة تسريع التنمية البشرية.

إن المحاور الأربعة لسياسات التنمية البشرية التي استعرضناها تشكل توجهات وأطرا عامة. ويلزم من أجل اختيار حزمة المحاور المناسبة والسياسات النوعية المناسبة لبلد ما، أن يؤخذ بالاعتبار بصورة خاصة مستوى نصيب الفرد من الدخل ومدى ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية البشرية ونمط توزيع الأصول الثابتة والدخل وخصوصيات هذا البلد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، لابد أن تؤدي التغيرات والتطورات في نفس البلد إلى إعادة النظر في السياسات النافذة وتكيفها بما يتلاءم مع هذه التطورات.

كذلك تواجه الحكومات مسألة أخرى تتمثل باختيار الترتيب الزمني المناسب للإجراءات المتتالية في المجالات الاجتماعية كون الموارد التي تتطلبها هذه المجالات عاجزة عن تلبيتها دفعة واحدة. وفي ضوء الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، فإنه، حيثما ينبغي المفاضلة من حيث الترتيب الزمني بين عدة خيارات، لابد أن يكون للمردود الاجتماعي والاقتصادي من الترتيبات الزمنية المتاحة، الدور الأساسي في تحديد واختيار الترتيب الزمني الأفضل.

## ١-٢-الأدوات التحليلية للتنمية البشرية:

إن الخطوة الأولى في فهم واقع التنمية البشرية وتحديد أهدافها وأولوياتها ورسم سياساتها تتمثل بتحديد المتغيرات الرئيسية التي تعبر عن هذه التنمية، ومن ثم اختيار مقياس (أو دليل) يجمع هذه المتغيرات، فيبين المستوى الذي تم بلوغه في تحقيق التنمية البشرية ويمكن من المقارنة فيما بين المناطق ضمن البلد الواحد وكذلك فيما بين مجموعات، ضمن البلد الواحد أيضا، يتم اختيارها وفق معايير معينة كالمقارنة بين الريف والحضر أو بين الأغنياء والفقراء أو بين الذكور والإناث، كما يمكن من المقارنة بين البلدان.

وسنستعرض فيما يلي المؤشرات (المتغيرات) الأساسية في قياس التنمية البشرية، كأدوات تحليلية تمثل صيغا رائدة تساعد المخططين وصانعي القرارات في التعرف على واقع التنمية البشرية وتحديد الأهداف ورسم السياسات الملائمة لبلوغها.

## ١-٢-١-عناصر قياس التنمية البشرية:

يمكن القول من حيث المبدأ أن أي نظام لقياس ورصد مستوى التنمية البشرية ينبغي أن يشتمل على أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي تدخل في تكوين التنمية البشرية. إلا أن الافتقار إلى الإحصاءات القابلة للمقارنة وتعذر قياس بعض المتغيرات يحول دون ذلك. ومن جهة ثانية، فإن تضمين هذا النظام كثيرا من المتغيرات يحول دون ذلك. ومن جهة ثانية، فإن تضمين هذا النظام كثيرا من المتغيرات قد يؤدي إلى تعقيد غير مرغوب كما قد يشتت اهتمامات صانعي السياسات والقرارات بدلا من تركيزها على الاتجاهات والعناصر الرئيسية الهامة. وهكذا فإن قياس التنمية البشرية يركز على ثلاثة عناصر أساسية هي: العمر المتوقع عند الولادة، والمعرفة (أو التحصيل العلمي)، ومستوى المعيشة.

**العنصر الأول: العمر المتوقع عند الولادة:**

إن المتغير المستخدم للتعبير عن العمر المتوقع عند الولادة هو متوسط العمر المرتقب عند

الولادة. وتكمن أهمية هذا المتغير في الاعتقاد العام أن الحياة الطويلة هي قيمة في حد ذاتها، وفي أن العديد من الفوائد والمنافع غير المباشرة(مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة) ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستوى العمر عند الولادة. وهذا الارتباط يجعل العمر المرتقب أحد المؤشرات الهامة للتنمية البشرية. لاسيما في ظل عدم توفر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تغذيتهم.

**العنصر الثاني: المعرفة (أو التحصيل التعليمي):**

يقصد باستخدام هذا العنصر التعبير عن أهمية فوائد التعليم في تكوين قدرات الإنسان وخياراته. وقد تم تطوير التعبير عن هذا العنصر في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ثم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

ففي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ استخدمت نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة للتعبير عن هذا العنصر [١] وفي الواقع، بالرغم من أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ليست انعكاسا عاما لإمكانية الحصول على فوائد التعليم ولاسيما التعليم الجيد الذي يعد من الضرورات الهامة للحياة المنتجة في المجتمع الحديث، فإن هذه النسبة تشكل خطوة أولى في مجال التعليم واكتساب المعرفة. لذلك تعد الأرقام الدالة على هذه النسبة من المعايير الأساسية في قياس التنمية البشرية.
وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، تم استخدام متوسط عدد سنوات التعليم إلى جانب نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة للتعبير عن عنصر المعرفة(أو التحصيل العلمي)[٢]،ثم استخدم ابتداء من تقرير عام ١٩٩٥ معدل القيد في المراحل الابتدائية والثانوية والعليا معا بدلا من متوسط عدد سنوات الدراسة[٣].

**العنصر الثالث: حيازة الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق:**

يعد هذا العنصر أكثر العناصر تعقيدا في القياس. فهو يتطلب بيانات عن حيازة الأرض والأصول الإنتاجية الأخرى وعن الائتمان والدخل والموارد الأخرى. وفي ضوء صعوبة توفير البيانات عن جميع هذه المتغيرات، يمكن الاكتفاء باستخدام مؤشر الدخل مع إدخال التحسين المناسب على قيمة الدخل الاسمي لمعالجة الأمرين التاليين:
**الأمر الأول:** هو تباين القوة الشرائية للوحدة النقدية بين البلدان، إذ ينتج عن هذا التباين محدودية دلالة المقارنة بين مستوى الدخل الاسمي في بلد ما ومستوى الدخل الاسمي في بلد آخر.. ويتم التغلب على هذه الصعوبة باستخدام مؤشر "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية".

**الأمر الثاني:** هو تضاؤل المنفعة الحدية للزيادة في الدخل ابتداء من مستوى معين، إذ ينتج عن ذلك أيضا محدودية دلالة المقارنة بين المستويات المختلفة للدخول. وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة أيضا باستخدام "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية".

---

[١] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠.

[٢] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١.

[٣] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

تلك هي العناصر الثلاثة الرئيسية لقياس التنمية البشرية. أما الخيارات الأخرى التي تنطوي عليها التنمية البشرية، مثل الحرية السياسية والأمن الشخصي والعلاقات بين الناس وبيئتهم الطبيعية فيتعذر قياسها في الوقت الحاضر، إلا أن ينبغي عدم إهمالها في الدراسات التحليلية عن التنمية البشرية.

## ١-٢-٢-دليل التنمية البشرية:

أ- بغية استنباط مقياس رقمي للتنمية البشرية، ينبغي بداية الإشارة إلى أن الناس لا يفصلون بين الجوانب المختلفة لحياتهم، بل يتكون لديهم إحساس عام أي إحساس إجمالي، بالرفاهية. لذلك، فإنه من المناسب استخدام دليل مركب لقياس مستوى التنمية البشرية. ولما كان البشر وسيلة للتنمية وغاية لها في آن واحد، فإن هذا الدليل ينبغي أن يستوعب هذين الجانبين معا. وهكذا تم وضع دليل يستوعب العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي طول العمر المتوقع عند الولادة، المعرفة (أو التحصيل العلمي)، والدخل الأساسي اللازم لتحقيق مستوى حياة لائق[١]. ويشير طول العمر المتوقع عند الولادة والمعرفة إلى تكوين القدرات البشرية، بينما يشكل الدخل مؤشرا بديلا للخيارات المتاحة أمام الناس للاستفادة من قدراتهم. ويقاس العمر المتوقع عند الولادة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة. ويقاس مستوى المعرفة (أو التحصيل العلمي) بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(ويعطى ثلثا وزن مرجح) ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا(ثلث وزن مرجح) بينما يقاس مستوى الدخل (أو المعيشة) بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية.

ب- ولاحتساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان ثابتتان إحداهما دنيا والثانية قصوى لكل من العناصر أو المتغيرات الثلاثة على النحو التالي[٢]:

- العمر المتوقع عند الولادة: القيمة الدنيا ٢٥ عاما والقيمة القصوى ٨٥ عاما.
- مستوى المعرفة أو التحصيل العلمي:
  - معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين: القيمة الدنيا صفر بالمائة والقيمة القصوى ١٠٠%.
  - نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية: القيمة الدنيا صفر بالمائة والقيمة القصوى ١٠٠%.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية: القيمة الدنيا ١٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية، والقيمة القصوى ٤٠٠٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية.

جـ - وفي خطوة أولى لاحتساب دليل التنمية البشرية يجري احتساب دليل لكل من تلك العناصر أو المتغيرات يمكن تسميته مؤشرا بسيطا، وذلك على النحو التالي:

---

[١] - لعل استنباط هذا الدليل من أهم ما يميز مفهوم التنمية البشرية الذي أطلقه تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، إذ أن المجهودات البحثية والعلمية السابقة ركزت إما على الدخل أو على المؤشرات الاجتماعية و لم توجد دليلا يعرب عن الجانبين معا. انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٢٧.

[٢] -انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص١٠٦، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص١٢٢، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص ١٠٨.

القيمة الفعلية–القيمة الدنيا

الدليل= ―――――――――

القيمة القصوى –القيمة الدنيا

وهذا باستثناء دليل الدخل، حيث لابد من الأخذ بالاعتبار تضاؤل المنفعة الحدية للدخل وذلك ابتداء من مستوى عتبة محدد. وقد اعتبرت هذه العتبة مساوية لمتوسط الدخل العالمي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية.ولتضمين هذا المفهوم في دليل الدخل يجري بداية خصم أي دخل يفوق مستوى العتبة باستخدام صيغة رياضية للحصول على ما يسمى "القيمة المخصومة للدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية"[١]أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية"، كما تحتسب القيمة المخصومة للقيمة القصوى للدخل حسب تعادل القوة الشرائية. ومن ثم يجري احتساب دليل الدخل على النحو الذي سبقت الإشارة إليه أي:

[١]– إذا رمزنا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بـ*Y ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية في البلد الذي نود احتساب دليل التنمية البشرية الخاص بـ Y، وللقيمة المخصومة لـ Y بـ WY

تحتسب WY على النحو التالي:

عندما تكون $0<Y<Y^*$

$WY=Y^*$

وعندما تكون $Y^*$

$<Y<2Y^*$

$WY=Y^* +2(Y-Y^*)^{1/2}$

وعندما تكون

$2Y<Y<3Y$

$WY=Y^*+2(Y)^{1/2} + 3(Y-2Y^*)^{1/3}$

وهكذا ....... انظر نفس المرجع السابق

القيمة الفعلية–القيمة الدنيا

دليل الدخل =―――――――――

القيمة القصوى –القيمة الدنيا

مع ملاحظة ما يلي:

- إن المقصود بالقيمة القصوى هنا هو القيمة المخصومة للقيمة القصوى.
- المقصود بالقيمة الفعلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار. وعندما تكون القيمة الفعلية أعلى من مستوى دخل العتبة(متوسط الدخل العالمي) فلابد من احتساب قيمتها المخصومة واستخدامها في هذه المعادلة. أما إذا كانت أدنى من مستوى دخل العتبة فلا داعي لاحتساب قيمتها المخصومة.
- أما القيمة الدنيا فليس ما يدعو لاحتساب قيمتها المخصومة كونها بالتعريف أدنى من مستوى دخل العتبة.

د–بعد ذلك يجري احتساب دليل التنمية البشرية والذي هو الوسط الحسابي لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية. وتتراوح القيمة النظرية لدليل التنمية البشرية بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، فإن كندا تحقق أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٩٦٠) بينما يبلغ دليل التنمية البشرية في سيراليون أدنى قيمة له بين دول العالم (٠.١٨٥)[٢]

هـ واختتاما لهذه الفقرة حول دليل التنمية البشرية، نرى أنه من الأهمية بمكان إبراز الملاحظات الآتية:

[٢] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ص ١٢٨، ١٣٠

إن دليل التنمية البشرية، إضافة إلى استخدامه للتعرف على مستوى الإنجازات والقصور لدى المجموعات المختلفة ضمن البلد الواحد وذلك بتطبيقه على كل من المجموعات كما يطبق على البلد المستقل. وهذه المجموعات يمكن اختيارها على أساس جغرافي (مثل المناطق الإدارية المختلفة أو الريف أو الحضر) أو على أساس نوع الجنس (بحيث يحتسب الدليل لكل من فئتي الذكور والإناث) أو على أساس مستوى الدخل (بحيث يحتسب الدليل لكل من فئتي الأغنياء والفقراء). وإن المقارنة بين قيمة دليل التنمية لمجموعة ما وقيمته للمجموعات الأخرى ضمن البلد الواحد تتيح التعرف على التفاوت بين المجموعات تمهيدا لتقصي أسباب هذا التفاوت ومن ثم رسم الأهداف وصياغة الإستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتحسين مستوى الحياة على صعيد مختلف مكونات دليل التنمية البشرية لدى المجموعات التي تشكو من ضآلة المنجزات والتقدم.

- إن المواضيع التي تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات الدول تختلف من دولة لأخرى، وكذلك أولويات هذه الدول. ويمكن في الواقع تكييف دليل التنمية البشرية بحيث يعكس هذه الاهتمامات والأولويات. فإذا كانت البطالة تشكل هاجسا رئيسيا في بلد ما، يمكن أن تضاف نسبة البطالة إلى المؤشرات الرئيسية الثلاثة (العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى المعرفة، ومستوى الدخل) التي تكون دليل التنمية البشرية. كذلك يمكن على سبيل المثال توسيع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة وذلك بأن تضاف إليه نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إذا ما كانت هذه النسبة تكتسب أهمية خاصة.
- يتعذر استخدام دليل التنمية البشرية لرصد تطور التنمية البشرية في المدى القصير نظرا لبطء تغير اثنين من عناصره الرئيسية الثلاثة هما العمر المتوقع ومستوى المعرفة. إلا أنه يمكن تجاوز هذا القيد بتضمين دليل التنمية البشرية عناصر تتصف من جهة بأهميتها لهذه التنمية ومن جهة أخرى بأنها أكثر حساسية للتغير في المدى القصير مثل نسبة البطالة ونسبة السكان المستفيدين من الخدمات الصحية أو حصة الفرد من الحريرات كنسبة من الحصة اللازمة، كون هذه المتغيرات أسرع استجابة في تطورها للسياسيات مما هو عليه الحال فيما يخص طول العمر المتوقع ومستوى المعرفة.

## ١-٢-٣-مقاييس تكميلية للتنمية البشرية:

إلى جانب دليل التنمية البشرية هناك مقاييس تكميلية للتنمية البشرية لعل أهمها دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس. فمفهوم التنمية البشرية يولي أهمية كبيرة لشمول الرفاه جميع فئات الناس. ومن هذا المنطلق، وفي ضوء التفاوتات في الفرص المتاحة بين الرجل والمرأة، رغم تعاونهما وتقاسمهما جوانب كثيرة من الحياة، خصص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ حيزا واسعا لمسألة الافتقار إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر، مبرزا ضرورة وضع مؤشرات تراعي حصة كل من الجنسين يقاس بها التقدم والمنجزات. وهكذا فقد ابتكر ذلك التقرير دليلا تكميليا هو دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس. ويستخدم دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية (وهي كما سبق أن بينا العمر المتوقع عند الولادة ومستوى التحصيل العلمي ونصيب الفرد من الدخل)، والاختلاف بينهما هو أن دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يعدل

متوسط إنجاز كل بلد بخصوص كل من هذه المتغيرات وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الإناث والذكور حيث يستخدم متوسطا توفيقيا لقيمة المتغيرات الخاصة بالرجل وقيمة المتغيرات الخاصة بالمرأة، وهذا المتوسط التوفيقي يكون أدنى من المتوسط الحسابي لهاتين القيمتين بقدر ما يكون التفاوت كبيرا بين إنجاز الإناث وإنجاز الذكور. وهكذا فإن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في بلد ما يكون أدنى من دليل التنمية البشرية لذات البلد بمقدار ما يكون التفاوت كبيرا بين إنجاز الذكور وإنجاز الإناث. فإذا افترضنا أن هناك بلدين دليل التنمية البشرية لأحدهما مساو لدليل التنمية البشرية للبلد الآخر، إلا أن التباين بين إنجازات الرجل وإنجازات المرأة أكبر في البلد الأول مما هو عليه في البلد الثاني. وهكذا فإن تقرير التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٥ بدأ ينشر إضافة إلى دليل التنمية البشرية دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس. إلا أنه في ضوء محدودية البيانات المتوفرة بحسب نوع الجنس ومحدودية دقة هذه البيانات فإن دليل التنمية بحسب الجنس، وبالرغم من اقترابه تدريجيا، منذ عام ١٩٩٥، من الدقة اللازمة، مازال بعيدا عن مستوى الدقة اللازم للتعبير عن الواقع. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس بين /٠,٩٤٠/ في كندا و/٠,١٦٥/ في سيراليون، في حين أن دليل التنمية البشرية يبلغ /٠,٩٦٠/ في كندا و/٠,١٨٥/ في سيراليون.

وإضافة إلى دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هناك مقاييس تكميلية لدليل التنمية البشرية [1] مثل مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس.

## ١-٣- موقع التنمية البشرية في تجربة سورية التنموية

بدأت عملية تخطيط التنمية في سورية بصورة برامج إنمائية في الخمسينات. ومنذ مطلع الستينات بدأ العمل بنظام التخطيط الخمسي تسانده الأطر العشرية والخطط السنوية.

ومن المناسب أن نحاول التعرف هنا على موقع التنمية البشرية في تجربة التخطيط التنموي وفي نمط التنمية. ولعله ليس من نافلة القول الإشارة بداية إلى أنه إذا كان مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الدقيق والتفصيلي المتضمن في هذا التقرير قد ظهر،أول ما ظهر، في عام ١٩٩٠، فإن مضامين وعناصر هذا المفهوم تعبر عن ظواهر معروفة، بصورة أو بأخرى، في الفكر والتجارب التنموية منذ عقود من الزمن، سواء في ذلك عنصر الصحة وامتداد العمر المتوقع عند الولادة أو عنصر المعرفة أو عنصر الدخل. وما يميز مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الذي أطلقته تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمستخدم هنا، هو أن هذا المفهوم من جهة سلط الضوء على طبيعة العلاقات فيما بين العناصر المكونة له، ومن جهة ثانية استنبط مقياسا موحدا مركبا للتنمية البشرية.

وإذ تتولى الفصول اللاحقة تحليل التنمية البشرية وعناصرها بصورة تفصيلية، فإنه يمكن أن نبرز هنا صورة إجمالية لأهم خصائص تجربة التنمية في سورية المتصلة بخدمات الصحة والتعليم والصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

إن استقراء خطط وتجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية يبين أن العناصر الرئيسية للتنمية البشرية ومتمماتها لم تكن غائبة عن اهتمامات وتجربة التنمية، وذلك في محاولة الخطط الإنمائية، تحقيق نوع من التوازن

[1] - انظر الفصل الثامن

على بعض الصعد: السعي لتحقيق التوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، والتوازنات القطاعية داخل كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي والتوازنات الجغرافية فيما بين المناطق الإدارية وفيما بين الريف والمدينة, بالإضافة إلى محاولة تحقيق التكافؤ بين الجنسين وإنصاف المرأة وتمكينها وتعزيز وتطوير وتعبئة إمكانياتها. والتوازن في عملية التنمية لايعني بالضرورة التساوي في معدلات النمو بين مختلف قطاعاتها أو مكوناتها بقدر ما يعني أن لا يؤدي التباين في هذه المعدلات، في حال وجوده، إلى اختناقات تفضي إلى إعاقة عملية التنمية. فالتوازن لا يستبعد أن يكون هناك-وبحسب المرحلة التنموية التي يمر بها البلد- قطاعات تنموية قائدة أو رائدة تنمو بمعدلات تفوق نمو القطاعات الأخرى، عندما يكون من شأن النمو الأسرع للقطاعات الرائدة أن يحفز النمو في القطاعات الأخرى ويفرز علاقات ديناميكية متبادلة معها بحيث يحرض النمو في الفئة الأولى نموا في الفئة الأخرى يمارس بدوره تحفيزا وتعزيزا للنمو في الفئة الأولى، وهكذا..

- **فعلى صعيد التعليم**، تتميز التجربة التنموية في سورية، بتوفير التعليم المجاني في مختلف مراحل التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى التعليم الجامعي والتعليم العالي. وهي بهذا تتيح التعليم، وهو أحد العنصرين الأساسيين في جانب تكوين القدرات في التنمية البشرية، لجميع الناس، أغنياء ومحدودي الدخل. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، إذ تضعف أهمية مجانية التعليم إذا لم تتوفر الظروف أو الخدمات المساندة أو التي تتيح فعلا الوصول إلى فرصة التعليم. وهكذا، بغية تفعيل إمكانية الاستفادة من إتاحة هذه الفرصة تشدد خطط ونمط التنمية في سورية على نشر أبنية المدارس في الريف، إضافة إلى المدن، وتجهيزها بالعناصر البشرية والمادية التي تهيؤها للنهوض بمهامها، كما تشدد على إلزامية التعليم الابتدائي، يستوي في ذلك الإناث والذكور، مما يفرز ويرسخ، منذ مرحلة الطفولة، مبدأ التكافؤ والمساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات ومن حيث كون كل منهما وسيلة لصنع التنمية وغاية لها في آن واحد.وتتطلب عملية التنمية للسنوات القادمة مد فترة التعليم الإلزامي لتشمل المرحلة الإعدادية ودون تمييز بين الإناث والذكور. ومن السلع "العامة" المكملة للتعليم يمكن الإشارة إلى توفير الكهرباء في الريف والتي لا يمكن إغفال أهميتها في توفير الظروف الملائمة لنجاح عملية التعليم. وعلى صعيد التعليم الجامعي تتوزع الجامعات الأربع في سورية جغرافيا بما ييسر عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي في مختلف المناطق الإدارية. ويكمل هذا مساكن طلابية لإقامة الطلاب الوافدين بإيجار رمزي. وفي جميع مراحل التعليم تتاح الكتب الدراسية بأسعار رمزية. ومما يجدر إبرازه، هو أن نسبة الإناث في مختلف مراحل التعليم تكاد تكون ٥٠% من مجموع المسجلين. وعلى الصعيد النوعي والعلاقة بين متطلبات التنمية والتعليم تبين الحاجة إلى المراجعة والتقييم المنهجيين لربط وتطوير المناهج والتخصصات بما يلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل والتنمية سواء في التعليم ما قبل الجامعي أو في مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا. وفي مجال معرفة القراءة والكتابة، فالأمية في انخفاض مستمر نتيجة جهود مشتركة من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك منظمة الاتحاد النسائي. وتجدر الإشارة إلى أن توفير التعليم على النحو الذي تقدم يشكل عبئا كبيرا على موازنة الدولة كثيرا ما أشار إليه خبراء من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولعل هذا العبء يجد ما يبرره تبريرا كاملا في ما يحققه من مردود

تنموي، لاسيما إذا ما أ خذنا بالاعتبار ليس الجانب المادي فقط وإنما الجانب البشري أيضا في عملية التنمية.

إن كل ما تقدم يوفر رصيدا جيدا يعمل باتجاه قيمة مرتفعة لعنصر المعرفة أو التحصيل التعليمي في سورية.

- **ويتبوأ العامل الصحي**، وهو أحد العناصر الثلاثة الأساسية التي تفصح عن التنمية البشرية، موقعا هاما في التخطيط الإنمائي ونمط التنمية في سورية. لعله يتميز بذات الخصائص التي رأيناها بصدد عنصر المعرفة(أو التحصيل التعليمي). فالرعاية الصحية (الوقائية والعلاجية) تتبوأ حيزا متميزا في دائرة اهتمامات الدولة. ويعد مستوى الوعي الصحي من الدعائم الأساسية لتحسين المستوى الصحي[1] وتؤكد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الاهتمام بمختلف مكونات العامل الصحي، وخاصة تعزيز الإنجازات وتحقيق المزيد من التقدم لاسيما في المجالات الآتية:

- زيادة حجم الخدمات الصحية للناس والتركيز على رفع مستوى نوعيتها وسهولة وسرعة الاستفادة منها.

- توزع الخدمات الصحية بجميع مستوياتها فيما بين مختلف المحافظات وكذلك بين المدن والأرياف وإيصال الخدمات الأساسية لجميع السكان.

- تطبيق نظام الرعاية الصحية الأولية واعتبارها من مسؤولية الدولة.

- تعميق وتوسيع دور الدولة في القطاع الصحي وترسيخ دوره القيادي ليكون الإدارة الأساسية في التنمية الصحية ودعم القطاع الخاص ليكون رديفا لدور الدولة ومكملا له.

- توفير عناية خاصة لتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الملائمة للمجموعات السكانية المعرضة أكثر من غيرها لاضطرابات صحية، مثل الأطفال قبل السن المدرسي وأطفال المدارس والأمهات والعمال.

- مكافحة الأمراض السارية حيثما وجدت بما في ذلك تلوث البيئة الصحية والعمل باتجاه خفض معدلات المرض والوفيات بسببه.

- تصنيع الأدوية الأساسية محليا والعمل في إطار توفير الأمن الدوائي.

- وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات الصحية تقدمها مشافي ومستوصفات الدولة بأجور رمزية. ويرفدها في ذلك مشافي ومستوصفات وعيادات القطاع الخاص، إضافة إلى منظمات غير حكومية واسعة الانتشار مثل الاتحاد النسائي واتحاد العمال.

- لقد كان لتأكيد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستمرار على هذه التوجيهات دور كبير في رفع مستوى العنصر الصحي وهو أحد العناصر الثلاثة في قياس مدى التقدم في طريق التنمية البشرية كما أن التركيز على تطوير مستوى المعرفة والتحصيل التعليمي وفر الأرضية الخصبة للاستفادة من الخدمات الصحية.

- وتعبر الأهمية التي توليها خطط التنمية في سورية لتقوية الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، من خلال السياسات الحكومية والإنفاق الحكومي، عن الاهتمام بالجانب البشري في عملية التنمية، كما يتضح

---

[1] -الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية١٩٨١-١٩٨٥ ص.م.

من إبراز بعض ملامح تجربة التنمية في سورية التالية:

- تعزيز إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية من خلال تملك الأرض. فمنذ الستينات مكنت عملية الإصلاح الزراعي العاملين في الريف من تملك الأرض والانتظام في جمعيات تعاونية باستطاعتها الحصول على الإئتمانات اللازمة إلى جانب تقديم خدمات لأعضائها تتجاوز قدراتهم منفردين، سواء في مجال تسويق المنتجات أو في مجال توفير المستلزمات الزراعية مثل السماد والآليات... ومما يقوي الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية أيضا، نمط التنمية المتوازنة جغرافيا في مجال البنى التحتية (شبكة النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والصحة والتعليم) وفي مجال المشروعات التنموية الأخرى.

- العمل على تطوير القطاع الزراعي، مما يعني تطوير الريف أيضا، من خلال التوسع في شبكات الري، وتقديم بعض المدخلات بأسعار مدعومة حتى أواسط الثمانينات إلا أن سياسات التسعير لمنتجاته لم تكن تساعد على تحقيق فائض مناسب للمنتجين الزراعيين، للقيام بالتطوير والتحديث الضروريين، ومنذ أوائل التسعينات تمنح الدولة أسعارا مجزية للمزارعين المنتجين للمحاصيل الرئيسية، إلا أنها بالمقابل تخلت عن دورها في تزويد المزارعين بمستلزمات إنتاج مدعومة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلص العائد بالنسبة للمزارعين.

- العمل على تطوير قدرات العمل لدى رأس المال البشري، من خلال التوسع في التعليم واختصاصاته لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال دعم التدريب، الأمر الذي ساعد على تحسين العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- تشجيع وتنشيط العمل الأهلي، الذي يرفد عمل المؤسسات الحكومية، والذي تقوم به منظمات غير حكومية واسعة الانتشار، مثل اتحاد العمال والاتحاد النسائي واتحاد شبيبة ...، ويشتمل، إلى جانب التوعية بمكونات وجوانب التنمية المستدامة، على تقديم خدمات متنوعة في مجالات الصحة والتعليم.

- لم تحظ الإدارة والسياسات الاقتصادية بالتطوير الملائم لاحتياجات عملية التنمية وبما ينسجم مع التطورات الإقليمية والدولية وبما يراعي خصائص وخصوصيات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي انعكس بضعف أداء الإدارة العامة وإدارات القطاع العام الإنتاجي، وتسبب في هدر الطاقات والإمكانات البشرية المتاحة وإعاق في المحصلة التنمية البشرية.

- إيلاء القطاعين الصحي والتعليمي أهمية كبيرة تتمثل بالانتشار الجغرافي والتطور النوعي للمؤسسات التي تعنى بهما وبتقديم خدماتهما بصورة مجانية أو بأجور رمزية.

- بشكل عام تم تبني تقنيات أقرب إلى النمط كثيف العمل. وبذلك يكون النمط الاقتصادي هو من النوع المولد للعمالة أي لغرض كسب الدخل، ولكن بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٩١، أقيمت بعض المشاريع كثيفة رأس المال، مما حد من فرص استيعاب، أعداد أكبر من قوة العمل. إن العمل من أهم مصادر تكوين الدخل وهو يعبر بدوره عن علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

- نتيجة تطبيق بعض الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي منذ أواسط الثمانينات، تراجعت الاستثمارات العامة ولم تعوض باستثمارات من قبل القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس بمحدودية فرص العمل الجديدة، وعدم القدرة على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وقد تجلى ذلك بارتفاع معدلات البطالة ووصولها إلى مستويات خطيرة على التوازن الاجتماعي أواخر التسعينات.

- من العرض الموجز الذي قدمناه حول موقع التنمية البشرية وعناصرها الرئيسية في تجربة التنمية البشرية في سورية يتبين أن الجانب البشري لم يكن غائبا في عملية التنمية ، وهو يشكل حيزا في دائرة اهتمام الخطط والسياسات التنموية، هو ما يفرز إيجابيا مناخا يساعد على تقدم التنمية البشرية بجانبيها؛ تكوين القدرات وانتفاع الناس بهذه القدرات ويجدر هنا تدوين ملاحظتين:

- **الملاحظة الأولى:** هي أن سورية حققت تقدما ملموسا في مضمار التنمية البشرية وإن كان التقدم في مسار التنمية البشرية قد واجه في النصف الثاني من الثمانينات صعوبات جدية بسبب أولا: ركود الاقتصادي العالمي وانعكاساته على اقتصادات الدول النامية ومنها سورية، وثانيا: السياسات الانكماشية التي أخذ بها انسجاما مع توصيات المؤسسات المالية الدولية، وتجاوز هذه الصعوبات يحتاج إلى إصلاحات واسعة أصبحت في العام الأخير(٢٠٠٠) موضع اهتمام وحوار رسمي وشعبي، ولم تتوضح بعد اتجاهاتها. أمام سورية كما هو حال مجموعة الدول النامية طريق طويل يتطلب الاستمرار في بذل الجهود للارتقاء بمستوى التنمية البشرية المتحقق، ولتقليص الفجوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

- **الملاحظة الثانية:** هي أن سورية بحاجة إلى مزيد من الإنجاز في هذا المضمار، وإلى استراتيجية تنمية متوازنة خلاقة يرتبط جانباها الاقتصادي والبشري بعلاقات تعاضديه ديناميكية تجعل كل منهما يعزز الآخر ويساهم في تطويره وتقدمه , وهي بحاجة كذلك لاستمرار التعاون على صعيد العلاقات الدولية وعلى صعيد العلاقات مع منظمات الأمم المتحدة.

إن ما تقدم يبرز الملامح العريضة لموقع بعض العناصر الرئيسية للتنمية البشرية في إطار خطط وتجربة النمو في سورية. وسوف تعرض الفصول اللاحقة من هذا التقرير تحليلات أفقية وعمودية، تعطي صورة أكثر وضوحا وتفصيلا لمسيرة وإنجازات وتحديات وآفاق التنمية بجانبيها الاقتصادي والبشري

# الفصل الثاني

# النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

واجهت سورية -عقب الاستقلال- قضية تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية وتوزيعها، واختيار الوسائل والأدوات الأكثر فعالية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في كافة مراحل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال نصف القرن الماضي.

وقد لعب مستوى توافر الموارد الوطنية، وأشكال الهياكل الاقتصادية القائمة والشروط الاقتصادية والاجتماعية الذاتية والموضوعية المحيطة بها دورا كبيرا في اختيار استراتيجيات التنمية وأدواتها في كل مرحلة من المراحل.

وقد اختلف الأداء الاقتصادي العام باختلاف المراحل التي مرت بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءا من مرحلة الاعتماد على المبادرة الفردية في عملية التنمية في الخمسينات ومرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية وما رافقها من توسع في القطاع العام والبدء بالخطط الخمسية للتنمية في الستينات ثم مرحلة التوسع الأكبر في القطاع العام إلى جانب التعددية الاقتصادية في السبعينات وأوائل الثمانينات، ومرحلة مواجهة منعكسات الركود الاقتصادي العالمي، وتطبيق سياسات نقدية انكماشية مع انفتاح متزايد على رأس المال المحلي والأجنبي منذ أواسط الثمانينات وحتى أواخر التسعينات.

وتعمل الدولة، منذ مطلع الستينات على إدارة النمو في الاقتصاد الوطني، من خلال الخطط الخمسية، من أجل تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات في الموازنة العامة للدولة التوازن بين الاستيراد والتصدير، والتوازن بين التدفقات النقدية والمادية. كما تبنت الدولة التعددية الاقتصادية بغية تعبئة جميع الموارد البشرية والمادية المتاحة لما فيه خدمة عملية التنمية. ومازالت الخيارات غير واضحة لمواجهة الظروف والشروط التي تفرضها العولمة الجارية، وعلى هذه الخيارات يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التنمية البشرية في سورية، خلال العقد القادم.

## ٢ _ ١ النظرة إلى التنمية البشرية في خطط التنمية:

أعطت خطط التنمية - في بداياتها- الأهمية الأولى لتطوير المؤشرات الاقتصادية، وكان الرأي السائد، إن تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة إنتاج السلع والخدمات سيكفل - بشكل تلقائي - تحقيق التحسن في الجوانب البشرية لعملية التنمية، وأن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي ومستوى معيشة السكان والمستوى الصحي والتعليمي وبالتالي ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتقليص مستوى الأمية.

وبدأت مؤشرات التنمية البشرية تتضح شيئا فشيئا عبر الخطط المتتالية، وأصبحت قضية وصول الناس إلى الأسواق والخدمات تبرز أكثر فأكثر من خلال سياسات ومشاريع خطط التنمية التي استهدفت تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية على جميع الناس،

وتنمية الريف وتقريب الفوارق بينه وبين المدينة، وتحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، وإيجاد الظروف الملائمة لزيادة مساهمة المرأة في عملية التنمية، والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث.

ولاشك أن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية شهد ارتفاعا في حجوم المتغيرات الإجمالية كالناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار والاستثمار والتشغيل، وارتفاعا في حجوم الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، كما شهد تحسنا في الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان وارتقاء بالوضع الصحي والتعليمي الثقافي، وارتفاعا في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وزيادة في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وانخفاضا في معدلات الوفيات والأمية وخاصة بين الفئات الشابة من الذكور والإناث على السواء.

وقد أدى اتساع نطاق الخدمات الطبية المجانية إلى تعميم الاستفادة من هذه الخدمات لدى كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الفئات الفقيرة منها.

وساهم انتشار التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية ومجانية التعليم في مختلف المراحل التعليمية وتبني سياسة الاستيعاب الجامعي – منذ بداية السبعينات – لكافة الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية على السواء في زيادة أعداد المتعلمين بشكل كبير، وحدوث تبدل نوعي في طبيعة البنية الاجتماعية للفئات المتعلمة، وعمل هذا التحول على وصول أبناء هذه الفئات إلى مواقع القرار الاقتصادي والسياسي وأصبحوا يساهمون بصورة فعالة في إدارة وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ولاشك أن تطور النظام الاقتصادي والاجتماعي في سورية أحدث تبدلا هاما في تركيب البنية الاجتماعية باتجاه إنصاف الفئات الاجتماعية الأقل دخلا وثروة في المناطق الريفية والحضرية على السواء، إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة منذ أواسط الثمانينات، قد فاقمت الخلل في توزيع الثروة والدخل لصالح الأغنياء، في الريف والحضر.

لقد أدى التوسع في التعليم وشموله فئات واسعة من الشعب، وخاصة الفئات الشابة منه، إلى إحداث تحولات نوعية هامة في مفاهيم السكان وقيمهم وأفضلياتهم وسلوكهم الاقتصادي والاجتماعي ( خاصة لدى الإناث)، حيث ازدادت مساهمة المرأة في قوة العمل من نحو ١٠,٧ % عام ١٩٧٠ إلى ما يقارب ١٧,٥ % عام ١٩٩٨. لقد أعاقت المركزية الشديدة، إمكانية الاستفادة من انتشار المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومجالس الإدارة المحلية، في توسيع إطار المشاركة الفعلية في تطوير التنمية البشرية، وتعزيز فرص إدماج البعد البشري في نشاط التنمية.

## ٢- ٢ مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تبنت الدولة التعددية الاقتصادية – منذ بداية السبعينات– وخصت القطاع العام بدور هام، إذ كانت على عتبة مرحلة التهيؤ للانطلاق في عملية التنمية، وحاجتها ماسة لتطوير اقتصادها، وكانت أهدافها المستقبلية طموحة وقدراتها البشرية وطاقاتها الاستيعابية محدودة. لقد تبنت استراتيجية "إحلال بدائل المستوردات وإستراتيجية تصنيع المواد الخام المحلية" لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي النهائي والوسيط، ورصدت مبالغ ضخمة لاستثمارها في تمويل مشاريعها الإنمائية. وساهمت المشاريع التنموية مساهمة فعالة في تطوير الهياكل الأساسية للتنمية ذات الأغراض المجتمعية، وفي توسيع القاعدة الإنتاجية في الزراعة والصناعة، واستثمار الثروات الباطنية. ومن أهم هذه المشاريع مشروع سد الفرات، ومصانع تكرير النفط، والأسمدة والإسمنت والحديد والغزل والنسيج والسكر والزيوت وغيرها. كما تركز نشاط عملية التنمية في توسيع

قاعدة الخدمات الاجتماعية كالمدارس والجامعات والمستشفيات ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والإسكان .

وقد عمل القطاع العام بكفاءة اقتصادية وأصبح موردا هاما للدخل المتاح للتنمية، وتعاظم دوره مع اتساع حجم الثروات المادية والموارد الوطنية المتاحة ومع زيادة إمكانات الدولة الاقتصادية والمالية، ومع تزايد أعباء الدولة وحجم المهام الملقاة على عاتقها وضرورات التحكم في اتجاهات التنمية بعيدة المدى من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المستجدة.

ومنذ بداية السبعينات، شجعت الدولة على تطوير مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي والخدمي للتنمية. وبعد أن كان دوره محدودا في المراحل الأولى من التنمية، أصبح يحتل موقعا هاما في عملية التنمية – وخاصة منذ بداية التسعينات– في ضوء تبني الدولة " لاستراتيجية المزاوجة بين القطاعين العام والخاص " انطلاقا من مبدأ "التعددية الاقتصادية " الذي أفسح المجال للقطاع الخاص من أجل تطوير مساهمته في تحمل أعباء التنمية الاقتصادية.

وقد اختارت الدولة أسلوب " البرمجة " ثم "التخطيط الاقتصادي والاجتماعي" في وقت مبكر كأداة لتحريك النشاط الاقتصادي ودفع عملية التنمية باتجاه تحقيق مجموعة الأهداف التي يرغب المجتمع بالوصول إليها، فتم وضع خمس خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ( ١٩٦٠ – ١٩٨٥ ).

ولم تكن التنمية البشرية غائبة تماما عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل –منذ البداية– كانت بعض مضامينها مشمولة بشكل أو بآخر في الأهداف العامة لهذه الخطط واستراتيجياتها وسياساتها ومشاريعها، إذ نظر إلى التنمية على أنها عملية حضارية شاملة تعتبر الإنسان هدفا نهائيا ومحورا لها، فتجاوزت النطاق الاقتصادي إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وأحدثت تغيرات كمية ونوعية بآن واحد .

## ٢-٣- الأداء الاقتصادي العام :

يختلف أداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية باختلاف المراحل التي مرت بها العملية الاقتصادية في سوريا خلال الخمسين سنة الماضية، ويمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل :

١. مرحلة تراكم الثروات الخاصة .
٢. مرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية .
٣. مرحلة النهوض الاقتصادي العام .
٤. مرحلة مواجهة منعكسات الركود الاقتصادي العالمي .
٥. مرحلة استنهاض الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية .

### ٢ – ٣ – ١ مرحلة تراكم الثروات الخاصة في الخمسينات :

اعتمد النظام الاقتصادي في سوريا – بعد الاستقلال – على المبادرات الفردية . وقد أتيحت الفرصة للفعاليات الاقتصادية التي تراكمت لديها مدخرات وفيرة نسبيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية، للاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية من أجل تلبية حاجات السوق المحلية والتصدير للأسواق المجاورة، مثل زراعة القطن والشوندر السكري وصناعة الغزل والنسيج والسكر والكونسروة والإسمنت والزجاج. وحصل ازدهار في الاقتصاد الوطني نجم عنه تحقيق زيادة كبيرة في دخل الملكية مما أدى إلى تراكم المزيد من الثروات في أيدي فئة اجتماعية صغيرة، وضآلة في دخل العمل، بسبب انخفاض الأجور، وضآلة في الدخول التي كانت تحصل عليها باقي الفئات الاجتماعية. وهذا ما لعب دورا مهما في تراجع الاستثمار في النصف

الثاني من الخمسينات، وأدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والصناعي خاصة. مما كان حافزا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة أوائل الستينات .

### ٢ ـ ٣ ـ ٢ مرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الستينات :

حدثت في هذه الفترة تحولات اجتماعية واقتصادية هامة أدت إلى إقامة نظام اقتصادي – اجتماعي جديد حل محل النظام السابق، وبالتالي إلى إحداث تبدلات هامة في البنية الاجتماعية للمجتمع السوري باتجاه إنصاف الفئات الاجتماعية الأقل دخلا في الريف والحضر على السواء . وأهم هذه التحولات الإصلاح الزراعي والتأميم في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية .

وقد تركزت العملية الاقتصادية من خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية ( ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ) على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية ( النفط ) وإقامة مشاريع البنية التحتية للاقتصاد الوطني لصالح تنمية الزراعة والصناعة والقطاعات الحديثة مثل مشروع سد الفرات ومشاريع الري واستصلاح الأراضي وتكرير النفط والإسمنت . إلا أن هذه المرحلة كانت متواضعة استثماريا نظرا لندرة الموارد المالية، لاسيما بسبب محدودية مبادرات القطاع الخاص في النشاطات الاستثمارية .

### ٢ ـ ٣ ـ ٣ مرحلة النهوض الاقتصادي العام في السبعينات :

حصلت في هذه الفترة تحولات اقتصادية هامة، كان أولها تبنى التعددية الاقتصادية التي بقي القطاع العام فيها يحتل الدور القيادي، واكتشاف النفط، واستثماره وطنيا، واستخراج الثروات الباطنية الأخرى كالفوسفات والإسفلت والملح الصخري . ويتمثل ثاني هذه التحولات في توفير مصادر تمويلية داخلية وخارجية كبيرة لصالح العملية التنموية خلال فترة السبعينات . وكان لتصحيح أسعار النفط وتحويلات المغتربين السوريين في الخارج والتحسن في العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية دور كبير في توفير هذه المصادر.

وقد تميزت هذه المرحلة بضخامة المتغيرات الاقتصادية، وحجم التدفقات المالية القادمة من الخارج ومن تصدير النفط والفوسفات، مما ساهم في تدعيم القاعدة الاقتصادية والتي كان يمكن أن تشكل أساسا للانطلاق في التنمية المستقلة. لقد وضعت الخطتان الثالثة والرابعة ( ١٩٧٠ – ١٩٨٠ ) هدف إقامة اقتصاد زراعي – صناعي يشكل أساسا متينا لتحقيق تنمية مستمرة، وتحقيق هدف مضاعفة الدخل القومي خلال أقل من عشر سنوات. لقد تركزت التنمية في السبعينات على التصنيع، حيث أعطيت الأولوية لتوسيع القاعدة الصناعية، كما أعطت الخطتان أهمية خاصة للتوسع في البنية التحتية، فأعطت الأولوية لمشاريع التعليم والصحة والكهرباء والمياه والإسكان، إن إنجاز مثل هذه المشروعات يمكن أن يسهم في توسيع خيارات الناس وتمكينهم من الانتفاع بقدراتهم.

وجرى تحديث الصناعة القائمة، وأقيمت مشاريع تنموية فاعلة: صناعات تحويلية جديدة (هندسية وكيماوية) على أساس اقتصاديات الحجم الكبير، واستكمال مشروع سد الفرات، وتنويع الإنتاجين النباتي والحيواني، وتدعيم الزراعة المروية والتكثيف الزراعي، والتوسع في توليد الطاقة الكهربائية ومد شبكات مياه الشرب والري والصرف والطرق والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات.

عملت الخطتان الخمسيتان ( ٧٠ – ٨٠ ) على تحسين التوزع الجغرافي للمشاريع، ومن خلال توطين عدد منها في المحافظات ومناطق غير مستقطبة للاستثمارات العامة والخاصة، عادة، وذلك ضمن هدف تطوير الريف والمناطق النائية، إلا أن هذه الاستثمارات

ظلت محدودة، ولم تحقق الهدف المعلن بالنهوض بالريف والمناطق النائية وتوفير فرص عمل منتجة لأبناء هذه المناطق.

شجعت خطط التنمية الاقتصادية، على تطوير صيغة التعاون في القطاعات الزراعية والحرفية والسكنية، من خلال تقديم بعض التسهيلات الائتمانية ومن خلال توفير المواد الأولية الضرورية لها وإعطاء تسهيلات في تملك الأراضي بالنسبة للجمعيات السكنية، إلا أن صيغة التعاون الإنتاجي ما زالت بعيدة التحقيق، ومنذ أوائل التسعينات ومع ازدياد الانفتاح الاقتصادي لصالح رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، يشهد قطاع التعاون بشكل عام صعوبات ومعوقات تحد من تطوره، وتعمل على الحد من حركته وتدفعه للتراجع.

لقد عملت الخطط على استيعاب النسبة العظمى من قوة العمل المتاحة والوافدة إلى سوق العمل، كما عملت على تعبئة قوة العمل الزراعية، ومع تراجع الاستثمارات العامة خاصة منذ أواسط الثمانينات وحتى أوائل التسعينات، بدأ يتراكم فائض في قوة العمل تجلى بزيادة العاملين في قطاع الزراعة وفي القطاع غير المنظم وفي بطالة سافرة في الريف والحضر على السواء قاربت حسب مسح قوة العمل لعام ١٩٩٧ (١٠ %) من قوة العمل.

وتميز مستوى الأداء الاقتصادي العام في السبعينات بالارتفاع وخاصة في النصف الأول منها، إذ تجاوزت معدلات النمو المنفذة سنويا للناتج المحلي الإجمالي (١٢,٧ %) وللاستثمار (٢١,٩ %) معدلات النمو المخططة بشكل كبير وهي على التوالي (٨,٢ %) و(١٠,٧ % )، بينما انخفضت في النصف الثاني من هذه الفترة بالمقارنة مع الأهداف المخططة بالنسبة للناتج وتقاربت بالنسبة للاستثمار. أما عدد المشتغلين فقد ارتفع بمعدل ٣ % سنويا تقريبا.

**جدول رقم ( ٢ – ١ )**

**تطور معدلات النمو المخطط والمنفذ للناتج والاستثمار والمستغلين ( ١٩٧٠ – ١٩٩٥ ) ( % )**

" بأسعار ١٩٩٥ الثابتة "

| | | ٧٥/٧٠ | ٨٠/٧٥ | ٩٠/٨٠ | ٩٥/٩٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | مخطط | ٨,٢ | ١٢,٠ | ٧,٥ | |
| | منفذ | ١٢,٧ | ٧,٥ | ٠,٥ | ٦,٤ |
| معدل نمو الاستثمار | مخطط | ١٠,٧ | ١١,٨ | ٧,٦ | |
| | منفذ | ٢١,٩ | ١٠,٣ | ٣,٧ | ١٠,٩ |
| معدل نمو عدد المشتغلين | مخطط | ٥,٥ | ٤,٩ | ٢,٩ | |
| | منفذ | -٢,٩- | | -٥,٣- | |
| | | (١٩٧٠ – ١٩٨١ ) | | (١٩٨١ – ١٩٩٤ ) | |

المصدر : هيئة تخطيط الدولة – الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية ( ١٩٧٠ –١٩٨٥ ) .
المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .
المكتب المركزي للإحصاء – التعددات السكانية لعام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ .

كما تميزت فترة السبعينات بانخفاض كبير في نسبة عدد المشتغلين في الزراعة إلى إجمالي عدد المشتغلين في القطر من ( ٥٢ % في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦ % في علم ١٩٨١ ) نتيجة تحول قسم كبير منهم إلى القطاعات الأخرى وخاصة الخدمات والبناء التشييد، بينما ارتفعت نسبة المشتغلين في الصناعة والتعدين من ١٣ % إلى ١٨ % . وانخفضت نسبة الاستثمار في الزراعة إلى إجمالي الاستثمار في القطر من ١٥ % إلى ٤ % خلال نفس الفترة، وحافظت نسبة الاستثمار في الصناعة والتعدين على نسبة ٢٥ %، وارتفعت في القطاعات غير السلعية ( وعلى رأسها الخدمات ) من ٥٩ % إلى ٧١ % . وبالرغم من تراجع الأهمية النسبية للاستثمار والمشتغلين في الزراعة، فإن الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي حافظت على مواقعها .

ويلاحظ أن الاستثمارات في السبعينات قد تضاعفت ٤,٤ أضعاف بأسعار ١٩٩٥ الثابتة .

وقد انعكس ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي في السبعينات على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث نمت بمعدل ٩,٠ % سنويا خلال النصف الأول من هذه الفترة وبمعدل ٤,٠ % في النصف الثاني منها.

**جدول رقم ( ٢ – ٢ )**

**تطور تركيب المشتغلين حسب القطاعات (١٩٧٠ - ١٩٩٨) ( % )**

| القطاع | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩١ | ١٩٩٥ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|
| زراعة | ٥٢ | ٢٦ | ٢٨ | ٢٩ | ٢٤,٦ |
| صناعة وتعدين | ١٣ | ١٨ | ١٥ | ١٧ | ١٤,٤ |
| بناء وتشييد | ٧ | ١٧ | ١٠ | ١٣ | ١٤,٥ |
| قطاعات سلعية | ٧٢ | ٦١ | ٥٣ | ٥٩ | ٥٣,٥ |
| قطاعات غير سلعية | ٢٨ | ٣٩ | ٤٧ | ٤١ | ٤٦,٥ |
| إجمالي | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء– تعدادي السكان لعامي ١٩٧٠، ١٩٨١ .
المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٢ .
المكتب المركزي للإحصاء – نتائج مسح قوة العمل لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ .

### جدول رقم ( ٢-٣ )

### تطور تركيب الاستثمار حسب القطاعات (١٩٧٠-١٩٩٨) ( % )

*بأسعار ١٩٩٥ الثابتة

| القطاع | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| زراعة | ١٥ | ٧ | ٤ | ١٣ | ٢٣ | ١٥ | ١٥ |
| صناعة وتعدين | ٢٦ | ٤٤ | ٢٥ | ١٨ | ٢٢ | ٢٧ | ٣٠ |
| قطاعات سلعية | ٤١ | ٥١ | ٢٩ | ٣١ | ٤٥ | ٤٢ | ٤٥ |
| قطاعات غير سلعية | ٥٩ | ٤٩ | ٧١ | ٦٩ | ٥٥ | ٥٨ | ٥٥ |
| إجمالـــــــــي | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

### جدول رقم ( ٢-٤ )

### تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (١٩٧٠- ١٩٩٨) ( % )

بأسعار ١٩٩٥ الثابتة

| القطاع | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| زراعة | ٣٣ | ٣١ | ٣٢ | ٢٧ | ٣٠ | ٢٨ | ٣٣ |
| صناعة وتعدين | ١٠ | ٩ | ٧ | ٨ | ١٣ | ١٤ | ١٧ |
| بناء وتشـــــيد | ٥ | ٥ | ٨ | ١٠ | ٤ | ٤ | ٤ |
| قطاعات سلعية | ٤٨ | ٤٥ | ٤٧ | ٤٥ | ٤٧ | ٤٦ | ٥٤ |
| قطاعات غير سلعية | ٥٢ | ٥٥ | ٥٣ | ٥٥ | ٥٣ | ٥٤ | ٤٦ |
| إجمالـــــــــي | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

### ٢-٣-٤- مرحلة مواجهة منعكسات الركود الاقتصادي العالمي في الثمانينات :

إن أزمة الركود العالمية قد انعكست على الدول النامية ومنها سورية، وزاد من تأثير هذه المنعكسات انخفاض عائدات تصدير النفط وارتفاع في قيم الواردات النفطية، وانخفاض في الأموال المتأتية من الخارج بما في ذلك تحويلات المغتربين السوريين، إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة في فترة الثمانينات، والتي حملت سورية ودول المنطقة أعباء اقتصادية إضافية، مما ساهم في حدوث خلل في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة نتيجة التوسع في التمويل بالعجز، وانخفاض أسعار الصرف للعملة السورية تجاه العملات الأجنبية الرئيسية وكذلك انخفاض معدل نمو الاستثمار مما كان يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، لمواجهة الآثار السلبية لأزمة الركود الاقتصادي العالمي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

لقد تباطأ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ١,٨٥ % سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥[1] ونتيجة الافتقار للقطع الأجنبي، تم تأجيل العديد من المشروعات المدرجة في الخطة الخمسية الخامسة، وهذا ما انعكس لاحقا بإضعاف إمكانات النمو، والحد من القدرة على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لقد أعطيت الأولوية في هذه المرحلة لتنمية القطاع الزراعي، وقد لعب ذلك دورا إيجابيا بتقليص التبعية الغذائية للخارج، والحد من تأثير أزمة القطع الأجنبي التي عانت منها البلاد خلال تلك المرحلة.

نتيجة تقلص الموارد بالنسبة للحكومة، لجأت للمصرف المركزي للاقتراض فتزايدت مديونيتها بما يزيد عن أربعة أضعاف خلال السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥، وتزايدت كمية النقد المصدر بأكثر من ١٧ % سنويا أي ما يقارب تسعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي وزادت الكتلة النقدية بما يقارب ١,٥ مرة، الأمر الذي أدى إلى تسارع معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني، وتدهور سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية.

بهدف معالجة الأوضاع المستجدة على الاقتصاد السوري، بدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تصب في إطار إصلاح اقتصادي ليبرالي، وكان الهدف الأول منه، التثبيت النقدي والمالي، فتم الضغط على الإنفاق الحكومي للحد من عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال تقليص الدعم للسلع الغذائية الأساسية، وتقليص الاستثمارات العامة، ومنع التعيين في الدولة والقطاع العام إلا على شاغر، وربط زيادات الأجور بمراسيم رئاسية، إلى جانب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وانسحاب المؤسسات العامة تدريجيا من هذه القطاع لصالح القطاع الخاص، وألغي الحظر المطبق على القطاع الخاص الصناعي من دخول بعض الصناعات، التي كانت حكوا على القطاع العام، وبدأ العمل على تخفيض سعر صرف الليرة السورية رسميا ليقارب أواخر التسعينات أسعار الصرف في الأسواق المجاورة، وترافق ذلك بتحرير الأسعار الداخلية وإلغاء غير معلن للرقابة على الأسعار.

بموجب هذه الإجراءات، تراجع مجمل تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني بما يعادل ٤١,٧ % خلال السنوات ١٩٨٥ –١٩٩٠، وتراجع الناتج المحلي الصافي ( بأسعار ١٩٩٥ الثابتة) بما يعادل ٢,٨٢ % سنويا[2]، وتراجعت حصة الفرد من الناتج الصافي بما يعادل ١٨,٨ % سنويا خلال تلك السنوات[3]، وتزايدت الأسعار بما يقارب ٢٨ % سنويا وسطيا خلال السنوات (١٩٨٥ – ١٩٩٠ ) . لا تتوفر معطيات دقيقة عن البطالة نتيجة عدم فاعلية مكاتب التشغيل، مع ذلك فإن التقديرات الرسمية تشير إلى أن معدل البطالة قد ارتفع من ٤,٦٦ % من قوة العمل عام ١٩٨٥ إلى ما يقارب ٦,٧ % عام ١٩٩١، وكان عدد العاطلين عن العمل قد ازداد بمعدل وسطي سنوي يقارب ١٦,٥ % للفترة المذكورة .

[1] – الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ – المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .
المكتب المركزي للإحصاء . دمشق ١٩٩٥ .

[2] – المصدر السابق حتى ٥٢٠-٥٢١

[3] – المصدر السابق ص ٥٢٤ – ٥٢٥

**جدول رقم (٢-٥)**

**تطور معدل النمو السنوي للمتغيرات الاقتصادية (١٩٧٠-١٩٩٨) ( % )**

" بأسعار ١٩٩٥ الثابتة"

| المتغير الاقتصادي | ١٩٨٠/٧٠ | ١٩٩٠/٨٠ | ١٩٩٧/٩٠ | ١٩٩٧/٧٠ |
|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | ١٠,٥ | ٠,٤ - | ٦,٤ | ٥,٦٨ |
| استهلاك النهائي | ٩,٢ | ٠,٧ | ٢,٨ | ٤,٦ |
| الاستثمار | ١٦,٠ | ٣,٧ - | ٦,٨ | ٥,٩ |
| الاستيراد | ٨,٩ | ١,١ | ١,٠ | ٣,٩ |
| التصدير | ١,٤٥ | ٧,٢ | ١١,١ | ٦,٠ |

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء– المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

**٥ _ ٣ _ ٢ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات :**

جرى التأكيد خلال هذه المرحلة، على السياسات والتوجهات الانفتاحية، التي أخذ بها، منذ النصف الثاني من الثمانينات؛ إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ككل؛ تحرير تدريجي للتجارة الخارجية والأسعار، وتحفيز للتصدير من خلال السماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة ٧٥ % من عائدات صادراتهم بالقطع الأجنبي لتمويل مستورداتهم الخاصة، أو تمويل المستوردات من عدد من السلع، (و الاحتفاظ بنسبة ١٠٠ % من قيمة الصادرات الزراعية )، وقد توجت هذه الإجراءات بإصدار القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١، لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، من خلال تقديم مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات والاستثناء من القيود والضوابط للاستيراد وحركة رأس المال.

ترافقت هذه الإجراءات بتحسن نسبي في الإيرادات العامة، نتيجة التحسن في أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق، وفق إتفاق سداد الديون وزيادة الإنتاج من النفط الخفيف، الأمر الذي ساعد على زيادة الاستثمارات العامة خلال الفترة ( ١٩٩٣ – ١٩٩٨) بما يقارب ١٤ % سنويا (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)، كما ازدادت الاستثمارات الخاصة اثر صدور قانون تشجيع الاستثمار بما يقارب ٥٥% عام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٨١ وبلغت أوجها عام ١٩٩٤، ثم عادت للتراجع في السنوات اللاحقة.

حقق الناتج المحلي الإجمالي ( بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، وبكلفة عوامل الإنتاج )، معدلا للنمو السنوي يقدر بـ ٦,٥٧% خلال السنوات ١٩٩١ – ١٩٩٧، وهو معدل جيد نسبيا، إلا أن هذا المعدل قد عاد للتباطؤ منذ عام ١٩٩٨، نتيجة سوء المواسم الزراعية، والتراجع في الاستثمارات الخاصة، والانخفاض الطارئ على أسعار النفط.

وقد تميزت مرحلة التسعينات بعدد من السمات ذات الأهمية والتي منها :

- عودة معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع خلال الفترة ( ١٩٩٠ – ١٩٩٧) إذ

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٤% سنويا بشكل وسطي مع ظهور اهتمام خاص بتطور الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب، من خلال منح أسعار مجزية لمنتجي هذه المحاصيل، حيث أمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية والاعتماد على الذات، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية في هذا المجال.

- إعطاء دور هام للقطاع الخاص في عملية التنمية (في ظل غياب الخطط الخمسية ١٩٩٠ – ٢٠٠٠)، والانفتاح المتزايد على الخارج وتقديم تسهيلات وإعفاءات لرأس المال المحلي والأجنبي، والسير باتجاه توحيد أسعار الصرف ومقاربة السعر الرسمي لأسعار الأسواق المجاورة.

- الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية، وتجميد الأجور في قطاع الدولة منذ عام ١٩٩٤، وضغط الإنفاق العام الجاري والاستثماري واقتصاره على الخدمات العامة والاستبدال والتجديد للقطاع العام، الأمر الذي انعكس بتقليص العجز في الموازنة العامة وتقليص التضخم النقدي والعجز في ميزان المدفوعات.

- نمت الصادرات من السلع والخدمات بما يقارب ٩,٦٩% سنويا خلال السنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٧ في حين كان معدل النمو في الواردات لا يتجاوز ٠,٨% سنويا خلال نفس الفترة، مما انعكس بتحسن في الميزان التجاري وتقلص في عجز ميزان المدفوعات.
- حافظ قطاع الزراعة على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ بنسبة ٣١% من الناتج المحلي الإجمالي وهو النسبة المتحققة عام ١٩٩٠، في حين ازدادت مساهمة قطاع الصناعة والتعدين لتصبح ٢٢% عام ١٩٩٧ عوضا عن ١٨% عام ١٩٩٠، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الإنتاج من النفط الخام الخفيف خلال تلك السنوات، وتراجعت حصة تجارة الجملة والمفرق من ١٨% إلى ١٣% الأمر الذي يعكس بوادر الركود في الاقتصاد السوري والذي بدأ عام ١٩٩٨، كما تراجعت الخدمات الحكومية بما يعادل ثلاث نقاط يقابلها زيادة لصالح قطاع النقل والتخزين بنفس النسبة.

**جدول رقم (٢-٦)**

**تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (١٩٧٠-١٩٩٨) (%)**

**بأسعار ١٩٩٥ الثابتة**

| القطاع | ١٩٨٠/٧٠ | ١٩٩٠/٨٠ | ١٩٩٧/٩٠ | ١٩٩٧/٧٠ |
|---|---|---|---|---|
| زراعة | ٩,٧ | -٠,٤ | ٦,٣ | ٥,١ |
| صناعة وتعدين | ٦,٥ | ٦,٩ | ١٠,٩ | ٧,٩ |
| بناء وتشييد | ١٥,٨ | -٦,٠٥ | ٨.٨ | ٥,٤ |
| قطاعات سلعية | ٩,٩ | ٠,٤ | ٨,٤ | ٥,٩ |
| قطاعات غير سلعية | ١٠,٢ | ٠,٥ | ٥,٨ | ٥,٤ |
| إجمالي | ١٠,٠٠ | ٠,٤ | ٧,٠ | ٥,٦ |

المصدر المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩

## ٢-٤ النمو والتوازن في الاقتصاد الوطني:

تقوم الخطة الاقتصادية والاجتماعية متوسطة أو طويلة المدى، بوضع أسس وإطار تحقيق التوازنات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، ومنذ عام 1985 لم تصدر الخطط الخمسية، وكانت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٠-١٩٨٥)، آخر خطة معتمدة ومعلنة حتى تاريخه، لذلك لجأت الحكومة إلى استخدام الموازنات العامة السنوية، فأوكلت لها مهمة تحقيق التوازنات الآنية، بغرض التأثير على التوازنات العامة الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني.

### ٢-٤-١ التوازن بين الموارد والنفقات في الموازنة العامة للدولة:

ركزت السياسات الاقتصادية المتبعة منذ أواسط الثمانينات على تحقيق التوازن المالي والنقدي وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة. لذلك تم الاتجاه في الموازنة العامة إلى تقليص الاتفاق العام الجاري والاستثماري، فانخفضت كتلة الموازنة العامة مما يزيد عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من الثمانينات إلى ما يقارب 27 % من الناتج عام ١٩٨٩، ونحو ٢٣% عام ١٩٩٠، وقد تراوحت حصة الموازنة من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية بين ٢٩,٧ و٢٥% خلال التسعينات، ويعكس هذا التراجع، تضاؤل أهمية الموازنة بالنسبة للاقتصاد القومي، وانحسار تدريجي لدور الدولة، ويتضح أن الضغوط المالية الانكماشية، قد أدت أواخر التسعينات إلى الركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد منذ عام ١٩٩٨، والسبب في ذلك أن السعي لتقليص العجز في الموازنة العامة قد اتخذ جانبا وحيدا وهو تقليص الإنفاق العام (الجاري والاستثماري ) ولم يترافق بإصلاح مالي وضريبي مناسب لزيادة الموارد العامة، واتجهت التعديلات الضريبية لتمس العقارات والاستهلاك والأجور، مما أدى إلى ركود في القطاع العقاري والبناء والتشييد، وأضعف القدرة الشرائية للأجور التي ظلت ثابتة منذ ١٩٩٤وحتى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، في الوقت الذي توسعت فيه الإعفاءات والاستثناءات الضريبية والجمركية منذ عام ١٩٨٦، لتشمل القطاع السياحي والزراعي المشترك والمشاريع المقامة بموجب المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٩١، لقد حرمت هذه الإعفاءات الخزانة العامة موارد هامة وضرورية للأنفاق على الخدمات العامة، التي مازالت الدولة تؤمن الجزء الرئيسي منها.

لقد أدت المكتشفات النفطية الجديدة، النفط الخفيف منذ عام1988، والغاز بكميات تجارية إلى زيادة الموارد المحلية، والإيرادات الحكومية، وتشكل هذه الإيرادات بالإضافة إلى إيرادات النفط المكتشف سابقا ما يقارب50% من إيرادات الموازنة العامة في التسعينات. ساهمت هذه الإيرادات بتقليص عجز الموازنة العامة، إلا إنه من الخطأ الركون إلى هذا الإيراد غير الثابت والمؤقت، وإهمال تطوير النظام الضريبي والمالي، لتحقيق إيرادات ثابتة ومتزايدة وفق احتياجات عملية التنمية.

## ٢- ٤-٢- التوازن بين الاستيراد والتصدير:

يعكس التوازن بين الاستيراد والتصدير، التوازنات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتي من أهمها الإنتاج والاستهلاك والموارد والاستخدامات ويتضح أن تحقيق هذا التوازن، يتطلب خطة طويلة الأجل وعملا تنمويا دؤوبا ومستمرا، وكانت الخطط الخمسية منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٥، تضع في مقدمة أهدافها تحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير، إلا أن بطء ومحدودية التحولات الجارية في بنية الاقتصاد الوطني، جعلت هذا التوازن عسيرا وغير قابل للتحقيق، بشكل تلقائي، من هنا حاولت خطط التنمية ربط هذا القطاع بمتطلبات عملية التنمية والاحتياجات الأساسية للسكان، وقامت المؤسسات العامة المتخصصة، بالسيطرة على جانبي الاستيراد والتصدير، وترك للقطاع الخاص في مجالات محدودة إمكانية التصدير والاستيراد ضمن ضوابط وقيود تجارية ومالية (نظام للتراخيص والمخصصات ونظام للائتمان المصرفي)، في النصف الثاني من الثمانينات، بدأت الحكومة بالتخلي تدريجيا عن هذا الاحتكار للاستيراد والتصدير، لصالح القطاع الخاص، وأصدرت وزارة الاقتصاد قرارات وتعليمات، تجيز للمصدرية الاحتفاظ بنسبة 75% من عائدات تصديرهم، وتمويل المستوردات ذاتيا دون السؤال عن مصدر القطع، كما سمحت للمصدرين بالتنازل عن القطع الأجنبي المتحصل من صادراتهم، لصالح مستوردين من القطاع الخاص وفق أسعار تحددها السوق للقطع الأجنبي (قطع التصدير)، أدت هذه الإجراءات إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستيراد والتصدير، لتبلغ عام ١٩٩٥ ما يقارب 75% من إجمالي المستوردات لذلك العام، ونحو 28%من إجمالي الصادرات، هذا في الوقت الذي بلغ فيه العجز التجاري الإجمالي 25.8% ذلك العام. لم تتجاوز حصة القطاع الخاص من الواردات عام 1985 أكثر من ٢٦,٤٨% وكانت حصته من الصادرات نحو 7.58% ذلك العام والعجز التجاري الإجمالي 41.27%.

الضغوط الموجهة في النصف الثاني من الثمانينات لتقليص الإنفاق العام، وعدم قيام مشروعات جديدة من قبل الدولة، انعكس بتقليص الواردات خلال السنوات السابقة ومن هنا نجد أن الواردات منذ ١٩٩٠وحتى ١٩٩٨كانت قد تمت بما يعادل 6.24 % سنويا بشكل وسطي، في حين أن الصادرات كانت قد تراجعت بما يعادل 4.59% وسطيا وسنويا، ويعود السبب الرئيسي في هذا التراجع إلى التغيرات الطارئة على أسعار النفط والخامات الأخرى المصدرة من قبل سورية، والتي شكلت عام ١٩٩٨ نحو 77.45% من إجمالي الصادرات ذلك العام، هذا في الوقت الذي لم تتم فيه بشكل فعلي الصادرات من السلع المصنعة خلال فترة التسعينات.

يتضح من خلال الصادرات والواردات، أن الخلل في الميزان التجاري، هو خلل بنيوي يعود إلى ضعف القدرات الإنتاجية في مجال السلع المصنعة، والاعتماد بشكل رئيسي في التعامل الخارجي على تصدير المواد الخام (النفط الفوسفات والقطن) من جهة، والاعتماد على العالم الخارجي للحصول على السلع الرأسمالية والمواد نصف المصنعة من جهة أخرى، وبالتالي كلما ازداد الإنفاق الداخلي على عملية التنمية، كلما ازدادت الواردات الخارجية وازداد العجز في الميزان التجاري، وبالتالي ليس العجز سيئا بالمطلق في المدى القصير، إلا أنه في المدى الطويل يشير إلى

ضعف عملية التنمية والعجز عن تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك فإن تقليص العجز في الميزان التجاري في المدى القصير، يتم عبر القيود والضغط على الإنفاق العام وهذا ما تم خلال التسعينات، إلا أنه غير قابل للاستمرار في ظل التحرير المتدرج للتجارة الخارجية، وفي ظل تطبيق اتفاقيات التعاون التجاري مع لبنان والدول العربية (في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

من هنا فإن تحقيق توازن تجاري فعلي، يتطلب استئناف عملية التنمية وتحقيق تغيرات بنيوية هامة في الاقتصاد السوري لإكسابه قدرات إنتاجية وتنوع إنتاجي، يتيح له زيادة قدراته التصديرية وبشكل متنام، ويتيح له في نفس الوقت التحرر من عبء تصدير النفط والخامات الأخرى، والتي تجعله عرضة للتأثر بالضغوط الخارجية لأسواق هذه السلع.

### ٢-٤-٣- التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية.

إن تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية ضروري جدا للحد من التضخم، وترجع مشكلة التضخم إلى عوامل متعددة ومترابطة تتداخل من حيث تأثيرها وتأثرها بعضها ببعض، وهذه العوامل منها ما هو عائد إلى التبادل مع العالم الخارجي كالتضخم السعري للمستوردات.

ونظرا لاعتماد الانتاج المحلي على نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج المستوردة، فإن ارتفاع أسعار المستوردات قد أثر في التضخم السعري للإنتاج المحلي. كما يرتبط التضخم السعري ارتباطا وثيقا بتطور كمية وسائل الدفع (النقد وشبه النقد، الديون الممنوحة لكل من الدولة والقطاعات الاقتصادية) وما يقابلها من تطور في الكتلة المادية (الإنتاج المحلي مضافا إليه صافي الاستيراد).

وزادت الكتلة النقدية والقروض الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي نتيجة تزايد كل من الإنفاق الجاري والاستثماري بوتائر تفوق -وإن بدرجة محدودة- معدلات زيادة الكتلة المادية المقابلة. وكان لفجوة الموارد في الموازنة العامة للدولة انعكاسات على مستويات الأسعار.

وساعد ظهور النفط السوري وتكريره وتصديره، والارتفاع الكبير في أسعاره عالميا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩)، وتحويلات المغتربين السوريين على تحجيم التضخم.

ومع بروز أزمة الكساد العالمي والتضخم في الثمانينات، جرت تغطية بعض العجز بالإصدار النقدي، وأصبح معدل نمو الكتلة النقدية أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بشكل مضطرد.

وقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ٢٥,٠% سنويا في السبعينات و١٨,٦% في الثمانينات، إلا أنه شهد هبوطا ملموسا بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٨) إذ بلغ ١١,٢%، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠,١%، ٤.٠%، ٧,٢% على التوالي خلال الفترات الثلاث المذكورة، مما أدى إلى تراجع مستويات التضخم. وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة بمعدل2.6% سنويا بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٨)، بعد أن كانت قد تراجعت بما يعادل 3.66% سنويا خلال السنوات(١٩٨٠-١٩٩٠). لقد ساعد التحسن في أسعار النفط العالمية في معظم سنوات التسعينات والزيادة في الاستثمارات العامة والخاصة، على زيادة الناتج المحلي والتحسن النسبي في حصة الفرد من هذا الناتج، الأمر الذي يمكن أن يحفز على استئناف عملية التنمية ونمو مستدام في الناتج المحلي.

لقد ساهم فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) في تعزيز سعر صرف العملة الوطنية،كما ساعدت الزيادة في احتياطي العملات الصعبة في الحد من عبء المديونية الخارجية. وقد يكون من شأن تطوير النظام المصرفي، وتحقيق توازن أفضل فيما بين أسعار الفائدة والقيمة الحقيقية لرأس المال، أن يلعب دورا في امتصاص جزء

من السيولة النقدية لدى الأفراد وتوجيهها للاستثمار بمـــا والتراجع في أسعار النفط عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، فــــي

الشرب والصرف الصحي والكهرباء والإسكان والاتصالات.

وما لم تتخذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الأداء والقدرة التنافسية لاقتصادات الدول النامية، مع مراعاة فترات انتقالية مناسبة، فإن إزالة الحواجز الجمركية ستؤدي إلى تقليص موارد الدولة، مما يمكن أن يضعف قدرتها على الإنفاق الجاري والاستثماري وخاصة في المجالات الاجتماعية، كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان والتجاري وميزان المدفوعات.

وسورية كبلد نام يتعرض إلى جملة هذه التحديات العالمية، وتحديات إقليمية تفرضها العدوانية الإسرائيلية وسعيها الدائب للتوسع والهيمنة، فبالإضافة للتهديد العسكري الذي تمارسه على الدول العربية ومنها سورية، تعمل على انتزاع امتيازات وتسهيلات اقتصادية وتجارية من الدول العربية في إطار عملية التسوية السلمية. كما تتعرض سورية لتحد إقامة الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وهي الدول الصناعية المتقدمة على الصعيد العالمي، ولتحد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما بين الدول العربية. جملة هذه التحديات، تتطلب من سورية وضع استراتيجية تنمية تأخذ بالاعتبار المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية، وتتيح لها إمكانية تقليص المنعكسات السلبية لهذه التحديات، على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحفظ لها سيادتها وقرراها الوطني.

و لا شك أن إمكانية التكيف مع العولمة وتخفيف حدة النتائج السلبية الكامنة وراءها وتحقيق أقصى حد ممكن من منعكساتها الإيجابية، ستكون افضل في إطار تكتل إقليمي عربي قادر على تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد العربية ولما فيه مصلحة اقتصاديات البلدان العربية جمعاء.

## ٢ ـ٧ آفاق مستقبلية للتنمية الاقتصادية ودورها في التنمية البشرية :

إن أهداف التنمية البشرية والمتمثلة بزيادة قدرات الأفراد على الانتفاع من مؤهلاتهم وخبراتهم، والانتفاع بالموارد الطبيعية والاجتماعية، والانتفاع بثمار التنمية الاقتصادية، تلتقي هذه الأهداف، بأهداف التنمية الشاملة، وهذا ما يجعلهما مترابطتان، فمعدلات نمو اقتصادي عالية تتطلب تنمية بشرية عالية، وتوفير المستلزمات المادية والروحية من خلال التنمية الاقتصادية، يتيح إمكانية تحقيق تنمية عالية. المهم في عمليتي التنمية أنهما لا تتمان تلقائيا وفق آليات السوق، التي برهنت تاريخيا وخلال العقدين الأخيرين، أنها معوق بل مدمر لقوى المجتمع وللتنمية البشرية فيه (اتساع نطاق الفقر والبطالة، التراجع في مستويات التعليم والخدمات الصحية، وزيادة التهميش والاستبعاد، وزيادة الصراعات والتناحرات العرقية والدينية في العديد من المجتمعات)، لذا فإن مواجهة جملة التحديات المذكورة، وتحقيق تنمية بشرية بمستوى لائق يتطلب استراتيجية تنموية، وخططا تعكس هذه الاستراتيجية وفق مراحل أي أن العولمة الجارية تحتاج إلى المزيد من التخطيط والالتزام بالخطط الموضوعة، أكثر من أي وقت مضى خلال مراحل التطور المختلفة التي مرت بها سورية، ويمكن للخطة الاقتصادية خلال المرحلة القادمة أن تضع في أولوياتها :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه، وذلك عن طريق تعظيم مصادر التراكم والإنفاق الاستثماري على المشاريع التي تؤدي إلى زيادة التشابكات القطاعية والترابطات الأمامية والخلفية وتعظيم القيمة المضافة. وهذا يتطلب تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والتسليفية والنقدية ونظام الحوافز وترشيد الإنفاق العام الجاري والاستثماري.

- زيادة دور الادخار الوطني في التكوين الرأسمالي ورفع مستوى الاستفادة من الموارد الاستثمارية الوطنية.
- تنويع الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الصناعي منه في إطار الاستراتيجة التنموية الشاملة.
- تطوير الصناعات التصديرية.
- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة.
- تشجيع إقامة الصناعات عالية المستوى التكنولوجي كالإلكترونيات.
- نقل وتوطين التكنولوجيا، والتوسع في نشاط البحث والتطوير بالتعاون مع الدول المتقدمة. - تأكيد مبدأ التعددية الاقتصادية، ورسم حدود واضحة فيما بين القطاعات، وإيلاء القطاع العام مهمة التطوير التقني الاستراتيجي، ومهمة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، في إطار من الشفافية والرقابة الشعبية الفاعلة.
- تطوير بنية القوى العاملة بما يواكب تطور الاقتصاد الوطني بقطاعاته السلعية وغير السلعية.
- تطوير النظام المصرفي بما يواكب ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الإجراءات والإنجازات التي ذكرت في فقرات هذا الفصل، إلى جانب استراتيجية التنمية المتوازنة المطلوبة، من شأنها أن تساعد في تحقيق الآفاق والطموحات التي تقدم عرضها.

# الفصل الثالث

# الملامح السكانية الأساسية واتجاهاتها

تكتسب دراسة الملامح السكانية الأساسية واتجاهاتها أهمية خاصة في التخطيط للتوازن بين السكان والتنمية في إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الإنمائي.

وبغية التعرف على خصائص السكان سيتم عرض الملامح الأساسية للسكان خلال العقود الأربعة الأخيرة من هذا القرن بالاعتماد على نتائج التعددات السكانية التي نفذت في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، وبيانات المسوح الديموغرافية التي نفذت في سوريا خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى بيانات سجلات الأحوال المدنية[1].

## ٣-١ حجم السكان ومعدلات النمو:

تضاعف حجم السكان /٣,٠٢/ مرة بين عامي ١٩٦٠، ١٩٩٤ وذلك وفقا لنتائج تعدادي السكان اللذين نفذا في العامين المذكورين، إذ تزايد السكان من (٤٥٦٥)ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى /١٣٧٨٨/ ألف نسمة عام ١٩٩٤ بمتوسط زيادة سنوي/٢٧١/ ألف نسمة، وذلك مقابل /٣,٢٤/ مرة وفقا لبيانات سجلات الأحوال المدنية. إذ تزايد عدد المواطنين من /٤٨٤١/ ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى /١٥٦٧٢/ عام ١٩٩٤ بمتوسط زيادة سنوية /٣١٩/ ألف نسمة. وبغية الوقوف على حجم هذا التزايد وتبايناته خلال الفترة المذكورة (الطويلة نسبيا) لابد من دراسة ذلك خلال فترات أقصر يمكن التعرف على التغيرات التي طرأت على هذا التزايد.

تباينت معدلات النمو السنوي للسكان خلال الثلاثين سنة الماضية بدرجات متفاوتة، ففي الستينات بلغ معدل النمو السنوي للسكان ٣,٢٨%. وفي السبعينات بلغ ٣,٣٥%، في حين بلغ ٣,٢٩% بين عامي ١٩٨١و ١٩٩٤ وفقا لنتائج التعدادات. ويلاحظ انخفاض معدل النمو السكاني في الثمانينات وبداية التسعينات، ولهذا ما يبرره إذ حصل تغير حقيقي على عوامل النمو السكاني في تلك الفترة. حيث تبين انخفاض معدل الخصوبة الكلية من ٧,٥ طفل للمرأة الواحدة عام ١٩٧٨إلى ٣,٧ طفلا عام ١٩٩٨، وانخفاض نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر من ٤٩% من إجمالي السكان عام ١٩٨١ إلى حوالي ٤٤,٥% وفقا لنتائج تعداد ١٩٩٤. ونظرا لأن تعداد ١٩٩٤ كان هو التعداد الأخير في سورية، فقد تم اللجوء إلى بيانات سجلات الأحوال المدنية للتعرف على حجم هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة من التسعينات. وتشير هذه البيانات إلى معدل النمو السكاني المتحقق بين عامي ١٩٨٨، ١٩٩٨ بلغ ٢,٨% وهذا يؤكد أن انخفاضا ملموسا قد طرأ على معدل الزيادة الطبيعية للسكان في التسعينات. وإذا أضيف إلى ذلك انخفاض معدلات الهجرة الخارجية في التسعينات، فإن معدل النمو السنوي للسكان يكون قد انخفض بشكل ملموس أيضا. في ضوء ما سبق فإنه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو السنوي للسكان إلى حوالي ٢,٥% في العقد الأول من القرن المقبل.

[1] – لابد من التمييز بين نتائج التعددات السكانية وبيانات سجلات الأحوال المدنية وذلك فيما يتعلق بحجم السكان، فعدد السكان وفق التعداد يعبر عن عدد السكان الذين تواجدوا داخل حدود الدولة بتاريخ التعداد، وبذلك يشمل عدد المواطنين وغير المواطنين. بينما تشمل سجلات الأحوال المدنية عدد المواطنين فقط، بعض النظر عن مكان تواجدهم داخل البلاد أو خارجها.

- زيادة دور الادخار الوطني في التكوين الرأسمالي ورفع مستوى الاستفادة من الموارد الاستثمارية الوطنية.
- تنويع الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الصناعي منه في إطار الاستراتيجة التنموية الشاملة.
- تطوير الصناعات التصديرية.
- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة.
- تشجيع إقامة الصناعات عالية المستوى التكنولوجي كالإلكترونيات.
- نقل وتوطين التكنولوجيا، والتوسع في نشاط البحث والتطوير بالتعاون مع الدول المتقدمة. – تأكيد مبدأ التعددية الاقتصادية، ورسم حدود واضحة فيما بين القطاعات، وإيلاء القطاع العام مهمة التطوير التقني الاستراتيجي، ومهمة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، في إطار من الشفافية والرقابة الشعبية الفاعلة.
- تطوير بنية القوى العاملة بما يواكب تطور الاقتصاد الوطني بقطاعاته السلعية وغير السلعية.
- تطوير النظام المصرفي بما يواكب ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الإجراءات والإنجازات التي ذكرت في فقرات هذا الفصل، إلى جانب استراتيجية التنمية المتوازنة المطلوبة، من شأنها أن تساعد في تحقيق الآفاق والطموحات التي تقدم عرضها.

وتتباين معدلات النمو السنوي للسكان بين الريف والحضر، فالتحركات النشطة للسكان خلال الأربعين سنة الماضية تركت بصماتها الواضحة على خريطة التوزع الجغرافي للسكان، وعلى معدلات النمو السكاني في كل من الحضر والريف. وبالاعتماد على ما وفرته تعدادات السكان التي نفذت منذ التعداد الأول عام ١٩٦٠ حتى التعداد الرابع عام ١٩٩٤ يمكن أن نرصد هذه التحركات.

ففي الستينات بلغ معدل النمو السنوي لسكان الحضر حوالي ٥% مقابل ٢,١٥% في الريف. وما من شك أن شدة تيارات الهجرة الداخلية باتجاه المناطق الحضرية كان سبباً مباشراً في الارتفاع الكبير لمعدل النمو السنوي للسكان الحضرية قياساً به في المناطق الريفية وبالقياس أيضاً إلى معدل النمو السنوي للسكان على المستوى الإجمالي الذي بلغ ٣,٢٨%.

وفي السبعينات طرأ انخفاض ملموس على معدل النمو السنوي لسكان الحضر قياساً بفترة الستينات حيث بلغ ٤% إلا أنه بقي عند حدود مرتفعة. وبالمقابل بدأ النمو السنوي لسكان الريف يشهد ارتفاعاً ملموساً أيضاً، إذ بلغ ٢,٧٢% .كان ذلك بسبب انخفاض حدة تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

وفي الثمانينات والنصف الأول من التسعينات استمر معدل النمو السنوي للسكان في المناطق الحضرية بالانخفاض ليصل إلى ٣,٦٣% مقابل ارتفاع في معدل النمو السنوي للسكان في المناطق الريفية حيث بلغ حوالي ٣%. وكان ذلك نتيجة الأخذ بمبدأ تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في الخطط التنموية في تلك الفترة، والتخطيط لتنمية جميع المحافظات بشكل متوازن، مما أدى إلى خفض ملموس في تيارات الهجرة الداخلية باتجاه المدن. وكان من المتوقع انخفاض معدل النمو السنوي لسكان الحضر أكثر مما هو مشاهد فبي الثمانينات وبداية التسعينات والبالغ ٣,٦٣% إلا أن الهجرة العائدة في النصف الأول من التسعينات وتركزها في المناطق الحضرية قد تكون السبب في بقاء هذا المعدل عند حدود مرتفعة نسبياً.

من كل ما سبق، يتبين تضاعف عدد السكان كل ٢١ عاماً في الماضي، ومن المتوقع أن ترتفع فترة تضاعف السكان إلى ٢٨ سنة في العقد الأول من القرن المقبل.

وكان لمتوسط الزيادة السنوية المرتفع أثر كبير في الكثافة السكانية العامة والكثافة السكانية في الأراضي القابلة للزراعة. ففي عام ١٩٦٠ بلغت الكثافة السكانية العامة ٢٥ نسمة/كم$^2$ لترتفع إلى ٧٤ نسمة /كم$^2$ في عام ١٩٩٤ وفقاً لنتائج تعدادي السكان في العاملين المذكورين، أي أن الكثافة العامة تضاعفت حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤. وتضاعفت الكثافة السكانية في الأراضي القابلة للزراعة من ٥٤نسمة/كم$^2$ عام ١٩٦٠ إلى ٢٣١ نسمة/ كم$^2$ عام ١٩٩٤ أي تضاعفت بأكثر من أربع مرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤، وهذا يدل على تركيز شديد للسكان في الأراضي القابلة للزراعة.

## ٣-٢- عوامل النمو السكاني:

من المعلوم أن عوامل النمو متعددة ومتشابكة إلى درجة كبيرة، إلا أن المقاييس المعتمدة لقياس معدل النمو السكاني هي معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام، وصافي الهجرة، ذلك لأن هذه المقاييس تشكل النتائج النهائية لمجمل آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع الديمغرافية خاصة ما يتعلق بمعدلات الخصوبة والوفاة. وتشير بيانات التعدادات والمسوح المنفذة خلال الأربعين سنة ماضية أن هذه العوامل قد طرأ عليها تغيرات جوهرية وكانت انعكاساً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في سورية في تلك الفترة.

### ٣-٢-١- معدلات الخصوبة:

من أهم المقاييس المعتمدة لقياس معدلات الخصوبة الكلية ومعدلات العمرية ومعدل الخصوبة الزواجية.

أظهرت نتائج التعدادات والمسوح الديمغرافية أن خصوبة المرأة السورية كانت عالية في الماضي. ففي عام ١٩٧٠ ووفقا لنتائج التعداد، بلغ معدل الخصوبة

الكلية ٨,٥ مولوداً، وانخفض إلى ٧,٥ مولوداً في نهاية السبعينات. وخلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات انخفض بشكل حاد ليصل إلى ٣,٧ مولوداً وفقاً لنتائج تعداد ١٩٩٤ وكان هذا المعدل أعلى في الريف مقارنة بالحضر. ووفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤ فإن معدل الخصوبة الكلية بلغ ٣,٤ مولوداً في الحضر. مقابل ٤,١ مولوداً في الريف في بداية التسعينات. وكان لانخفاض معدلات الخصوبة العمرية خاصة في الفئة العمرية /١٥-٢٤/ سنة، الأثر الأكبر في خفض معدلات الخصوبة الكلية بهذا الشكل الحاد.

وكما هو معروف فإن معدل الخصوبة الكلية يقيس مستوى الخصوبة الكلية لدى الإناث بشكل عام في الفئة العمرية /١٥-٤٩/ سنة، ولهذا السبب يؤخذ بالاعتبار مقياس آخر هو معدل الخصوبة الزواجية والذي يقتصر على النساء المتزوجات فقط. وتشير بيانات التعدادات والمسوح الديموغرافية، إلى أن معدل الخصوبة الكلية الزواجية قد انخفض خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤، إلا أن انخفاضه كان أقل حدة من انخفاض معدل الخصوبة الكلية. فقد انخفض من حوالي /١١/ مولود لكل امرأة في الستينات والسبعينات إلى /٧,٤/ مولوداً في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

وتتباين معدلات الخصوبة حسب مكان الإقامة ومستوى تعليم المرأة. ففي عام ١٩٧٠ بلغ معدل الخصوبة الكلية ٦ مواليد للمرأة في الحضر، مقابل ٨,٧ مولوداً في الريف، وبقي هذا الفرق مشاهداً أيضاً في عام ١٩٨١، حيث بلغ ٥,٧ في الحضر، مقابل ٨,٣ مولوداً في الريف. وفي الثمانينات وبداية التسعينات انخفض كلا المعدلين بشكل ملموس إلى ٣,٤ في الحضر مقابل ٤,١ في الريف وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤.

إن المستوى التعليمي للمرأة يعتبر من أشد العوامل تأثيرا على خصوبتها. وقد تباينت معدلات الخصوبة حسب الحالة التعليمية للمرأة بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن. ففي الستينات والسبعينات كانت خصوبة المرأة الأمية تزيد عن خصوبة المرأة الملمة بأكثر من مولودين، وبثلاثة مواليد عن خصوبة المرأة التي تحمل شهادة ابتدائية، وبأكثر من أربعة أطفال عن خصوبة المرأة التي تحمل شهادة إعدادية أو ثانوية فأكثر وذلك وفقاً لنتائج تعدادي السكان لعامي ١٩٧٠،١٩٨١. وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية بشكل عام في الثمانينات وبداية التسعينات، إلا أن الفرق بين معدلات خصوبة المرأة حسب حالتها التعليمية بقي واضحاً. فوفقاً لنتائج مسح الأم والطفل لعام ١٩٩٣ بلغ معدل الخصوبة الكلية للمرأة الأمية ٥,٣ مولوداً مقابل ٣,٨ للمرأة التي تحمل شهادة ابتدائية و ٣,١ للمرأة التي تحمل شهادة إعدادية ، ٢,٦ للمرأة التي تحمل شهادة ثانوية فأكثر. وهذا يدل على العلاقة العكسية بين خصوبة المرأة وارتفاع مستواها التعليمي.

إن انخفاض معدلات الخصوبة بشكل عام أدى إلى انخفاض معدل الولادات الخام. فقد انخفض هذا المعدل من /٤٧/ بالألف عام ١٩٦٠ إلى /٣٩/ بالألف عام ١٩٨١. وتشير بيانات سجلات الأحوال المدنية إلى أن معدل الولادات الخام قد انخفض إلى حوالي /٣٦/ بالألف في الثمانينات، وانخفض أيضاً إلى /٢٩/ بالألف في التسعينات . وهذا يتفق إلى حد بعيد مع انخفاض معدلات الخصوبة.

إن انخفاض مستويات الخصوبة كان نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في سوريا. وكان مستوى تعليم المرأة وانخفاض الأمية بين الإناث من أكثر العوامل المؤثرة في انخفاض مستويات الخصوبة. فإذا أخذنا بالاعتبار أن الأمية بين الإناث انخفضت من ٧٣% عام ١٩٧٠ إلى ٢٢% عام ١٩٩٨ فإنه يمكن تفسير انخفاض الخصوبة الشديد خلال تلك الفترة.

وبأخذ العوامل الأخرى مثل زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وزيادة الوعي العام بمسائل العلاقة بين السكان والتنمية وارتفاع متوسط سن الزواج وغيرها من التحولات. يمكن تفسير اتجاه الخصوبة نحو الانخفاض . فقد تزايد معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من حوالي ٨% عام ١٩٧٠ من إجمالي القوى العاملة إلى

حوالي ١٧% عام ١٩٩٣. ولوحظ في العديد من الدول أن خصوبة المرأة تتناسب عكسيا مع مساهمتها في النشـــاط الاقتصادي. كما أن بيانات التعدادات والمسوح تشير إلـــى أن متوسط سن الزواج قد ارتفع من حوالي ٢٣ سنة فـــي عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٦ سنة في منتصف التسعينات.

## ٣-٢-٢ معدلات الوفيات:

يعتبر معدل الوفيات ثاني أهم عوامل النمو الســـكاني إلى جانب معدل الخصوبة. وقد انخفضت معدلات الوفيات منذ عام ١٩٧٠ بشكل ملموس نتيجة للسياسات الصحيـــة الناجحة في سورية. فقد انخفض معدل الوفيات الخام مـــن /١٥,٦/ بالألف في نهاية الستينات إلى /٨,٢/ بالألف فـــي نهاية السبعينات. ووفقا لبيانات سجلات الأحوال المدنيـــة فإن هذا المعدل انخفض إلـــى حوالـــي ٤ بـــالألف فـــي التسعينات، ويتباين هذا المعدل بين الحضر والريف. ففـــي نهاية الستينات بلغ /١٢,٦/ بالألف فـــي الحضـــر مقـــابل /١٨,٣/ في الريف لينخفض في نهاية السبعينات إلـــى ٦,٧ بالألف في الحضر مقابل ٩,٦ في الريف. ومن المتوقـــع أن يكون قد انخفض في منتصف التسعينات إلى ٣ بـــالألف في الحضر مقابل ٥ بالألف في الريف.

## ٣-٢-٢ معدلات الوفيات:

وإلى جانب معدل الوفيات الخام يدرس معدل وفيـــات الأطفال الرضع، لماله من أهمية في التعرف على الوفيات بين هذه الفئة الخاصة من السكان من جهة وكمقياس مـــن مقاييس التنمية من جهة أخرى، وارتباطه بتوقع الحيـــاة عند الولادة. وتشير المعلومات المتوفرة إلـــى أن معـــدل وفيات الرضع قد اخفض بشكل ملموس منذ عـــام ١٩٦٠ حتى الآن. ففي نهاية الستينات قدر هذا العمل بـــــ/١١٠/ بالألف لينخفض إلى ٣٤ بالألف فـــي بدايـــة التســـعينات. وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل قد انخفض إلـــى ٢٨ بالألف في بداية النصف الثاني من التســـعينات. وتشـــير التقديرات إلى أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٢٨ بـــالألف في بداية النصف الثاني من التسعينات. ويتباين هذا المعدل بين الحضر والريف حيث بلغ في نهايـــة الســـتينات ٩٠ بالألف في الحضر مقابل ١٢٥ بالألف في الريف لينخفض إلى ٣٢ بالألف في الحضر تقابل ٣٧ بالألف في الريـــف في بداية التسعينات. ويلاحظ انخفاض الفرق بين مســـتواه في كل من الحضر والريف بشكل ملموس من /٣٥/ وفـــاة في نهاية الستينات إلى /٥/ وفيات في بداية الستينات.

وكان لانخفاض معدلات الوفيات الأثر الكبـــير في رفع متوسط توقع الحياة عن الـــولادة. ففـــي نهايـــة الستينات بلغ هذا المتوسط /٥٨,٢/ سنة للذكـــور مقـــابل /٦٠,٦/ سنة للإناث وفي بداية التسعينات بلغ ٢٢,٢ ســـنة للذكور مقابل /٦٧,٧/ سنة للإناث. وكان هذا المتوسط في الحضر أعلى منه في الريف. حيث وصـــل الفـــرق إلـــى حوالي أربع سنوات لكلا الجنسين.

## ٣-٢-٣-الهجرة الخارجية:

تميزت هجرة السوريين إلى خارج البلاد فـــي النصف الثاني من هذا القرن بأنها كانت هجـــرة مؤقتـــة للأيدي العاملة، إذا ما قورنت بالهجرات الدائمة التي تمـت في نهاية القرن الماضي والعشرينات من القـــرن الحـــالي باتجاه الأمريكيتين وأوربا.

وبناء على ما وفرته التعدادات السكانية وبيانـــات سجلات الأحوال المدنية فقد بلغ عـــدد الســـوريين فـــي الخارج حوالي /٣٧٦/ ألف نسمة عـــام ١٩٦٠ لـــيرتفع إلى /٥٩٣/ ألفا في عام ١٩٧٠، وبذلك بلـــغ متوســـط الزيادة السنوية /٢١,٧/ ألف نسمة، بمعدل نمـــو ٤,٧%. وتزايدت معدلات الهجرة الخارجية باتجاه دول الخليـــج بعد الطفرة الكبيرة التي حصلت في أسعار النفـــط فـــي منتصف السبعينات. وقد تميزت هذه الهجرة بأنها هجـــوة أيدي عاملة نتيجة ازدياد الطلب عليها في منطقة الخليج. وتقلصت الهجرة الخارجية- فـــي التســـعينات- بســـبب الأحداث التي عصفت بمنطقة الخليج، وما تبع ذلك مـــن هزات اقتصادية لاقتصاديات تلك الدول. وكانت الـــهجرة العائدة من أهم مظاهر تلك الفترة.

## ٣-٣-التوزع الجغرافي للسكان والتحضر:

إن التنقل أو الهجرة كانت ولا تزال سمة من سمات السلوك البشري. وقد لعبت العوامل المناخية والجغرافية في الماضي الدور الأساسي في تشكيل التجمعات البشرية ورسم خريطة التوزع الجغرافي للسكان على كوكب الأرض. إلا أن العوامل المتمثلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان قد لعبت في الفترة اللاحقة الدور الأكبر في الهجرة سواء كانت داخل البلدان أو عبر الحدود.

وسيتم عرض خريطة التوزع الجغرافي للسكان والتحضر في سورية منذ بداية الستينات حتى الآن حيث شهدت تغيرات جوهرية كانت انعكاسا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال تلك الفترة. وسيتم تقسيم الفترة المدروسة إلى ثلاث فترات وفقا لهذه التحولات هي: الستينات، والسبعينات، والثمانينات والنصف الأول من التسعينات.

**في الستينات**

بدأت سورية- منذ مطلع الستينات- تشهد حركة نشطة للسكان حيث حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عديدة كانت سببا في الحركة النشطة للسكان بين المحافظات في فترة الستينات وخاصة باتجاه مراكز المحافظات والعاصمة. وتشير بيانات التعداد إلى أن نسبة سكان مدينة دمشق من إجمالي السكان ازدادت من ١١,٦% عام ١٩٦٠ إلى ١٣,٣% عام ١٦٧٠. وبلغ معدل النمو السكاني في مراكز المحافظات ٤,٧٦%، قياسا بمعدل النمو العام البالغ ٣,٢٨%.

وتميزت حركة السكان في تلك الفترة بأنها حركة من الريف إلى المدن. حيث ازدادت نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان من ٣٦,٩% في عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٥%في عام ١٩٧٠، وفاق معدل نمو سكان الحضر معدل النمو العام حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان في المناطق الحضرية٥%. وازداد معدل نمو السكان في المناطق الحضرية في جميع المحافظات، وبشكل خاص في مراكز المحافظات.

إن من بين أهم العوامل لحركة السكان كانت البدء بإقامة بعض المشاريع الضخمة مثل بناء سد الفرات، والبدء ببرامج التصنيع الكبيرة، واستثمار الثروات الطبيعية، والتوسع في الخدمات والمرافق. إلى جانب ذلك فإن مجموعة العوامل المتمثلة في ضيق الأراضي الزراعية، ووجود نسبة كبيرة من الأراضي البعلية التي تعتمد الزراعة فيها على الأمطار، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للسكان في الريف، مثل محدودية فرص العمل، ونقص الخدمات والمرافق العامة وغيرها، كانت من العوامل المسببة لحركة السكان النشطة في الستينات.

**في السبعينات**

استمرت الحركة النشطة للسكان بين المحافظات - خلال فترة السبعينات- وكانت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن هي الصفة المميزة لها. فقد ازدادت نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان من ٤٣,٥% عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,١ عام ١٩٨١. إلا أن الهجرة الداخلية في السبعينات تميزت ببعض الاختلافات عنها في الستينات ومن أهم ذلك ما يلي:

+ فقط أدت التطورات الاقتصادية خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات على الأقل إلى ضغوط تضخمية وارتفاعات في الأسعار، فكان أشدها في قطاع العقارات والبناء والتشييد، وتجلت هذه الظاهرة أكثر ما تجلت في المراكز الحضرية، والمدن الرئيسية، والبناء والتشييد، وتجلت هذه الظاهرة أكثر ما تجلت في المراكز الحضرية، والمدن الرئيسية، الأمر الذي جعل هذه المراكز والمدن طاردة للسكان، وخاصة فئة الشباب منهم (الأسر الشابة المحدثة)، وقد انعكس ذلك بتيارات هجرة معاكسة إلى محيط المدن والأرياف، وبالتالي فإن ما تعكسه الإحصائيات هو الهجرة الصافية والتي أصبحت سلبية في معظم مراكز المحافظات.

+ انخفاض معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية من حوالي ٥% في الستينات إلى حوالي ٤,١% في السبعينات، مقابل معدل النمو السكاني العام والبالغ ٣,٣٤% في السبعينات. وهذا يشير إلى أن حدة تيارات الهجرة كانت أقل مما كانت عليه في الستينات.

+ انخفاض معدل النمو السكاني لإجمالي السكان في مراكز المحافظات من ٤,٧٦% في الستينات إلى ٣,٠٥% في السبعينات، وكان هذا الانخفاض واضحاً في مدينة دمشق حيث انخفض من ٤,٦٧% إلى ٢,٦%.

+ ارتفاع معدل النمو السكاني في بعض المحافظات قياساً به في الستينات. فقد ازداد معدل النمو السكاني في محافظة ريف دمشق من ٢,٧٧% في الستينات إلى ٣,٦٢% في السبعينات، ويلاحظ مثل هذا الاتجاه في محافظة إدلب والرقة. وهذا يشير إلى حركة نشطة للسكان قد تمت باتجاه هذه المحافظات.

+ حافظت جميع المحافظات باستثناء مدينة دمشق في عام ١٩٨١ على أهميتها لنسبية تقريباً بالنسبة تقرياً بالنسبة لإجمالي السكان بالمقارنة مع عام ١٩٧٠. مما يشير إلى حالة من الاستقرار النسبي للسكان في المحافظات في فترة السبعينات.

من كل ما سبق يمكن القول: أن حركة السكان في السبعينات كانت أقل حدة منها في الستينات خاصة باتجاه المدن الرئيسية التي كانت أشد جذباً في الستينات خاصة باتجاه المدن الرئيسية التي كانت أشد جذباً في الستينات مثل مدينة دمشق ومدينة حلب. وإن حالة الاستقرار النسبي لسكان المحافظات تدل على أن الهجرة في السبعينات كانت في الغالب هجرة من ريف المحافظة إلى مركزها وباقي المدن فيها، مع استمرار تيارات الهجرة خارج بعض المحافظات ولكن بشكل أقل مما كانت عليه في الستينات.

**وفي الثمانينات والنصف الأول من التسعينات**،شهدت خريطة التوزع السكاني والتحضر في سورية تغيرات ملموسة تمثلت بمايلي:

+ انخفاض ملموس في معدلات نمو السكان الحضريين في جميع المحافظات(باستثناء محافظة ريف دمشق)، إذ انخفض من ٤,٠٨% في السبعينات إلى ٣,٦٣%. وانخفض هذا المعدل على مستوى مراكز المحافظة إلى ٢,٨٦% وهو أقل من المعدل العام لنمو السكان والذي بلغ ٣,٣% خلال تلك الفترة. مما يشير إلى انخفاض ملموس في شدة تيارات الهجرة إلى المدن بشكل عام، ومراكز المحافظات بشكل خاص

+ استمرار حالة الاستقرار النسبي للسكان حسب المحافظات وثبات التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات تقريباً باستثناء محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق. حيث انخفضت نسبة سكان دمشق من إجمالي السكان من ١٢,٣% عام ١٩٨١ إلى حوالي ١٠% في عام ١٩٩٤. مما يشير إلى أن هجرة معاكسة للسكان قد تمت من دمشق إلى ريف دمشق خلال الثمانينات وبداية التسعينات. إلا أن هذا الهجرة اتجهت إلى المناطق الحضرية في محافظة ريف دمشق، وهذا يفسر معدل نمو السكان الحضر في ريف دمشق من حوالي ٥,٥% في السبعينات إلى حوالي ٦,١% في الثمانينات وبداية التسعينات.

+ ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٤٧,١% من إجمالي السكان في السبعينات إلى ٤٩,١ % في الثمانينات وبداية التسعينات. ويعتبر هذا الارتفاع قليلاً قياساً بمستواه في الستينات أو السبعينات. حيث ارتفعت هذه النسبة من ٣٧% عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٥% عام ١٩٧٠ ثم إلى ٤٧,١ عام ١٩٨١. وهذا يدل مرة أخرى على انخفاض معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

## ٣-٤-التركيب العمري والنوعي للسكان:

تميز التركيب العمري للسكان منذ عام ١٩٦٠ بارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر. إلا أن صورته لم تكن ثابتة، إذ طرأت عليها تغيرات ملموسة كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على معدلات الخصوبة والوفاة خاصة وفيات الأطفال.ففي عام ١٩٦٠ بلغت نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر ٤٦,٣% وارتفعت إلى ٤٩% في عام ١٩٧٠،ثم تراجعت بشكل طفيف إلى ٤٨,٤% في عام ١٩٩٨. وكان من بين أهم أسباب ارتفاع هذه النسبة هو معدل المواليد العالي وبقائه عند حدود مرتفعة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨١ مع الانخفاض المستمر لمعدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال والرضع. وفي الثمانينات وبداية التسعينات بدأت هذه النسبة بالانخفاض حيث بلغت ٤٤,٥% وفق تعداد ١٩٩٤ وكان السبب الانخفاض الكبير لمعدلات الخصوبة خلال تلك الفترة. وتباينت هذه النسبة بين الريف والحضر، وكانت في الريف دوماً أعلى مما هي في الحضر، إلا أنها كانت مستويات عالية. ففي الحضر بلغت حوالي ٤٨% في عام ١٩٧٠ وانخفضت إلى ٤٥,٨% عام ١٩٨١ لتبلغ ٤٢,٤% علم ١٩٩٤. أما في الريف فقد حافظت هذه النسبة على مستواها تقريباً بين عامي ١٩٧٠و ١٩٨١ حيث بلغت حوالي ٥٠% وانخفضت إلى ٤٧,٢% عام ١٩٩٤. وكان انخفاض معدلات الخصوبة السبب في انخفاض هذه النسبة بعد عام ١٩٧٠.

ورافق انخفاض هذه النسبة ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية /١٥-٦٤/ سنة من إجمالي السكان وذلك في الحضر والريف وعلى المستوى الإجمالي. فقد بلغت هذه النسبة٥٢,٢% في الحضر و٤٩,٦% في الريف عام ١٩٩٤، أما فئة السكان في العمر ٦٥ فأكثر فلم يطرأ عليها تغيير جوهري حيث تراوحت نسبتها من إجمالي السكان بين ٣-٤,٥% خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٤.

وفيما يتعلق بتطور نسبة الجنس فإن نتائج التعددات السكانية أظهرت ثبات هذه النسبة تقريباً منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن. إذ بلغت حوالي /١٠٥/ ذكور لكل مائة أنثى. وكانت في الحضر أعلى منها في الريف ويمكن أن يعزى هذا الفرق إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين قياساً بالإناث.

وكان للتركيب العمري للسكان أثر واضح في انخفاض مستوى العمر الوسيط مع أنه طرأ عليه زيادة طفيفة في الثمانينات وبداية التسعينات . فقد بلغ العمر الوسيط ١٥ سنة في عام ١٩٧٠ ليرتفع إلى ١٦,٦ سنة عام ١٩٩٤ بسبب انخفاض نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر. وكان في الحضر أعلى منه في الريف بسبب تباينات نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر في كل من الحضر والريف المذكورة أنفاً. وفي عام ١٩٩٤ بلغ ١٧,٦ سنة في الحضر مقابل ١٥,٨ في الريف.

وبذلك فإن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ١٧ سنة على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الريف، بينما أكثر من نصف السكان في الحضر تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وبشكل عام فإن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن العمل، وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام الجهود التنموية لتأمين فرص العمل والخدمات التعليمية والغذاء وغيرها لهذه الفئة الكبيرة من السكان. ويمكن أن يظهر ذلك بشكل واضح من خلال ارتفاع نسبة الإعالة العمرية، حيث بلغت ١١٦% عام ١٩٧٠ وانخفضت إلى ٩٢% علم ١٩٩٤، إلا أنها بقيت عند مستوى مرتفع. وتباينت نسبة الإعالة بين الحضر والريف، فقد بلغت في الحضر أقل منها في الريف، فقد بلغت في الحضر ١٠٧% عام ١٩٧٠ وانخفضت إلى ٨٢% عام ١٩٩٤ مقابل ١٢٣%، ١٠٢% في الريف في العاملين المذكورين على التوالي.

## ٣-٥- التركيب التعليمي للسكان:

تطورت الحالة التعليمية للسكان تطوراً ملحوظاً منذ عام ١٩٧٠، ونجحت الجهود التنموية إلى حد كبير في خفض معدلات الأمية بشكل متسارع لكلا الجنسين، وحققت سورية بفضل السياسة التعليمية الناجحة سبقاً متميزاً في مجال رفع مستوى الحالة التعليمية للسكان ومكافحة الأمية.

ففي عام ١٩٧٠ كان أكثر من نصف السكان أميين إذ بلغت نسبة الأمية ٥٣,٤% وانخفضت إلى ١٤,٢% عام ١٩٩٨، وفقاً لنتائج مسح القوى العاملة، وتباينت نسبة الأمية بين الذكور والإناث بدرجة كبيرة في مطلع السبعينات حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٧٣,٢ مقابل ٣٤,٤% الذكور وانخفضت نسبة الأمية لكل من الذكور والإناث في الفترات اللاحقة.

وتناقصت الفجوة بين الجنسين. ففي عام ١٩٩٨ انخفضت نسبة الأمية بين الإناث إلى ٢٢% مقابل ٧,١% لدى الذكور . كما تباينت نسبة الأمية بين سكان الحضر والريف وكانت في الحضر دوما" أقل منها في الريف، مع اتجاه واضح لانخفاض الفوارق بين الريف والحضر خاصة في التسعينات. ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة الأمية بين سكان الحضر ٣٨,٢% مقابل ٦٥,٦% في الريف، بينما بلغت في الحضر ١٠,٤% مقابل ١٨,١% في الريف وذلك في عام ١٩٩٨.

## ٣-٦-التركيب الزواجي وحجم الأسرة:

تطورت الحالة الزواجية للسكان (من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) تطوراً ملموساً خلال العقود الثلاثة الماضية. وحدثت تغيرات جوهرية في التركيب الزواجي للسكان وكانت الصفة المميزة لهذه التغيرات، ارتفاع العزاب بين السكان ، وارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول لكلا الجنسين.

فقد ارتفعت نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً بين السكان من ٢٨,٤% عام ١٩٧٠ إلى ٣٢,٥% عام ١٩٨١ لتصل إلى ٣٧,٣% عام ١٩٩٤. وتباينت هذه النسبة بين الحضر والريف، وكانت في الحضر أعلى مما هي عليه في الريف منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن، وكانت بين الذكور أعلى مما هي بين الإناث. ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة العزاب في الحضر ٣١,٤% مقابل ٢٦% في الريف، بينما ازدادت إلى ٣٦,٧% و٣٧,٨% في الحضر والريف على التوالي في عام ١٩٩٤. وبلغت هذه النسبة ٣٥,٧% بين الذكور مقابل ٢٠,٨% بين الإناث في عام ١٩٧٠. لتصل إلى ٤٣% بين الذكور مقابل ٣١,٥% بين الإناث في عام ١٩٩٤. مما يدل على اتجاه نحو التأخر في سن الزواج لدى فئة كبيرة نسبياً من السكان. وبقيت نسبة المطلقين عند حدود منخفضة لم تتجاوز ٦ بالألف منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن. على عكس ما هو ملاحظ بالنسبة لظاهرة الترمل التي أظهرت اتجاهاً ملموساً نحو الانخفاض. حيث انخفضت نسبة الترمل من ٦,٢% عام ١٩٧٠ إلى ٢,٨% عام ١٩٩٤.

ومن أهم المتغيرات التي طرأت على الحالة الزواجية في سورية، ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول. حيث ارتفع من حوالي ٢٢ سنة عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٦ سنة عام ١٩٩٤. وتباين هذا المتوسط بين الحضر والريف، حيث بلغ /٢٣,٨/ في الحضر مقابل /٢٢,٧/ في الريف عام ١٩٧٠ ليرتفع إلى /٢٦,٥/ و/٢٦,٢/ في الحضر والريف على التوالي علم ١٩٩٤. وتباين هذا المتوسط أيضاً بين الذكور والإناث، حيث بلغ ٢٥,٦ سنة بين الذكور مقابل ٢١,٤ سنة بين الإنلث في عام ١٩٨١. وارتفع إلى ٢٧ سنة و٢٣,٣ سنة بين الذكور والإناث على التوالي في عام ١٩٩٤. ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع هذا المتوسط إلى تطبيق سياسة التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية منذ بداية السبعينات، والإقبال الكبير على التعليم المتوسط والتعليم الجامعي، إضافة إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي للمرأة، كما كان للأوضاع الاقتصادية العامة والبطالة الواسعة في صفوف الشباب الداخلين حديثاً إلى سوق

العمل في التسعينات دوراً كبيراً إلى جانب العوامل الأخرى في تأخير سن الزواج لكلا الجنسين.

وتطور متوسط حجم الأسرة المعيشية[1] منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن حيث ازداد بمتوسط يساوي فرداً واحداً بين تعدادي ١٩٦٠و١٩٩٤، إذ بلغ هذا المتوسط ٥,٣ فرداً عام ١٩٦٠وارتفع إلى ٦,٣ فرداً عام ١٩٩٤. ولم يلاحظ أية فروق بين الريف والحضر في عامي ١٩٦٠، ١٩٧٠ فقد بلغ هذا المتوسط ٥,٣ فرداً في عام ١٩٦٠ مقابل ٥,٩ فرداً في عام ١٩٧٠ في الحضر والريف على التتالي، وقد يكون عدم الاختلاف راجع إلى تقارب مستويات الخصوبة في كل من الحضر والريف في الستينات. وبلغ هذا المتوسط في الحضر ٦ فرداً في عام ١٩٨١ وانخفض إلى ٥,٨ فرداً في عام ١٩٩٤، بينما بلغ في الريف ٦,٦فرداً، ٦,٨ فرداً في العامين المذكورين على التتالي. ويعود هذا التباين إلى اختلاف معدلات الخصوبة بين الحضر والريف في الثمانينات وبداية التسعينات، وزيادتها في الريف مقارنة بالحضر. ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بشكل ملموس في نهاية التسعينات حيث انخفض المتوسط العام إلى ٥,٦ فرداً وانخفض في الحضر إلى ٥,٣ فرداً مقابل ٦ فرداً في الريف، وفق نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٨. ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض لمعدلات الخصوبة في التسعينات في كل من الحضر والريف. وتشكل نسبة الأسر النووية أكثر من ٩٠% من إجمالي الأسر المعيشية وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤.

أما تركيب الأسرة من حيث عدد أفردها، فيلاحظ ارتفاع نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (١-٦) فرداً حيث ازدادت هذه النسبة من ٥٥% من إجمالي الأسر عام ١٩٨١ إلى ٥٧,٣% عام ١٩٩٤، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل الخصوبة في بداية التسعينات.

[1] -الأسرة المعيشية: هي فرد أو أكثر يشتركون معاً في السكن وترتيبات المعيشة، ولو لم تربطهم جميعاً صلة القرابة. وهذا التعريف هو الذي استخدم في جميع التعدادات.

# الفصل الرابع

# التعليم والتشغيل والتنمية البشرية

يعتبر مستوى التحصيل التعليمي والدخل الناشيء عن التشغيل مكونان أساسيان من مكونات دليل التنمية البشرية. فالأول هو أداة لتمكين الناس وتكوين قدراتهم وتنميتها وتوسيع خياراتهم ، والثاني يمكن الناس من الانتفاع من قدراتهم ، بتحسين مستوى معيشتهم وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية وتحسين مستوى حياتهم ونوعيتها بقضاء أوقات فراغهم بحرية وحسب رغبتهم وممارسة نشاطاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية . وعلى هذا الأساس، يعتبر الإنسان هدفاً نهائياً للتنمية البشرية ومحوراً ترتكز عليه . ووفق مقياس جديد للثروة القومية[1] اعتبر رأس المال البشري أنه يمكن أن يمثل ٦٤% من إجمالي الثروة ، بينما يشكل رأس المال المادي ١٦% ورأس المال الطبيعي ٢٠% . وقد أثبت مقياس جديد لكفاءة الإنفاق على التعليم[2] أن معدل العائد الاجتماعي من التعليم في البلدان النامية يبلغ ٢٤% في التعليم الابتدائي و١٥% في التعليم الإعدادي والثانوي ، و١٢% في التعليم العالي .

وانطلاقاً من أن التعليم في سورية حق تكفله الدولة لجميع الناس ، وأن مستوى ونوعية التحصيل التعليمي يعد شرطاً أساسياً لمواجهة التحديات في حياة الإنسان و للارتقاء بالمجتمع ، وأن العمل حاجة أساسية للإنسان قبل أن يكون مورداً للرزق ، وأن قدرة الإنسان على العطاء تتوقف على مستوى التعليم الذي اكتسبه ومستوى كفاءة النظام التعليمي وتكامله مع النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل وعلى قدرة هذا النظام على توفير فرصة العمل المجزية المستدامة التي تكفل له عيشاً كريماً واستقراراً مادياً ومعنوياً. وعلى هذا، فإن البحث في مسائل التعليم والتشغيل ينبغي أن يستهدف تحقيق الترابط والاتساق بينهما، كما يجب أن ينطلق من واقع وظيفتي التعليم والتشغيل في سورية،

## ٤ _ ١- الخطوط العريضة لاستراتيجية التعليم وسوق العمل :

### ٤-١-١- إلزامية التعليم :

استهدفت استراتيجية التعليم تحقيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية للجنسين بغية القضاء على منابع الأمية بين كافة الفئات الاجتماعية وذلك بموجب قانون التعليم الإلزامي لعام ١٩٨١ الذي أقر استيعاب جميع الأطفال الذين تنطبق عليهم تعليمات القيد والقبول في صفوف المرحلة الابتدائية . وقد تطورت نسبة التسجيل الإجمالية في هذه المرحلة من ٧٨,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٩٨,٢% عام ١٩٩٨ ( نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الابتدائية إلى إجمالي السكان من العمر ٦-١١ سنة ) .

---

[1] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ص ٦٤ ( الإطار ٢-١١ )

[2] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ص ٧٤ ( كفاءة التوزيع )

جدول رقم (٤-١)

*نسبة التسجيل في المرحلة الابتدائية %*

| السنة | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٩٦,٣ | ٥٩,٨ | ٧٨,٨ |
| ١٩٩٨ | ٩٩,٦ | ٩٦,٦ | ٩٨,٢ |

وزارة التربية -النشرات الاحصائية (١٩٧١ - ١٩٩٩)

وقد ارتفع عدد المستجدين في مرحلة التعليم الابتدائي من /١٩٢/ ألف طالب وطالبة إلى /٤٤٦/ ألفاً بين عامي (١٩٧٠ و ١٩٩٨) بمعدل نمو ٣,٢% ، كما ارتفع إجمالي عدد الطلاب المسجلين في هذه المرحلة من /٩٢٥/ ألفاً إلى /٢٧٣٨/ ألفاً بمعدل نمو ٤,٠% ، بينما ارتفع عدد المتخرجين من هذه المرحلة من /٨٦/ ألفاً إلى /٣٦٧/ ألفاً بمعدل نمو ٥,٣ % .

### ٤-١-٢- مجانيــة التعليـــم :

كما استهدفت الاستراتيجية تحقيق مجانية التعليم بغيـــة تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الوصول إلى التعليـــم واكتسابه ، وذلك بتقديم خدمة التعليم مجاناً لكافة الفئـات الاجتماعية ( بما فيها المواظبة المدرسية ، توزيع الكتب المدرسية ، الطبابة المدرسية ) . وقد ارتفـــع الإنفـاق على التعليم دون العالي خلال الفـترة (١٩٧٠- ١٩٩٨) من /٢١٢/ إلى /٢٤٧٢٢/ مليون ل.س وعلى التعليـــم العالي من /٥٥/ إلى /٦٧٠١/ مليون ل.س ، ممـــا أدى إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العـــام للدولة من ٩,٦% إلى ١٣,٢% ،علماً بأن هذا يشـمل - فقط - وزارتي التربية والتعليم العـــالي ولا يشـمل الوزارات الأخرى التي يدخل التعليم و التدريب ضمـــن أنشطتها.

جدول رقم (٤-٢)

*بنية الإنفاق على التعليم المجاني %*

| الإنفاق | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| التعليم دون العالي | ٧٩,٤ | ٧٧.٥ |
| التعليم العالي | ٢٠,٦ | ٢٢,٥ |
| مجموع الإنفاق | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |
| % الميزانية العامة للدولة | ٩,٦ | ١٣,٢ |
| %الناتج المحلي الإجمالي | ٠,٢ | ٤,٦ |

المكتب المركزي للاحصاء -المجموعات الاحصائية ( ١٩٧١-١٩٩٩ )

وزارة التربية -النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وقد ارتفع عدد الطلاب والطالبات في كافـــة مراحـــل التعليم من /١٢٨٦/ ألفاً إلـــى /٣٩٦٨/ ألـــف طـــالب وطالبة بمعدل نمـــو ٤,١% خـــلال الفـــترة (١٩٧٠-١٩٩٨) .

**جدول رقم (٤-٣)**

***عدد وتركيب الطلاب والطالبات المسجلين في التعليم العالي ودون العالي ( بالآلاف )***

| المرحلة | ١٩٧٠ | % | ١٩٩٨ | % | معدل النمو السنوي% |
|---|---|---|---|---|---|
| التعليم دون العالي | ١٢٥١ | ٩٦,٧ | ٣٧٧٥ | ٩٥,١ | ٤,٠ |
| التعليم العالي | ٣٥ | ٣,٣ | ١٩٣ | ٤,٩ | ٦,٣ |
| المجموع | ١٢٨٦ | ١٠٠,٠ | ٣٩٦٨ | ١٠٠,٠ | ٤,١ |

المكتب المركزي للاحصاء -المجموعات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية -النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وازداد عـدد الكتب المدرسية الموزعة مجاناً مـن ٣,٥ مليون كتـاب إلى ٢٠,٤ مليـون كتـاب بيـن عامـي (١٩٧٠، ١٩٩٨ ) بمقـدار /٥,٨/ أضعاف .

## ٤-١-٣- ديمقراطيـة التعليـم:

واسـتهدفت الاسـتراتيجية أيضـاً تحقيـق ديمقراطية التعليم التي تمـكن الناس من متابعة تعليمهم إلى المستوى الذي تسمح لهم إمكاناتهم بالوصول إليـه وفي الاختصاص أو( المهنة ) الـذي يميلـون إليـه وفـق اختيارهم . وقد تطورت نسبة التسجيل الإجماليـة في التعليم دون العالـي مـن ٦٠,٣٨% فـي عـام ١٩٧٠إلى ٧٠,٢% في عام ١٩٩٨ ( نسـبة الطـلاب المسـجلين في مـراحل التعـليم دون العالـي إلـى إجمالـي السكان من الفئة العمرية ٦ - ١٨ سـنة )، كمـا تطـورت نسـبة التسـجيل الإجـمالية فـي التعليم العالي مـن ٧,٢% فـي عـام ١٩٧٠إلـى ١٢,٠% فـي عـام ١٩٩٨ ( نسـبة إلـى إجمالـي السـكان مـن الفئـة العمـريـة ١٨ - ٢٢ سنة ).

وساهم القطاع الخاص باستيعاب عـدد مـن الطلاب والطالبات في مرحلة التعليـم دون الجـامعي، حيث ارتفعت مساهمته من ٦,١% إلـى ٦,٩% مـن إجمالي التعليم دون الجامعي بيـن عـامي (١٩٩٤ - ١٩٩٨ ) ، ومعظم هذه المساهمة تتركز فـي مرحلـة رياض الأطفال ٩٤,٢% ومرحلـة التعليـم الابتدائـي ٤,٢% ، علماً بأن عدد طلاب وطالبات القطاع الخاص قد تضاعف ٢,٦ ضعفاً بينما تضاعف العدد في قطـاع الدولـة ٣,٠ أضعـاف خـلال الفتـرة ( ١٩٧٠- ١٩٩٨).

**جدول رقم ( ٤-٤ )**

***مساهمة القطاع الخاص في التعليم دون الجامعي***

| المرحلة | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| رياض الأطفال | ١٠٠,٠ | ٩٤,٢ |
| الابتدائيـــة | ٦,١ | ٤,٢ |
| الإعداديـــة | ١٠,٣ | ٤,٥ |
| الثانويـــــة | ١٠,٥ | ٩,٦ |
| **المجمـــوع** | ١٨,٢ | ٦,٩ |

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وقامت الدولة بتوفير المدارس المتنقلـــة لأبنـــاء البدو ، حيث وصل عددهـــا إلـــى ٤٠ مدرســـة بـــ /٤٥٠٠/ طالب وطالبة في عام ١٩٩٨، علماً بأن معظم البدو قد استقروا قرب المنـــاطق المأهولـــة والمخدمـــة تعليمياً .

## ٤-١-٤- الاستيعاب الجامعي :

استهدفت الاستراتيجية استيعاب كافة خريجـــي التعليم الثانوي فـــي مختلـــف تخصصـــات الجامعـــات والمعاهد المتوسطة عبر سياسة الاســـتيعاب الجـــامعي بدءاً من عام ١٩٧٠ وذلك تحقيقاً لشـــعار ديمقراطيـــة التعليم وتمكين كافة الفئات الاجتماعية من الوصول إلـــى التعليم العـــالي وتلبيـــة حاجـــات التنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية وسوق العمل .

وأدى هذا إلى مضاعفة عدد طلاب الجامعات والمعاهد المتوسطة من ٣٥,٣ ألف طالب وطالبة عـــام ١٩٧٠ إلى/ ١٩٣/ ألفاً عام ١٩٩٨ بمقدار ٥,٥ ضعفـــاً وبمعدل نمو سنوي ٦,٣% . وكان معدل الزيـــادة فـــي عدد الإناث أكبر منه في عدد الذكور ، إذ ارتفعت نسبة مشاركة طالبات الجامعات من ١٨,٠% إلـــى ٤٢,٤% من إجمالي الطلاب والطالبات ، وارتفعت نسبة مشاركة طالبات المعاهد المتوسطة من ٣٤,١% إلـــى ٤٨,٠%، أي أن عدد الإناث في الجامعات قـــد تضـــاعف ٩,٢ ضعفاً وعدد الذكور ٢,٧ ضعفاً ، وأن عدد الإناث فـــي المعاهد المتوســـطة تضـــاعف ١٩,٥ ضعفـــاً وعـــدد الذكـــور ١٠,٦ ضعفاً .

**جدول رقم ( ٤-٥ )**

***عدد الطلاب والطالبات المسجلين في التعليم العالي ( بالآلاف )***

| المرحلة | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ | معدل النمو السنوي% |
|---|---|---|---|
| جامعات | ٣١,٢ | ١٣٦,٠ | ٥,٤ |
| معاهد متوسطة | ٤,١ | ٥٧.٠ | ٩,٩ |
| إجمالي التعليم العالي | ٣٥,٣ | ١٩٣,٠ | ٦,٣ |

المكتب المركزي للاحصاء –المجموعات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وأنجزت سياسة الاستيعاب الجامعي تقدماً مرحلياً باتجاه تحقيق التوازن المناسب بين الاختصاصات العلمية والنظرية من خلال تقليص نسبة الطلاب والطالبات في الكليات النظرية لصالح زيادة نسبتهم في الكليات العلمية حيث تطورت نسبة الطلاب المسجلين في العلوم الهندسية من ٨,٣% عام ١٩٧٠ إلى ٢١,٢% عام ١٩٩٨ .

**جدول رقم ( ٤-٦ )**

***التركيب الهيكلي لعدد طلاب وطالبات الجامعات المسجلين ( حسب الاختصاصات % )***

| الاختصاصات | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| علوم إنسانية | ٧٢,٧ | ٥٧,٦ |
| علوم هندسية | ٨,٣ | ٢١,٢ |
| علوم أساسية | ١٩,٠ | ٢١,٢ |
| المجموع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المكتب المركزي للاحصاء –المجموعات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

## ٤-١-٥- محو الأمية و أثره في التنمية البشرية:

**آ – مر تطور مفهوم محو الأمية منذ الخمسينات بأربعة مراحل :**

المرحلة الأولى : مفهوم محو الأمية الأبجدية باعتباره ظاهرة تعليمية .

المرحلة الثانية : مفهوم محو الأمية التعليمية والمهنية والوظيفية باعتباره ظاهرة اقتصادية .

المرحلة الثالثة : مفهوم محو الأمية التعليمية باعتباره ظاهرة اجتماعية واقتصادية .

المرحلة الرابعة : مفهوم محو الأمية الذي يعني مواجهة تخلف المجتمع عن استيعاب التطورات العلمية والتقنية وتقصير الفرد عن الإسهام في تنمية مجتمعه باعتباره ظاهرة حضارية .

واعتمدت الدولة في مساعيها للقضاء على الأمية على استراتيجية وقائية وعلاجية ، وتجلى الجانب الأول لهذه الاستراتيجية في سد منابع الأمية عن طريق تطبيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية. وقد تم التوسع فعلاً في عدد المدارس الابتدائية بشكل خاص لاستيعاب جميع أطفال البلاد وإعطائهم فرصة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية . أما الجانب العلاجي لهذه الاستراتيجية فتجلى في افتتاح عدد كبير من صفوف محو الأمية في مختلف المناطق الحضرية والريفية .

وقد انخفضت نسبة الأمية بين السكان من العمر ١٠ سنوات فأكثر من ٥٣,٤% عام ١٩٧٠ إلى ١٤,٢% عام ١٩٩٨ . وانخفضت في الريف من ٦٥,٢% إلى ١٨,٠% وفي الحضر من ٣٨,٢% إلى ١٠,٤% .

**جدول رقم ( ٤-٧ )**

***التركيب النسبي للأمية بين السكان /١٠/ سنوات فأكثر***

| مكان الإقامة | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩١ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|
| حضر | ٣٨,٢ | ٢٦,٥ | ١٥,٤ | ١٠,٤ |
| ريف | ٦٥,٢ | ٤٨,٨ | ٢٥,٤ | ١٨,٠ |
| مجموع | ٥٣,٤ | ٣٧,٩ | ٢٠,٩ | ١٤,٢ |

المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية ( ١٩٧١،١٩٨٢ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٩ )

ولاشك أن انخفاض نسبة التسرب بين طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية قلص دخول الأطفال مجال العمل في سن مبكرة وخاصة العمل الزراعي.

**ب - الأمية في قوة العمل :**

إن ارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل نتيجة ازدياد التحاق السكان بالتعليم في مختلف مراحله ودخول أعداد متزايدة من المتعلمين إلى سوق العمل قد أدى إلى انخفاض نسبة الأمية في قوة العمل من ٢٨,٣% عام ١٩٨١ إلى ١٠,٨% في عام ١٩٩٨ (٢٢,٥% للإناث و ٨,٣% للذكور). وانخفضت نسبة الأمية في القطاع العام من ١٦,٩% عام ١٩٧٠ إلى ٣,٦% عام ١٩٩٨ ، كما انخفضت بين المتعطلين من ٤٨,٠% عام ١٩٧٠ إلى ٥,٥% عام ١٩٩٨. وتتركز الأمية بشكل خاص في القطاع غير المنظم.

إن الأمية المهنية والوظيفية ترتفع بشكل كبير بين الأميين تعليمياً ، وهناك صعوبات في رفع قدراتهم المهنية خاصة في ضوء ارتفاع مستوى تقنيات الإنتاج في العالم. وقد حققت سورية إنجازات كبيرة على صعيد سد منابع الأمية التعليمية ، والتي تعتبر السبب الرئيسي للأمية المهنية والوظيفية .

### ٤-١-٦- تطوير بنية النظام التعليمي :

استهدفت استراتيجية التعليم تطوير بنية النظام التعليمي على أساس التحول من نظام التعليم الاسطواني ( السلم التعليمي ) إلى نظام التعليم الهرمي ( الشجرة التعليمية ) ، وذلك من أجل تحقيق التناسب الكمي والنوعي بين خريجي التعليم الثانوي والمتوسط والتعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل .

**آ - بنية النظام التعليمي :**

تضاعف إجمالي عدد الطلاب في النظام التعليمي وفي كل من مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي بـ /٣/ أضعاف ، أما في الجامعات فقد تضاعف العدد بـ /٤,٤/ أضعاف ، بينما تضاعف في المعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية بـ /١٣,٩/ ضعفاً و/١٢,٥/ ضعفاً على التوالي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٨).

وقد أدت سياسة التعليم التي ركزت على تعزيز التعليم الثانوي الفني والمهني والمعاهد المتوسطة إلى زيادة عدد الطلاب والطالبات في كل منهما بمعدل نمو ٩,٤% و ٩,٩% على التوالي. أما في الجامعات فقد ازداد عدد الطلاب والطالبات بمعدل ٥,٤% .

**جدول رقم ( ٤-٨ )**

***عدد وتركيب الطلاب والطالبات المسجلين في النظام التعليمي ( بالآلاف )***

| المرحلة التعليمية | ١٩٧٠ | % | ١٩٩٨ | % | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائية | ٩٢٥,٠ | ٧١,٩ | ٢٧٢١,٢ | ٦٨,٦ | ٣,٩ |
| إعدادية | ٢٦٣,٣ | ١٨,٤ | ٧٦٥,٢ | ١٩,٣ | ٣,٩ |
| ثانوية عامة | ٧٩,٥ | ٦,٢ | ١٦٠,٢ | ٤,٠ | ٢,٥ |
| ثانوية فنية ومهنية | ١٠,٣ | ٠,٨ | ١٢٨,٣ | ٣,٢ | ٩,٤ |
| معاهد متوسطة | ٤,١ | ٠,٣ | ٥٧,٠ | ١,٥ | ٩,٩ |
| جامعات | ٣١,٢ | ٢,٤ | ١٣٦,٠ | ٣,٤ | ٥,٤ |
| إجمالي | ١٢٨٦,٤ | ١٠٠,٠ | ٣٩٦٧,٨ | ١٠٠,٠ | ٤,١ |

المكتب المركزي للاحصاء -المجموعات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية -النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وقد ارتفعت نسبة عدد المستجدين والمستجدات في المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني و المهني من ٠,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٧,٥% عام ١٩٩٨ من إجمالي المستجدين والمستجدات في التعليم العالي ودون العالي ، ويلاحظ شدة إقبال الإناث على التعليم خلال الفترة ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) ، إذ ارتفعت نسبة الإناث المستجدات في التعليم الثانوي الفني والمهني من ١,١% إلى ٥٢,٧% من إجمالي التعليم الثانوي الفني والمهني، وارتفعت نسبة الإناث المستجدات في المعاهد المتوسطة من ٣٤,١% إلى ٤٥,٣% من إجمالي المعاهد المتوسطة ، كما ارتفعت نسبة الإناث. المستجدات في الجامعات من ١٨,٦% إلى ٤٦,٥% من إجمالي الجامعات.

**جدول رقم ( ٤-٩ )**

***عدد و تركيب الطلاب و الطالبات المستجدين في النظام التعليمي (بالآلاف)***

| المرحلة التعليمية | ١٩٧٠ | % | ١٩٩٨ | % | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائية | ١٩٢,١ | ٦٠,٥ | ٤٦٥,٩ | ٥٢,٦ | ٣,٢ |
| إعدادية | ٨١,٢ | ٢٥,٦ | ٢٦٨,٨ | ٣٠,٤ | ٤,٤ |
| ثانوية عامة | ٢٨,١ | ٨,٩ | ٥١,٩ | ٥,٨ | ٢,٢ |
| ثانوية فنية ومهنية | ٢,٥ | ٠,٨ | ٤٣,٠ | ٤,٩ | ١٠,٧ |
| معاهد متوسطة | ٠,٢ | ٠,~ | ٢٤,٥ | ٢,٨ | ١٨,٧ |
| جامعات | ١٧,٣ | ٤,٢ | ٣٠,٩ | ٣,٥ | ٢,١ |
| **إجمالي** | ٣١٧,٤ | ١٠٠,٠ | ٨٨٤,٩ | ١٠٠.٠ | ٣,٧ |

المكتب المركزي للاحصاء –المجموعات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

ويلاحظ ارتفاع معدلات نمو خريجي الثانوية الفنية والمهنية و المعاهد المتوسطة و الجامعات ، إذ بلغت كل منها على التوالي ٩,٦% ، ٦,٧% ، ٦,٩%، كما يلاحظ ارتفاع مساهمة الإناث بين خريجي المعاهد المتوسطة (٥٥,٧%) و المرحلة الإعدادية (٥٠,٨%) .

**جدول رقم ( ٤-١٠ )**

***عدد الخريجين والخريجات في النظام التعليمي (بالآلاف)***

| المرحلة التعليمية | ١٩٧٠ | % | ١٩٩٨ | % | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائية | ٨٥,٧ | ٥٧,٨ | ٣٦٧,٢ | ٥٧,٠ | ٥.٣ |
| إعدادية | ٣٣,٤ | ٢٢,٥ | ١٤٦,٠ | ٢٢,٧ | ٥,٤ |
| ثانوية عامة | ٢١,٦ | ١٤,٦ | ٧١,٠ | ١١,٠ | ٤,٣ |
| ثانوية فنية ومهنية | ١,٨ | ١,٢ | ٢٣,٤ | ٣,٦ | ٩,٦ |
| معاهد متوسطة | ٣,١ | ٢,١ | ١٩,٣ | ٣,٠ | ٦,٧ |
| جامعات | ٢,٦ | ١,٨ | ١٧,٠ | ٢,٧ | ٦,٩ |
| **إجمالي** | ١٤٨,٢ | ١٠٠,٠ | ٦٤٤,٠ | ١٠٠,٠ | ٥,٤ |

المكتب المركزي للاحصاء –المجموعات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

كما يتبين أن نسبة عدد الخريجين والخريجات إلى اجمالي عدد الخريجين والخريجات في النظام التعليمي ازدادت في المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني و المهني من ٣,٣% عام ١٩٧٠ إلى ٦,٦% عام ١٩٩٨ .

**ب - التناسب الكمي و النوعي بين خريجي التعليم الثانوي والفني والمهني والمعاهد المتوسطة والجامعات :**

إن تحقيق التناسب الكمي والنوعي بين خريجي المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني والمهني ومراكز التدريب المهني من جهة وبين خريجي التعليم الجامعي من جهة أخرى، يعتبر عاملاً أساسياً لضمان التوازن بين مخرجات التعليم من جهة وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى . وتشير الأرقام المتاحة إلى إمكانية الاستمرار في تحسين العلاقات التناسبية بين مخرجات التعليم النظامي في مراحله المختلفة ، إذ تبين أن عدد خريجي الجامعات خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٥) كان أكبر من عدد خريجي المعاهد المتوسطة في أغلب السنوات ، كما تبين أن عدد خريجي الثانويات الفنية والمهنية كان أقل من عدد خريجي الجامعات ، بالرغم من السياسة التشجيعية للتعليم الثانوي الفني والمهني ويعزى هذا إلى التقدير الكبير الذي يعطيه المجتمع للتعليم العالي .

ولاشك أن السياسة التعليمية الجديدة التي هدفت إلى تحقيق التناسب في بنية مخرجات التعليم العالي والمتوسط والثانوي في الثمانينات ، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد المعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهني . إن هذا التوسع الكبير أدى إلى تحقيق تقدم ملموس على طريق المواءمة بين مخرجات التعليم .

إن حصيلة سياسة التعليم بشكل عام، وسياسة الاستيعاب الجامعي بشكل خاص، كانت نتيجة الربط بين سياسة التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل. إذ أدى إلى توسع كبير في حجم وتخصصات خريجي النظام التعليمي وإلى تطور البنية التعليمية للخريجين بالاتجاه الصحيح. وقد بلغ المجموع التراكمي لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهني خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٧) حوالي /٧٦٥/ ألف خريج ، منهم ٢٨,١% خريجو جامعات و٢٥% خريجو معاهد متوسطة و٢٢,٢% خريجو ثانويات فنية ومهنية و ٢٤,٧% خريجو مراكز تدريب مهني.

**جدول رقم ( ٤-١١ )**

***الهرم التعليمي لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهني***

| الأطر التعليمية | ١٩٨١ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| جامعيون | ١ | ١ |
| معاهد متوسطة | ٠,٥ | ١,١ |
| ثانويات فنية ومراكز تدريب | ١,٦ | ١,٤ |

المكتب المركزي للاحصاء -المجموعات الاحصائية (١٩٨٢-١٩٩٩)

أما بالنسبة للتناسبات داخل فروع التعليم الثانوي الفني فيلاحظ بأن مساهمة التعليم الثانوي الصناعي قد انخفضت لصالح زيادة مساهمة التعليم الثانوي النسوي، والتعليم الثانوي التجاري.

**جدول رقم ( ٤-١٢ )**

***التناسب بين فروع التعليم الثانوي الفني والمهني (%)***

| السنة | صناعي | تجاري | نسوي | إجمالي |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٨٤,٣ | ١٤,٢ | ١,٥ | ١٠٠,٠ |
| ١٩٩٨ | ٣٥,٩ | ٢٧,٢ | ٣٦,٩ | ١٠٠.٠ |

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

## ٤-١-٧- تطور كفاءة التعليم:

### آ – الكفاءة الداخلية للتعليم :

إن معدلات التخرج والإعادة والتسرب هي مؤشرات على مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، فكلما ارتفعت معدلات التخرج ارتفع معها مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم، وكلما تضخم عدد الطلاب في الصف الواحد بسبب ارتفاع معدل الإعادة، وكلما زاد متوسط عدد السنوات الدراسية للطالب في مرحلة تعليمية ما ، كلما أدى ذلك إلى زيادة الهدر في الإنفاق على التعليم في هذه المرحلة.

وقد بلغ معدل التخرج في المرحلة الابتدائية ٩١,٧% وفي المرحلة الإعدادية ٥٦,٥% وفي المرحلة الثانوية ٥٠,٧% في عام ١٩٩٨ .

**جدول رقم ( ٤-١٣ )**

***معدلات التخرج من السنة النهائية للمرحلة التعليمية (%)***

| السنة | ابتدائي | إعدادي | ثانوي |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٨٦,٠ | ٤١,٨ | ٤٧,٠ |
| ١٩٩٨ | ٩١,٧ | ٥٦,٥ | ٥٠,٧ |

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وتختلف نسب النجاح في الصفوف الانتقالية والتي تتراوح بين ٨٠-٩٥% عن نسب التخرج من الصفوف النهائية للمراحل التعليمية والتي تتراوح بين ٤٠-٥٧% .

وأما بالنسبة لتطور معدل الإعادة (الرسوب ) فقد تناقص هذا المعدل بشكل كبير في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي كما هو مبين في الجدول التالي :

**جدول رقم ( ٤-١٤ )**

***معدلات الإعادة ( الرسوب ) (%)***

| السنة | ابتدائي | إعدادي | ثانوي ( عام +فني ) |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٩,٩ | ١٧,٨ | ١٣,٩ |
| ١٩٩٨ | ٧,١ | ١١,٠ | ٥,٨ |

وزارة التربية -النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

## ب - الكفاءة الخارجية للتعليم :

تعبر الكفاءة الخارجية للتعليم عن مدى التلاؤم بين السياسة التعليمية من جهة واحتياجات التنمية وسوق العمل من مختلف الاختصاصات التعليمية من جهة أخرى. و قد أدت سياسة الاستيعاب الجامعي إلى إحداث تغير كمي ونوعي في هيكلية الجامعات والمعاهد المتوسطة و هيكلية قوة العمل في سوق العمل.

وقد تبين من خلال مسح الطلب على القوى العاملة في منشآت قطاعات الاقتصاد الوطني عام ١٩٩٥، انخفاض مستوى التعليم بين العاملين، إذ بلغت نسبة حملة الشهادة الإعدادية فما دون ٦٧% وهم إما عمال عاديون أو أنهم عمال مهرة ونصف مهرة اكتسبوا مهاراتهم من الممارسة العملية عبر الزمن وليس عن طريق اكتساب معارف تقنية علمية. ويشكل خريجو التعليم الثانوي ١١,٣% منهم ٥,٠% فنيون، ويشكل خريجو المعاهد المتوسطة ٩,٥% منهم ٧,٧% فنيون ، كما يشكل الخريجون الجامعيون ١٠,١% منهم ٧,٩% فنيون.

ترتبط الكفاءة الخارجية للتعليم، بتلبية احتياجات الخطة، والتطورات الحاصلة في سوق العمل، ونتيجة غياب الخطة الخمسية منذ أواسط الثمانينات، افتقدت المؤشرات الاجمالية لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك أصبحت سياسة الاستيعاب والتغيرات في السياسات التعليمية معزولة عن التطور الواقعي والفعلي في سوق العمل، وقد انعكس ذلك بزيادة معدلات التسرب من المرحلة الثانوية والجامعية، وزيادة معدلات البطالة في أوساط خريجي المعاهد الفنية والثانويات النسوية والتجارية، بالإضافة إلى استمرارية الخلل في التوازنات بين مستويات التأهيل والتعليم المطلوبة، عدم التناسب فيما بين الاختصاصات الفنية واختصاصات العلوم الانسانية، وعدم التناسب بين الاختصاصات العالية الفنية والاختصاصات الفنية المتوسطة.

ويتضح من خلال التجربة الحاجة إلى حلقة وسيطة بين التعليم الرسمي بكافة مستوياته وسوق العمل؛ إن وجود هذه الحلقة الوسطية والمستندة إلى التدريب والتأهيل الخاص والمستمر، يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في رفع الكفاءة الخارجية للتعليم.

إن سورية كبلد نام تتعرض الآن شأنها شأن الدول النامية الأخرى، إلى ضغوط وإجراءات تفرضها تطبيقات اتفاقية (حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة)؛ سوف تؤدي هذه الإجراءات إلى اضعاف إمكانية التطور في أنظمتها التعليمية وتحد من كفاءة وفاعلية التعليم في مؤسساتها المختلفة؛ وتتطلب مواجهة هذا الوضع الناشئ؛ تكتل الدول النامية والعربية خاصة في إطار منطقة مشتركة لحقوق الملكية الفكرية؛ تسمح بتبادل المناهج والأبحاث دون قيود؛ وتقوم في نفس الوقت بتعميم حقوق الملكية الفكرية التي تحصل عليها؛ على كافة أعضاء هذه المنطقة؛ الأمر الذي يحد من التكاليف المادية؛ ويحد من إمكانيات فرض الحصار والتخلف العلمي على دول أو بعض دول هذه المنطقة.

**جدول رقم ( ٤-١٥ )**

***تركيب العاملين في منشآت الاقتصاد الوطني حسب المستوى التعليمي عام ١٩٩٥ (%)***

| إعدادية فما دون | مدرسة مهنية | ثانوية | | معهد متوسط | علوم جامعية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عامة | فنية | | هندسية | أساسية | إنسانية | المجموع |
| ٦٧,٠ | ٢,١ | ٦,٣ | ٥,٠ | ٩,٥ | ٦,٣ | ١,٦ | ٢,٢ | ١٠٠ |

المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسح قوة العمل ١٩٩٥

**ج - كثافة الشعبة :**

تعبر كثافة الشعبة عن مستوى ونوعية التعليم بالإضافة إلى العوامل الأخرى المحددة لنوعية التعليم كمستوى كفاءة المدرس ومدى توفر الوسائل التعليمية و المخابر و غيرها . وقد تطورت كثافة الشعبة في التعليم دون العالي بشكل كبير ، إذ انخفضت في التعليم الثانوي العام من ٤٢ إلى ٣١ طالباً بفارق ١١ طالباً، وفي التعليم الثانوي الفني من ٣٤ إلى ٢٩ طالباً بفارق ٥ طلاب. و انخفضت كثافة الشعبة في التعليم الإعدادي من ٤٣ إلى ٣٥. و بشكل عام، يلاحظ أن متوسط كثافة الشعبة في المدن أعلى مما هو عليه في الريف ، وهذا ما يؤدي إلى اعتماد الدوام النصفي بالنسبة لبعض المدارس الابتدائية فيها.

**جدول رقم ( ٤-١٦ )**

***كثافة الشعبة في مراحل التعليم دون العالي ( طالب وطالبة )***

| السنة | ابتدائي | إعدادي | ثانوي عام | ثانوي فني |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٢٦ | ٤٣ | ٤٢ | ٣٤ |
| ١٩٩٨ | ٢٥,١ | ٣٥,٢ | ٣١,٣ | ٢٩,٤ |

وزارة التربية -النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وقد تطور عدد الشعب بشكل واضح في التعليم الثانوي الفني بمعدل نمو ٨,٠% ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في التعليم الثانوي الفني وإنشاء عدد كبير من الثانويات الفنية وتحويل عدد من مدارس التعليم الثانوي العام إلى مدارس للتعليم الثانوي الفني.

**جدول رقم ( ٤-١٧ )**

***عدد الشعب في مراحل التعليم دون العالي ( بالآلاف )***

| السنة | ابتدائي | إعدادي | ثانوي عام | ثانوي فني | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٣٥,٨ | ٥,٤ | ١,٩ | ٠,٣ | ٤٣,٤ |
| ١٩٩٨ | ١٠٨,٢ | ٢١,٧ | ٥,١ | ٣,٦ | ١٣٨,٦ |
| معدل النمو السنوي | %٤,٠ | %٥,١ | %١٢,٥ | %٩,٢ | %٤,٢ |

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

**د – نسبة الطلاب / مدرس وإداري :**

نظراً لازدياد عدد المدرسين والإداريين في التعليم الثانوي الفني بمعدل نمو مرتفع (١١,٤%) بالمقارنة مع باقي المراحل التعليمية، فقد انخفضت نسبة الطلاب / مدرس وإداري من /١٣ / إلى /٨/ طلاب وطالبات ، كما انخفضت هذه النسبة أيضاً في التعليم الإعدادي والثانوي العام من /٤٦/ إلى /١٦/ طالباً وطالبة ، أما في المعاهد المتوسطة فتعتبر هذه النسبة منخفضة أصلاً وكذلك في الثانويات الفنية والمهنية ، وذلك يعود إلى أن طبيعة التعليم في هذه الثانويات تطبيقية تتطلب توزيع الطلاب إلى فئات صغيرة أثناء التدريب العملي .

**جدول رقم ( ٤-١٨ )**

***عدد المعلمين والإداريين ( بالآلاف )***

| السنة | ابتدائي | إعدادي- ثانوي عام | ثانوي فني | معاهد متوسطة(تربية) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٢٥,١ | ٦,٨ | ٠.٧ | ٠,٤ |
| ١٩٩٨ | ١١٩,٥ | ٥٦,٦ | ١٣,٦ | ٣,٥ |
| معدل النمو السنوي | %٥,٧ | %٧,٩ | %١١,٢ | %٨,١ |

وزارة التربية-النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

**جدول رقم ( ٤-١٩ )**

***نسبة طلاب / مدرس وإداري ( طالب )***

| السنة | ابتدائي | إعدادي- ثانوي عام | ثانوي فني | معاهد متوسطة(تربية) | جامعات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٣٧ | ٤٦ | ١٣ | ١٠ | ٤٤(عام ١٩٩٤) |
| ١٩٩٨ | ٢٣ | ١٦ | ٨ | ٧ | ٣١ |

المكتب المركزي للاحصاء –المجموعات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية –النشرات الاحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

لقد بذلت سورية جهوداً إيجابية في مجال التعليم؛ وحققت تقدماً ملموساً في مجال الحد من الأمية، وتعليم الاناث، والتوسع في التعليم المتوسط والعالي؛ إلا أن عوامل عدة ما زالت تحول دون تفعيل نظام التعليم

بكافة مستوياته والارتقاء به، ومن هذه العوامل:

- محدودية الموازنة العامة للدولة، وبالتالي محدودية ما يخصص منها للتعليم، ومن هنا فإن حصة الفرد من الإنفاق على التعليم، لم يطرأ عليها زيادة بل أنها قد تراجعت بالأسعار الثابتة أو بالمقارنة مع اسعار صرف العملات الأجنبية؛ حيث انخفض معدل الإنفاق على التلميذ في التعليم دون الجامعي مما يقارب ٧٧ دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٥٤ دولار أمريكي عام ١٩٩٨.
- التغيرات في السياسات التعليمية لم تكن مرتبطة باستراتيجية تنمية شاملة وخطط بعيدة المدى، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على العملية التعليمية وعلى خريجي المؤسسات التعليمية بافتقادهم الفرص الملائمة لمؤهلاتهم وتعرض قسم كبير منهم للبطالة في السنوات الأخيرة.
- ضعف الرواتب والتعويضات للكادر التعليمي والتربوي وافتقاد الحوافز والمشجعات المادية الكافية، وعدم تناسب الأجور والتعويضات مع الأعباء الملقاة على عاتق المدرسين والمشرفين التربويين، وعدم تناسب تلك الأجور مع تكاليف المعيشة.
- الافتقاد للبحث والتطوير المنهجي، نتيجة ضعف مخصصات البحث والتطوير في الموازنات العامة وموازنات وزارة التربية ومعاهدها ومؤسساتها التابعة.
- عدم تطور الإدارة بشكل عام، واستمرارية الهياكل التنظيمية للإدارات منذ الخمسينات، قد حال دون استيعاب الخريجين من التخصصات الجديدة والمطلوبة للعمل الإداري، مثل علم النفس والتربية والاجتماع والإحصاء والرياضيات وغيرها، وبالتالي تعرض هؤلاء الخريجين إلى البطالة، أو البحث عن أعمال لاترتبط باختصاصاهم.

## ٤-١-٨- التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:

ترمي التوجهات الجديدة للسياسة التعليمية إلى تحسين مستوى التناسب بين مخرجات التعليم في مراحله المختلفة ، بهدف تعميق الربط بين سياسة التعليم من جهة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، ولرفع مستوى العائد الاقتصادي للتعليم عن طريق رفع الكفاءة الداخلية للتعليم (رفع معدلات التخرج ) ورفع الكفاءة الخارجية للتعليم ( تحقيق التوازن بين العرض والطلب على خريجي التعليم كماً ونوعاً ومضموناً ) .

ونظراً للتغير التكنولوجي السريع في أنماط الإنتاج ، فإن السياسة التعليمية يجب أن تتحرك باستمرار وبسرعة للحاق بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة .

وأدى التزايد العام في مخرجات التعليم إلى تغير في البنية التعليمية لقوة العمل ، حيث انخفضت نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة مقابل ارتفاع نسبة حملة الشهادات التعليمية بمختلف أنواعها . وإذا صنفنا قوة العمل حسب درجة المهارة على أساس المستوى التعليمي ، بحيث نعتبر حملة الشهادات الجامعية أطراً عليا ، وحملة شهادات المعاهد المتوسطة والثانويات أطراً وسطى وحملة الشهادات الإعدادية فما دون ( بما فيهم الأميون والملمون ) أطراً دنيا، نجد توزيع هرم مهارات القوى العاملة قد تطور على النحو التالي :

جدول رقم ( ٤-٢٠ )

*هرم مهارات القوى العاملة (١٩٧٠ - ١٩٩٤)*

| المستوى | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|
| أطر عليا | ١ | ١ | ١ |
| أطر وسطى | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٥ |
| أطر دنيا | ٥٥,٤ | ٢٢,٣ | ١٠,٦ |

المكتب المركزي للإحصاء -تعدادات السكان للأعوام ( ١٩٧٠، ١٩٨١) وبحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

ويشير هذا الجدول إلى الجهد المبذول من قبل النظام التعليمي وإلى تحقيق تقدم كبير في العلاقة بين أطر القوى العاملة . فبينما كان يقابل كل فرد من الأطر العليا في عام ١٩٧٠ /٥٥,٤/ فرداً من الأطر الدنيا أصبح يقابله /١٠,٦/فرداً في عام ١٩٩٨، في حين بقيت العلاقة ثابتة بين الأطر الوسطى والأطر العليا وذلك لأن الزيادة في حجم الأطر الوسطى كان يقابلها زيادة مماثلة في الأطر العليا .

أما بالنسبة للتركيب التعليمي لقوة العمل فقد ارتفعت مساهمة الأطر العليا من ١,٧% من قوة العمل في عام ١٩٧٠ إلى ٧,١% عام ١٩٩٨ ، كما ارتفعت مساهمة الأطر الوسطى من ٤,١% إلى ١٧,٤ %، أما مساهمة الأطر الدنيا فقد انخفضت من ٩٤,٢% إلى ٧٥,٥% .

وانطلقت خطة التعليم الثانوي الفني للعام الدراسي (١٩٨٨ - ١٩٨٩) من الأسس الخاصة بالسياسة التعليمية التي اعتمدتها الدولة ، والتي أقرت استيعاب ٧٠% من خريجي المرحلة الإعدادية في التعليم الثانوي الفني ، و٣٠% في التعليم الثانوي العلم، تدريجياً حتى العام الدراسي (١٩٩٥ - ١٩٩٦) وذلك بهدف توسيع قاعدة الأطر الفنية الماهرة من المستوى الثانوي. وقد أمكن تحقيق هذه السياسة إذ انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي العام من خريجي المرحلة الإعدادية من ٨٤,٢% عام ١٩٧٠ إلى ٣٩,١% عام ١٩٩٨ ،وقد رتب هذا على الدولة أعباء تقنية من حيث الأساتذة والمدربين ، وأعباء مالية من حيث الإنفاق على تغطية تكاليف المواصفات المرغوبة للأبنية والتجهيزات التدريبية . وفي عام ١٩٩٤، جرى إحداث التعليم المهني ضمن المرحلة الثانوية الفنية، وذلك تنفيذاً لسياسة التوجه نحو التعليم الفني والمهني لسد حاجات السوق من الأيدي العاملة المؤهلة. إن تجربة إعطاء أولوية عالية للتعليم الفني والمهني تعتبر حديثة نسبياً ، وإن تحقيق الحد الأقصى للاستفادة منها يتطلب توفير المزيد من الكفاءات البشرية والتجهيزات التعليمية والتدريبية.

توسيع الاستيعاب في التعليم الفني والمهني في المرحلة الثانوية، كان سريعاً وفجائياً أحياناً؛ مما فرض صعوبات كبيرة، أمام نجاح هذه السياسة؛ فإعداد الكادر التعليمي من مدرسين ومدربين كان يتطلب تهيئة برامج ومناهج تعليمية وتدريبية مناسبة؛ بالإضافة إلى إعداد المدارس والمعاهد والمخابر المناسبة، وهي عمليات ذات تكلفة مادية مرتفعة؛ تفوق الإمكانات المتاحة في إطار الموازنة العامة للدولة، كما لم تترافق التحولات في النظام التعليمي، بنمو اقتصادي وتوسيع في النشاط الاقتصادي العام، والذي كان يمكن أن يتطلب مستويات معينة من التأهيل والتدريب لليد العاملة؛ وهذا ما يجعل التحول في نظام التعليم تلقائياً ومرتبطاً بالطلب في سوق العمل؛ وليس تحويلاً قسرياً يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم في هذه المرحلة، وإلى

زيادة نسبة خريجي التعليم الفني والمهني بين العاطلين عن العمل أواخر التسعينات.

وقد اتخذ المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم الذي انعقد بدمشق في عام ١٩٩٨ ، عدداً من التوصيات التي تهدف إلى تطوير التعليم الفني والمهني من خلال ربطه بتخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة لمواجهة المتطلبات المتجددة للاقتصاد الوطني ومواكبة المستجدات العلمية والتقنية وتوفير مستلزماتها وتعديل الخطط التعليمية وتنويع التعليم الفني والمهني بإيجاد مسارات حديثة تتفق ومقررات الطلاب وطموحاتهم مع التطورات العلمية والتطبيقية والتقانية وتطوير أنظمته وتدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والتدريب العملي والتطبيقي وإكساب الطلاب منهجية التفكير العلمي والبحث والنقد والتعليم الذاتي المستمر .

## ٤-١-٩- مواكبة نظام التعليم للتغيرات التقنية في الاقتصاد الوطني:

يتصف عالم اليوم بالتغير السريع وخاصة في مجال التكنولوجيا ، كما أن التعامل المناسب مع هذه التكنولوجيا يتم عبر الإنسان الذي ينبغي أن يتمتع بمستوى من التعليم والمهارة والقدرة على المبادرة والتصدي لحل المشكلات يتناسب مع المستوى التقني للآلات والتجهيزات التي يتعامل معها. ونظراً لأن مهمة النظام التعليمي تتجلى في تحقيق المواءمة بين مضمون مناهج التعليم ومتطلبات المستوى التقني للمنشآت ، فإن إخفاق هذا النظام في إيجاد المهارات المناسبة للتكنولوجيا القائمة ، وفي توقع المهارات المقدرة للتكنولوجيا المستقبلية ، يعني تخلف هذا النظام عن مواكبة التغيرات التقنية في الاقتصاد الوطني .

وأدى انتشار استخدام المعلوماتية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى خلق فجوة بين مخرجات نظام التعليم القائم وبين متطلبات المستوى التقني للمنشآت في الاقتصاد الوطني من الاختصاصات العلمية والمهنية. ويجري تدارك هذه الفجوة عن طريق البرنامج الوطني لنشر المعلوماتية وإدخال المعلوماتية في مناهج كافة المراحل والمستويات التعليمية ، إضافة إلى مؤسسات التأهيل والتدريب التي تشرف عليها منظمات غير حكومية متعددة .

ويبين مسح الطلب على قوة العمل في منشآت قطاعات الاقتصاد الوطني عام ١٩٩٥ أن تحديث تجهيزات ٤٩% من المنشآت سيؤدي إلى ظهور حاجة إلى استخدام عمالة جديدة تصل إلى ٦٩% في صناعة الملابس ، و٥٩% في صناعة المنسوجات ، و٣٦% في تجارة التجزئة ، و٢١% في الصناعات التحويلية، علماً بأن صناعة المنسوجات تستقطب نسبة كبيرة من العمالة الصناعية في سوريا . وهذا يساعد في توضيح الصورة التي سيكون عليها التعليم في المستقبل من أجل التناسب مع مستوى تطور التكنولوجيا الحديثة وهو الأمر الذي تحرص سياسة التعليم على تحقيقه. وحول قدرة خريجي المؤسسات التعليمية على التعامل مع الأعمال الفنية الموكلة إليهم فإن المسح يبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمشتغل كلما كانت إمكانية استيعاب التقنيات بشكل جيد أكثر ، وبالعكس .

**جدول رقم ( ٤-٢١ )**

***نسبة القادرين على استيعاب التقنيات بشكل جيد إلى إجمالي المستوى التعليمي ١٩٩٥***

| المستوى | جامعات | معاهد متوسطة | ثانويات فنية | مدارس مهنية |
|---|---|---|---|---|
| جيد | %٨٣ | %٧٠ | %٥٩ | %٥٥ |
| دون | %١٧ | %٣٠ | %٤١ | %٤٥ |

المكتب المركزي للإحصاء -نتائج مسح قوة العمل ١٩٩٥

ولا شك أن تقوية برامج التدريب المهني ستساهم في تحسين قدرة الخريجين على التعامل مع العمل الموكل إليهم حسب اختصاصهم . وتتطلب هذه التقوية المساهمة في الربط بين مناهج ومؤسسات التدريب وبين منشآت الإنتاج والخدمات و متطلباتها من التدريب ، مما يؤكد أهمية عملية التعليم المزدوج (الذي يتدرب الطالب من خلاله في موقع العمل الذي سيستمر بالعمل فيه بعد التخرج ، أو من خلال دورات تدريبية تجرى للخريجين قبل استخدامهم في منشأة ما)، حيث يتم التعاون بين أصحاب العمل و المنشآت التعليمية والتدريبية في وضع المناهج و الخطط المدرسية في مجال المهن بالشكل الذي يؤدي إلى الوصول إلى الحاجات الفعلية لأصحاب العمل في التدريب و التعليم اللازم للمجالات الصناعية .

إن مشاركة القطاعات الإنتاجية و الخدمية مع إدارات مؤسسات التعليم والتدريب النظامي وغير النظامي تساعد على تحديد الحاجات بشكل سريع وواضح وبالتالي إلى سرعة تلبية هذه الحاجات، وإلى حسن الملاءمة بين مخرجات التعليم و مدخلات الصناعة. ويمكن لنظام الإدارة المحلية القائم المساعدة على تحديد متطلبات واحتياجات المناطق من مختلف أنواع التعليم والتدريب .

## ٤-١-١٠- الآفاق المستقبلية للتعليم :

في ضوء الواقع الراهن للتعليم العام والفني والمهني ومدى ارتباطه مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع صيغ التطور التقني ودرجاته التي تواكب الحاجات المتجددة. ومن أجل تعميق الربط بين التعليم وسوق العمل ، فإن إعداد الإنسان المتعلم المهني والتقني يتطلب مرونة عالية في مواجهة التغير والتطور المستمر والسريع لمتطلبات سوق العمل. وتنطوي توجهات الدولة في مجال التعليم والتشغيل على الأمور التالية :

- رسم سياسات التعليم من قبل الدولة بمشاركة القطاع الخاص في المجالات الإنتاجية والخدمية وتوزيع الأعباء على كافة قطاعات المجتمع مالياً ومادياً وبشرياً ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات من خلال مجالس وطنية قادرة على معرفة حاجات المجتمع المهنية وتتبع خريجي التعليم وتطورات سوق العمل ، على أن تتوفر لها المرونة الكافية لتعديل وتطوير الاختصاصات والمهن في الوقت المناسب والشكل الملائم والمكان المناسب لتلبية الحاجات مع الأخذ بالاعتبار ضرورات الهرم التعليمي المناسب لقوة العمل.
- تحويل التعليم والتدريب الفني والمهني من نظام المدرسة إلى نظام المدرسة والمصنع ، حيث يتم التعليم في المدرسة والتدريب في المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية تحت إشراف المؤسسة

التعليمية وهو ما يدعى بنظام التعليم المزدوج (الثنائي ) في التعليم الفني والمهني بالتعاون بين القطاعين العام والخاص ولاسيما في مجالات الغزل والنسيج وطباعة وصباغة الأقمشة والصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية والتحكم الآلي والزراعة. وقد بدأ العمل بهذا النظام في عام ١٩٩٨، وبموجبه يتعاون أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص مع المنشآت التعليمية والتدريبية في وضع المناهج والخطط الدرسية في مجال المهن ووضع تحليل للمهن وتوصيف لخريجيها وتدريب الطلاب في مواقع العمل التي سيستمرون فيها بعد التخرج أو من خلال دورات تدريبية تجرى للخريجين قبل استخدامهم في منشأة ما وذلك من أجل تلبية الحاجات الفعلية لأصحاب العمل في التعليم و التدريب.

- توفير المرونة في نظام التعليم من خلال الإدارة اللامركزية وإعطاء الصلاحيات مع الرقابة المستمرة من حيث تطوير المناهج والبرامج في التعليم العالي والفني والمهني على الأساس المرن المتحرك الذي يساعد على إيقاف المواد الدراسية أو الأقسام عند زوال الحاجة إليها أو إحداث أقسام واختصاصات جديدة أو تطوير القائم منها لتلبية الحاجات التنموية ومتابعة التقدم العلمي والتطورات السريعة للطلب في السوق ، أو تقليص أعداد المستجدين في بعض الاختصاصات بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير إدارة وهيكلية النظام التعليمي بحيث تكون قادرة على وضع وتنفيذ سياسات التعليم والتخطيط والتحليل وتقويم برامج التعليم والتدريب في ضوء المشروعات القائمة والمستقبلية على كافة المستويات ، وبما يتيح ممارسة عملية التغذية الراجعة، بمتابعة الخريجين ومسح احتياجات سوق العمل.
- ربط خطط التعليم الفني والمهني بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد نسب القبول والاستيعاب في المهن والاختصاصات على أساس دراسة حاجات السوق من المهارات المختلفة للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب كماً ونوعاً، وتحقيق التوازن في أنواع ومستويات العمالة المطروحة في سوق العمل بما يتلاءم مع متطلبات البلاد ، وتحقيق الترابط بين مستوى خريجي المرحلة الثانوية الفنية من جهة ومستوى خريجي مرحلة المعاهد المتوسطة الفنية ، والارتقاء بمستوى الأطر الاختصاصية لتكون قادرة على استيعاب كل ما يستجد في مجال مهنها، وتعزيز الربط والتكامل بين المستويات المختلفة للاختصاص الواحد من خلال تحقيق التسلسل المنطقي لمضامينها من المرحلة الثانوية إلى مرحلة المعاهد المتوسطة ،وتحقيق الترابط بين السلم التعليمي وسلم العمالة عن طريق تحديد دقيق للمستويات المطلوبة من النظام التعليمي استناداً إلى هياكل عمالة واضحة لكل منشأة إنتاجية أو خدمية، والاستفادة من التعليم غير النظامي والتعليم في مواقع الإنتاج والنظم التعليمية المتطورة الأخرى ، لتحقيق الربط بين النظام التعليمي والحاجات المتجددة لسوق العمل .
- اعتماد مبدأ التغذية الراجعة من أجل نجاح عملية الربط بين التعليم وسوق العمل عن طريق تتبع الخريجين في سوق العمل والاستفادة من التغذية الراجعة من سوق العمل ، في عملية تعديل مناهج المهن ومضامينها بما يتناسب مع الحاجات الفعلية والمتوقعة .
- إعادة النظر في آلية انتشار المدارس الفنية والمهنية في المناطق النائية بهدف التغطية الجغرافية البحتة ،إلى إنشاء المدارس المركزية التخصصية في مراكز المحافظات تختص بالمهن المطلوبة لمشاريعها وخدماتها ، مع تأمين الإقامة للطلاب المنتسبين القادمين إليها من أماكن بعيدة

وإنشاء المدارس البيئية التي تتناسب مع البيئات الزراعية أو الصناعية أو السياحية .

- إنشاء نظام للتوجيه المهني في مجال التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى جعل تقويم الشهادة الفنية من حيث تحديد الأجر مرتبطاً بما تم إنفاقه على إعداد حامل هذه الشهادة ، وبمردود مضمون هذه الشهادة على الاقتصاد الوطني . واعتماد طريقة تعليم كيفية التعلم ، وفتح المساقات التعليمية وتوفير جسور الربط فيما بينها ، واعتماد مبدأ التعلم الذاتي إلى جانب التعليم النظامي والتعليم والتدريب في مواقع العمل.
- تطوير بنى التعليم وصولاً إلى دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي ، ومتابعة تحقيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومده إلى نهاية المرحلة الإعدادية .
- جعل مادة المعلوماتية أساسية في كافة مراحل التعليم من رياض الأطفال حتى الجامعة .
- توطين البحث العلمي في كافة المستويات التعليمية وتوجهه نحو المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتخصيص الموازنات اللازمة للقيام بالبحث والتجريب والتطوير.

## ٤ _ ٢ - التشغيل وسوق العمل والتنمية البشرية :

### ٤-٢-١- تحقيق التنمية البشرية من خلال استراتيجية التشغيل:

كان من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية تحقيق التشغيل الكامل لكافة السكان الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة وللأفراد النشيطين اقتصادياً المتعطلين سابقاً عن العمل، من خلال توفير فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة الظاهرة ، ورفع مستوى تمكين الأفراد وقدراتهم على الوصول إلى سوق العمل . وقد نص الدستور السوري على أن " العمل حق لكل مواطن وواجب عليه ، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين ، ويحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده، وعلى الدولة أن تكفل ذلك."

وقد عملت الخطط على تأمين التشغيل لقوة العمل الوافدة إلى سوق العمل، وزيادة مشاركة النساء والشباب في قوة العمل، بالإضافة إلى السعي لتطوير وتنويع قدرات قوة العمل وتحسين إنتاجيتها، وتوفير شروط العمل الصحية والتنظيمية والعمل على إقامة وتطوير مؤسسات التأهيل والتدريب. .

### ٤-٢-٢- دور النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة :

يعتبر خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني ، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه دور النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية ، إذ أن الغاية النهائية من النمو الاقتصادي ليست -فقط- إنتاج قيمة مضافة دون اعتبار لأسلوب وطريقة توزيعها واستخدامها في عملية الإنتاج الاجتماعي ، بل أيضاً تمكين الناس وتوسيع خياراتهم من أجل حياة أفضل، وهذا يتوقف على البنية الاقتصادية وتبدلاتها والمستوى التكنولوجي القائم والمتوقع في المشاريع الإنمائية وعلى مستوى تطوير قوة العمل وتوفير فرص العمل لها واستخدامها.الاستخدام الأمثل ،وذلك على صعيد الريف والحضر وبما يلبي احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة .

وبتتبع مسار النمو الاقتصادي خلال العقود

الثلاثة الماضية ، يتبين وجود اتجاه عام للنمو الاقتصادي، باستثناء فترة التأثر بالكساد العالمي الذي أثر سلباً على الوضع الاقتصادي في الثمانينات، إلا أن معدل النمو الاقتصادي عاود ارتفاعه خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٧)، وذلك نتيجة التحسن النسبي في اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية؛ وبالتالي التحسن في الموارد العامة وزيادة الاستثمار العام؛ كما كان لإصدار القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الأثر الإيجابي في زيادة الاستثمارات الخاصة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٥.

لقد أدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة خلال السبيعنات والتي تجاوزت ١٠% سنوياً، إلى إيجاد ما يقارب ٥٢٨ ألف فرصة عمل جديدة في الاقتصاد الوطني خلال ذلك العقد، كما أدت إلى زيادة الطلب على قوة العمل، وارتفاع سوية الأجور بشكل عام، وقد حرض ذلك على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، أي أن النمو في تلك السنوات قد استوعب الزيادات الطبيعية في قوة العمل وجزءاً من العمالة الفائضة (أو البطالة المقنعة في الريف)؛ وقد ساعد على ذلك أيضاً، انتعاش سوق العمل في المنطقة ككل وخاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي بدأت برامج تنموية واسعة، وقدمت إغراءات مادية، لاستقطاب العمالة العربية في الدول المجاورة والتي منها سورية.

وكانت سنوات ١٩٨٠-١٩٩٥ قد تميزت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة عوامل الركود في الاقتصاد العالمي في الثمانينات، والتراجع في أسعار النفط والتراجع في معدلات الاستثمار، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥) ١,٨% للفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)، وقد انعكس هذا المعدل المنخفض على فرص العمل الجديدة في القطاعات الانتاجية، مما أدى إلى التوسع في القطاع الإداري والخدمات والزراعة بإجمالي فرص عمل يقارب ١٨٥٩ ألف فرصة.

وبمقارنة عدد المشتغلين خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨١)، وعددهم خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٥) يتبين أن معدل النمو في هذا العدد قد بلغ ٢,٩% سنوياً خلال الفترة الأولى و٤,٤% سنوياً خلال الفترة الثانية، ويعود السبب في هذا الارتفاع في المرحلة الثانية إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، والزيادات الكبيرة في قوة العمل (نحو ٤% سنوياً) والناجمة عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية في الستينات والسبعينات.

لقد ارتفع بشكل عام معدل مشاركة المرأة في قوة العمل من ١٠,٧% عام ١٩٧٠ إلى ١٧,٥% عام ١٩٩٨.

وبمقارنة بنية الاستثمار القطاعية مع مشاركة قوة العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة يتبين أن انخفاض نصيب الزراعة من إجمالي الاستثمار في السبعينات قابله انخفاض في مشاركة قوة العمل في هذا القطاع من ٥٢% إلى ٢٦% ، وإن هذا الانخفاض في قوة العمل يعود إلى انتشار المكننة الزراعية و إلى هجرة العاملين في الزراعة من الريف إلى المدينة . أما في الثمانينات فقد ارتفعت مساهمة الزراعة في الاستثمار إلى ٢٣% ثم انخفضت إلى ١٥% عام ١٩٩٨ ، قابلها انخفاض طفيف في مشاركة قوة العمل في الزراعة من ٢٨% عام ١٩٩١ إلى ٢٤,٦% عام ١٩٩٨ . وأما مساهمة الصناعة والتعدين في الاستثمار فقد ارتفعت من ٢٥% في عام ١٩٨٠ إلى ٣٠% في عام ١٩٩٨ . إلا أن مشاركة قوة العمل في هذا القطاع انخفضت من ١٥% عام ١٩٩١ إلى ١٤,٤% عام ١٩٩٨ .

أ - **دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة:**

يتوقف استيعاب قوة العمل وتأمين فرص عمل دائمة ومستقرة على توزع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية حسب الملكية ، فارتفعت مساهمة القطاع الخاص من ٣٣% من إجمالي استثمارات عام ١٩٧٠ إلى ٤١% عام ١٩٩٨ ، ويعود سبب الارتفاع إلى سياسة التعددية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخلص على القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية .

**جدول رقم ( ٤-٢٢ )**

**مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمار (%)**

| السنة | قطاع عام | قطاع خاص | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٦٧ | ٣٣ | ١٠٠ |
| ١٩٨٠ | ٦٣ | ٣٧ | ١٠٠ |
| ١٩٩٠ | ٤٣ | ٥٧ | ١٠٠ |
| ١٩٩٨ | ٥٩ | ٤١ | ١٠٠ |

المكتب المركزي للإحصاء -المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨

ولقد تأثر دور كل من القطاعين العام والخاص في خلق فرص عمل جديدة بالتحولات الاقتصادية التي حصلت خلال العقود الثلاثة الماضية، وجرى تبادل الأدوار بينهما، ولوحظ تزايد في مساهمة القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة بشكل ملموس .

وحسب نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥ يتبين أن حوالي ١٥% من تجهيزات القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني هي تجهيزات آلية والباقي (٨٥%) تجهيزات نصف آلية أو يدوية، أما على مستوى القطاع الخاص الصناعي فإن ٣٣% من تجهيزاته آلية، بينما ٦٥% منها نصف آلية أو يدوية.

**جدول رقم ( ٤-٢٣ )**

***البنية الهيكلية للمستوى التقني لتجهيزات القطاع الخاص (%)***

| المستوى التقني | الاقتصاد الوطني | النشاط الصناعي |
|---|---|---|
| تجهيزات آلية | ١٥ | ٣٣ |
| تجهيزات نصف آلية أو يدوية | ٨٥ | ٦٧ |
| **المجموع** | ١٠٠ | ١٠٠ |

المكتب المركزي للإحصاء -نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥

لهذا فإن حوالي ٥٣% من منشآت القطاع الخاص الصناعي تفضل تشغيل عامل عادي و ٣٠% منها تفضل تشغيل خريجي التعليم المهني والفني نظراً لانخفاض المستوى التقني للقطاع الخاص في الصناعة.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن ٤٨% من أصحاب المنشآت الخاصة يفضلون تشغيل عمال عاديين و ٢١,٥% يفضلون تشغيل خريجي التعليم الفني والمهني . ومن هنا نجد أنه لا يوجد سوق عمل

لخريجي الجامعات في القطاع الخاص إلا في حدود ضئيلة جداً، نظراً لانخفاض المستوى التقني في هذا القطاع .

إن تدفق القوى العاملة إلى سوق العمل بمعدلات تتجاوز إمكانيات خلق فرص عمل جديدة، أدى إلى زيادة العرض من قوة العمل على الطلب، وبالتالي إلى وجود فائض في قوة العمل،

ولعل هذا قد ساهم في زيادة حجم العمالة في القطاع الخاص غير المنظم حيث تشير نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨ أن معظم العاملين في هذا القطاع، هم من حملة الشهادة الابتدائية فما دون علماً بأن ٣٦% من الذكور العاملين في القطاع الخاص غير المنظم يعملون في مهن البناء والتشييد و٣٥% في مهن الزراعة والصيد ثم مهن البيع والشراء فالخدمات ، أما بالنسبة للإناث فإن ٤٩% منهن يعملن في مهن الزراعة، ثم يليها مهن الخدمات فالبيع والشراء.

**جدول رقم ( ٤-٢٤ )**

***التركيب الهيكلي للمشتغلين حسب قطاعات الملكية والجنس في عام ١٩٩٨ (%)***

| قطاع الملكية | ذكور | إناث | الاقتصاد الوطني |
|---|---|---|---|
| حكومي | ٢٦,٨ | ٤٠,٢ | ٢٩,١ |
| خاص | ٧٣,٢ | ٥٩,٨ | ٧٠,٩ |
| إجمالي | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المكتب المركزي للإحصاء -نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

## ب - دور القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة:

وضعت خطط التنمية المتتابعة منذ ١٩٦٠، هدف تحقيق التشغيل الكامل لكافة السكان الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، ونتيجة ارتكاز الخطة بشكل عام إلى الدور القائد للقطاع العام في الاقتصاد الوطني، فقد أوكلت مهمة إيجاد فرص جديدة إلى القطاع العام، من خلال توسعه، وقد اسهمت الاستثمارات الكبيرة في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠)، في استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل الداخلة حديثاً إلى سوق العمل، وتأمين دخل مناسب لها، بما انعكس إيجاباً على التنمية البشرية خلال تلك السنوات.

وتجلى دور القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة في أعلى صوره خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٨٠) حيث بلغ حجمها /٣٠٢/ألف فرصة عمل جديدة ، وازداد عدد المشتغلين فيه بمعدل نمو ١٨,٧% سنوياً وهو أعلى من معدل نمو الاستثمار لنفس الفترة البالغ (١٦,٠%) سنوياً .

وبالرغم من أن فترة الثمانينات كانت فترة مواجهة لأزمة الكساد العالمية ، فإن دور القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة بقي بارزاً حيث بلغ ٢٩٤ ألف فرصة عمل خلال تلك الفترة وبمعدل نمو ٦,٠% سنوياً، وهنا يتجلى بشكل بارز دور القطاع العام في تأمين مصادر الدخل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة إذ أنه يكفل توفير فرص العمل لهم.

ويلاحظ أن وسطي عدد فرص العمل الجديدة التي خلقها القطاع العام كان متماثلاً سواء في فترة السبعينات أو فترة الثمانينات ، وهو حوالي ٣٠ ألف

فرصة عمل سنوياً . وفي ضـوء طبيعـة ومتطلبـات وظروف التنمية في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٨) فقد بلـغ هذا الوسطي /١٨/ألف فرصة عمـل سـنوياً ، وكـان معدل نمو عدد المشتغلين فيها ٢,٥% أقل من معـدل نمو الاستثمار البالغ ٦,٢% .

ويلاحظ أن التركيب التعليمي للعـاملين فـي الدولة والقطاع العام قد تطور خلال الفـترة (١٩٧٠ - ١٩٩٨) لصالح حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة، إذ ارتفعت نسبة حملة شهادات التعليم العالي من ٩% إلـى ١٤,٦% من إجمالي العاملين ، كما ارتفعت نسبة حملـة شهادات المعاهد المتوسطة مـن ١٤% إلـى ٢٥,٢% بينما انخفضت نسبة الأميين والملمين مـن ٣٩% إلـى ٢٣% .

أما بالنسبة للتركيب القطـاعي للعـاملين فـي الدولة والقطاع العام فقد تطور بين عـامي (١٩٨١ - ١٩٩٨) لصالح قطـاع الخدمـات ، إذ ازدادت نسـبة العاملين في هذا القطاع من ٤٩% إلـى ٧١,٤% مـن إجمالي العاملين فيه ، في حين انخفضت هذه النسبة فـي قطاع الصناعات التحويلية من ٢٤% إلى ٩,٣%، وفـي قطاع البناء والتشييد من ١٤% إلى ٨,٣% .

**جدول رقم ( ٤-٢٥ )**

***التركيب التعليمي للعاملين في الدولة والقطاع العام (١٩٧٠ - ١٩٩٨) (%)***

| الحالة التعليمية | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|
| جامعي | ٩ | ١٠ | ١٢ | ١٥ |
| متوسط | ١٤ | ١٦ | ٢٣ | ٢٥ |
| ثانوي | ١٠ | ١٤ | ١١ | ١٢ |
| إعدادي وابتدائي | ٢٨ | ٢١ | ٢١ | ٢٥ |
| أمي وملم | ٣٩ | ٣٩ | ٣٣ | ٢٣ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المكتب المركزي للإحصاء -المجموعات الإحصائية ( ١٩٧١،١٩٨١،١٩٩١،١٩٩٨ )

**جدول رقم ( ٤-٢٦ )**

***التركيب القطاعي للعاملين في الدولة والقطاع العام (١٩٨١ - ١٩٩٨) (%)***

| السنة | الزراعة | الصناعة والتعدين | البناء والتشييد | الخدمات | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨١ | ٢ | ٢٤ | ١٤ | ٤٩ | ١١ | ١٠٠ |
| ١٩٩٨ | ٣ | ٩ | ٨ | ٧٢ | ٨ | ١٠٠ |

المكتب المركزي للاحصاء -المجموعات الاحصائية (١٩٨٢-١٩٩٩)

## ٤-٢-٣- بنية البطالة في سوق العمل :

هدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق التشغيل الكامل للسكان الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة وللمتعطلين سابقاً . وقد استطاعت خطط التنمية في السبعينات والثمانينات استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل التي اعتمدتها الدولة بخلق فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة . إلا أن مواجهة منعكسات أزمة الركود العالمية في الثمانينات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذا العقد وتزايد المعروض من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات العامة والمهنية والفنية عن الطلب عليها كماً ونوعاً ، أدى إلى حالة زيادة في العرض عن الطلب على قوة العمل .

وكانت نسبة البطالة في عام ١٩٨١ في حدود معقولة ولم تزد هذه النسبة عن ٧,٤% في منتصف التسعينات. وقد ارتفعت نسبة المتعطلين من ٤,٨% من قوة العمل في عام ١٩٨١ إلى ٨,٩% في عام ١٩٩٨. ويلاحظ بأن نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة بين المتعطلين قد تناقصت بشكل كبير جداً من ٧٣,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٣% في عام ١٩٩٨ بسبب تمكن هؤلاء من العمل في القطاع غير المنظم. بينما تزايدت نسبة المتعطلين من كافة المستويات التعليمية ، حيث ارتفعت نسبة المتعطلين الجامعيين من ١,٤% إلى ٥,٢% .

**جدول رقم ( ٤-٢٧ )**

***التركيب النسبي للمتعطلين حسب الحالة التعليمية (%)***

| الحالة التعليمية | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|
| أمي وملم | ٧٣,٧ | ٥٧,٧ | ١٢,٣ |
| ابتدائية وإعدادية | ١٨,١ | ٣٢,٩ | ٦٥,٠ |
| ثانوية | ٦,٥ | ٤.٤ | ٩,٨ |
| معاهد متوسطة | ٠,٣ | ١,٩ | ٧,٧ |
| جامعية | ١,٤ | ٣,١ | ٥,٢ |
| الإجمالي | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المكتب المركزي للإحصاء –تعدادات السكان ( ١٩٧٠،١٩٨١) –نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

وقد انخفضت نسبة المتعطلين بشكل كبير في قطاع الزراعة من إجمالي المتعطلين من ٣٦,٠% إلى ١٧,٩% بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٨ ، بسبب الازدهار الكبير الحاصل في القطاع الزراعي نتيجة السياسة السعرية التي انتهجتها الدولة لتشجيع المزارعين والعمل الزراعي، بينما ارتفعت في قطاع البناء والتشييد من ١٦,٢% إلى ٢٤,٢% خلال نفس الفترة بسبب الركود الاقتصادي في الثمانينات .

**جدول رقم ( ٤-٢٨ )**

***التركيب النسبي للمتعطلين حسب النشاط الاقتصادي (%)***

| القطاع | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|
| زراعة | ٣٦,٠ | ٢٦,٦ | ١٧,٩ |
| صناعة وتعدين | ١٧,٨ | ١٤,٣ | ١٥,١ |
| بناء وتشييد | ١٦,٢ | ٣٣,٦ | ٢٤,٢ |
| أخرى | ٣٠,٠ | ٢٥,٥ | ٤٢,٨ |
| المجموع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المكتب المركزي للإحصاء -تعدادات السكان ( ١٩٧٠،١٩٨١) - نتائج بحث القوة العاملة ١٩٩٨

أما بالنسبة للبطالة حسب المهن ، فقد ارتفعت نسبة المتعطلين من الصناع وسدنة الآلات إلى إجمالي المتعطلين من ٤٢,٤% إلى ٥١,٥ % بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٨ بينما انخفضت في المهن الزراعية من ٣٥,٥% إلى ١٨,٥% خلال نفس الفترة.

## ٤-٢-٤- تقليص التفاوت بين الفئات الدنيا والعليا للأجور في القطاع الحكومي :

يعتبر العمل محوراً وهدفاً للتنمية البشرية، فهو عنصر من عناصر الإنتاج كما أنه المصدر الرئيسي للدخل الذي يوسع خيارات الناس ويمكنهم من إشباع حاجاتهم ويؤمن رفاهيتهم ويعزز قدراتهم، وعلى هذا الأساس فإن التفاوت بين الفئات الدنيا والعليا للأجور في القطاع الحكومي يحدد التفاوت في قدرة الناس المشتغلين على إشباع رغباتهم .

ولقد تطور متوسط الأجور في القطاع الحكومي الإداري و الاقتصادي بمعدل ١٠,٦% سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٧) على أساس القوانين والمراسيم التشريعية المتعلقة بزيادة الأجور والرواتب للعاملين في القطاع الحكومي التي صدرت خلال هذه الفترة. أما مستوى فئة الأجور العالية فقد تطور بمعدل ٩,٤% سنوياً. إلا أن الزيادات الكبيرة في الأسعار وخاصة في الثمانينات واوائل التسعينات والتي تجاوزت ١٢% سنوياً، قد أدت إلى تآكل الأجور والزيادات الحاصلة عليها؛ وبمقارنة نسبة متوسط الأجور لدى فئة الأجور العالية إلى المتوسط العام للأجور في عام ١٩٧٠ مع عام ١٩٩٧ نجد أن هذه النسبة انخفضت من ٢٠٠% إلى ١٥١% ، مما يشير إلى تقليص الفجوة بين أصحاب الأجور العالية وأصحاب الأجور المنخفضة.

وبمقارنة الحد الأدنى للأجر بين الفئة العليا (فئة حملة الشهادات الجامعية ) والفئة الدنيا ( فئة العمال والمهنيين العاديين بدون شهادة ) ، نجد أن نسبة الحد الأدنى لأجر الفئة الدنيا إلى الحد الأدنى لأجر الفئة العليا قد ارتفعت من ٥٤,٦% إلى ٥٧,٨% بين عامي (١٩٨٥ و ١٩٩٤) وهذا يشير إلى محدودية التفاوت في مستويات الأجور بين مختلف فئات العاملين في القطاع الحكومي.

لقد أدى هذا الاتجاه لتقليص الفوارق في مستويات الأجور للفئات العليا والدنيا في القطاع الحكومي بالإضافة إلى التدني العام لمستوى الأجور في هذا القطاع، أدى إلى نزوح الكوادر العلمية والمؤهلة واليد العاملة الخبيرة من قطاع الدولة، إلى القطاع الخاص أو إلى الدول المجاورة، مما انعكس سلباً على أداء القطاع العام وتدني الانتاجية فيه، وانعدام الحوافز الكافية لدى العاملين فيه للتطوير والتحديث والتدريب،

وتؤكد حالياً البرامج المختلفة المطروحة لاصلاح القطاع العام على أولوية وضرورة معالجة مشكلة الأجور فيه، وعلى ضرورة إيجاد حوافز مادية مناسبة للكوادر العليا (العلمية والفنية)، للحفاظ على ما بقي منها فيه، ولاستقطابها من جديد للاسهام في اصلاحه.

## ٤-٢-٥- التفاوت بين فرص العمل مرتفعة الأجور ومنخفضة الأجور في القطاع الخاص:

تتحدد مستويات الأجور في القطاع الخاص على أساس المستويات التكنولوجية المستخدمة في منشآته، والهياكل المهنية لفرص العمل المتاحة ، إذ أن استخدام تكنولوجيا أعلى ( كثيفة رأس المال ) يعني زيادة في الطلب على المعرفة الوظيفية الأعلى القائمة على المهارة، كما أن استخدام تكنولوجيا دنيا ( كثيفة العمل ) يعني زيادة في الطلب على العمالة منخفضة المهارة والعادية. ويتميز القطاع الخاص المنظم الذي يستخدم في منشآته /١٠/ عمال فأكثر بارتفاع المستوى التكنولوجي نسبياً وارتفاع المستوى التعليمي لفرص العمل المطلوبة لديه وارتفاع الأجور المقابلة لها ، أما القطاع الخاص المنظم الذي يستخدم في منشآته أقل من عشر عمال والقطاع الخاص غير المنظم فإنهما يتميزان بانخفاض المستوى التكنولوجي القائم ، وبالتالي انخفاض المستوى التعليمي لفرص العمل المطلوبة لديه وانخفاض الأجور المقابلة لها . وقد أدى صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ إلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل وخاصة في الصناعة /٤,٥/ مليون ل.س نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متقدمة ( كثيفة رأس المال ) في المنشآت كبيرة الحجم لدى القطاع الخاص المنظم وإلى تغيرات في التركيب التعليمي والمهني للطلب على قوة العمل حيث ازداد الطلب على المؤهلات العالية المتوفرة في سوق العمل ونشأ طلب على مؤهلات عالية ونادرة ، وانخفض الطلب على عمال الإنتاج ذوي المهارات المنخفضة والعمال العاديين ذوي الأجور المنخفضة.

وتتحدد مستويات الأجور في القطاع الخاص على أساس تفاعل عوامل العرض والطلب في سوق العمل ، وبالتالي ليس هناك حدود عليا للأجور في القطاع الخاص إلا أن هناك حداً أدنى للأجور فيه بعكس الحال في القطاع العام الذي تتحدد فيه الحدود الدنيا والعليا لمستويات الأجور مسبقاً وفق الهياكل الإدارية والأنظمة المالية . وتتركز فرص العمل ذات الأجور المرتفعة في مهن إدارة الأعمال والإنشاءات والعلوم التطبيقية والإنسانية ومهن الصناعة والتعدين حيث تبلغ نسبتها على التوالي ٢٢,٨% ، ٢٠,٣% ، ١٢,٨% ، ١٢,٧% ، أما المهن الزراعية والخدمات والصناعة والتعدين فتتركز فيها فرص العمل ذات الأجور المنخفضة وتبلغ نسبتها على التوالي ٧٥,٢% ، ٦٨,١% ، ٥٣,٤% وذلك لأنها لا تتطلب مهارات عالية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المشتغلين الذين لا يحملون شهادة تعليمية .

ويلعب المستوى التعليمي دوراً كبيراً في تحديد فرص العمل عالية الأجر وفرص العمل منخفضة الأجر ، فبالنسبة للمشتغلين من فئة الأجور المنخفضة تصل نسبة الأميين والملمين وحملة الشهادة الابتدائية إلى ٢٢% من إجمالي هذه الفئة ، بينما تبلغ نسبة حملة الإعدادية والمدارس المهنية ١٥% ، ونسبة حملة الثانوية ١٠% والمعاهد المتوسطة ٤% والشهادات الجامعية ٢% . أما بالنسبة للمشتغلين من فئة الأجور المرتفعة فتصل نسبة حملة الشهادات الجامعية فيها إلى ٥٠% من إجمالي هذه الفئة، ونسبة حملة الإعدادية فما دون إلى ٢٤% من إجمالي هذه الفئة .

وقد أدى تحديث تجهيزات منشآت القطاع الخاص إلى فائض في العمالة بين أصحاب الأجور المنخفضة ، إذ بلغت نسبة حملة الإعدادية فما دون

الفائضين عن العمل إلى إجمالي فائض العمالة حوالي ٨٩%، بينما تبلغ نسبة الفائضين عن العمل من باقي الشهادات ١١% ، وقد تركز معظم هذا الفائض في الصناعات النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية ٦٠% من إجمالي الفائض ، وفي تجارة التجزئة ١٠%، وفي القطاعات الأخرى ٣٠% . وبالمقابل أدى رفع المستوى التكنولوجي لمنشآت القطاع الخاص العاملة على قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ إلى زيادة فرص العمل الجديدة ذات الأجور المرتفعة للمهنيين وأصحاب الشهادات التعليمية والفنية وأصحاب الخبرة العالية .

## ٤-٢-٦- آفاق مستقبلية لسياسات التشغيل:

إن زيادة قدرات الناس على الوصول إلى سوق العمل تتطلب تطوير وتعميق عملية إدارة التفاعل بين عوامل الطلب على قوة العمل والعرض منها ، كما تتطلب تعزيز البعدين الاجتماعي والاقتصادي لسياسة التشغيل ، بهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهذا يتطلب الاستمرار والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتأمين فرص عمل جديدة للسكان الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة وللمتعطلين سابقاً، وإعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية بغية تحقيق المردود الاجتماعي والاقتصادي الأمثل من تشغيل قوة العمل ، عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة التي تمكن من رفع مستوى الإنتاجية والعائد الاقتصادي ( تكنولوجيا كثيفة رأس المال ) ، كما تمكن من وصول الناس إلى سوق العمل باستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل ، وبالتالي الوصول إلى تحقيق مستوى تنمية بشرية أفضل ، وذلك انطلاقاً من بناء نموذج تنموي يأخذ بعين الاعتبار التوجهات التي تضمنتها استراتيجية التعليم والتشغيل والهادفة إلى الربط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

- تخصيص الموارد وتحديد الأولويات القطاعية على مستوى الاقتصاد الوطني ، وتحديد الاحتياجات المستقبلية لهذه القطاعات من الموارد البشرية مع مراعاة تطوير مستويات التعليم والمهارات الفنية والمهنية اللازمة بشكل مستمر لما له من تأثير كبير على النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية العمل الفردي والاجتماعي.
- التوزع الجغرافي للقوة العاملة بين المناطق والقطاعات الاقتصادية ، لأن النقص في قوة العمل في جزء من البلاد أو الفائض منها في جزء أخر، يتطلب ترشيد استخدام الموارد البشرية من أجل رفع وتائر النمو الاقتصادي .
- إن مكونات نوعية السكان والموارد البشرية والقوى العاملة تتغير باستمرار مع التقدم العلمي والتقني، إذ أن اتساع فترة الحصول على التعليم واكتساب التقنيات والمهارات الحديثة يؤثر على التطور العددي والنوعي للقوى العاملة .
- مراعاة تحقيق التكامل بين المراحل التعليمية وتطوير مناهج التعليم والتدريب والتأهيل .
- تعميق التوجه نحو صيغة الشجرة التعليمية .
- تنمية مهارات التعلم الذاتي تحقيقاً لعملية التعليم المستمر نظراً لدوره الهام في رفع مستوى التنمية البشرية .
- توسيع نطاق التعليم الأساسي الإلزامي المجاني ليشمل المرحلة الإعدادية .
- تطوير التعليم الفني والمهني بعد المرحلة الإعدادية وفق احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والمهنية سواء من حيث الكم والنوع ، وتعديل المناهج على أساس مرن بحيث تكون قادرة على اللحاق بالتغير السريع في أنواع المهن وتخصصاتها وبما يتلاءم مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتركيز على المعلوماتية كنقطة انطلاق لكل تغيير .
- ربط التعليم بسوق العمل عن طريق صيغة التعليم الثنائي ( المزدوج ) وذلك بمشاركة أرباب العمل سواء في القطاع العام أو الخاص في وضع

مناهج مستويات التعليم الفني والمهني العالي والمتوسط والثانوي . وكذلك في تدريب الطلاب داخل المنشآت الإنتاجية والخدمية بحيث تتحقق الصلة القوية بين أرباب العمل ونظام التعليم .

- تحقيق التناسب الكمي والنوعي بين خريجي المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني والمهني ومراكز التدريب من جهة وبين خريجي التعليم الجامعي من جهة أخرى .
- توجيه التعليم الجامعي لإتقان المهن المعروضة في سوق العمل عن طريق تعزيز البحث العلمي في هذا المجال وذلك بربط التعليم بالبحث التطبيقي والتكنولوجيا والتصنيع .
- إنجاز برامج محو الأمية عن طريق ربطها مع سوق العمل ، وربط التعليم والتدريب بتأمين فرص العمل .
- إعداد دراسات وبحوث حول كفاءة التعليم الداخلية والخارجية وتحديد تكلفة التعليم في كل مستوى ومقارنته بالعائد الاقتصادي وذلك بهدف ترشيد الإنفاق على التعليم العالي ودون العالي ، وتقليل سنوات الرسوب والتسرب ورفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق تعزيز المواءمة بين متطلبات سوق العمل من الاختصاصات والمهن من جهة وبين مؤهلات ومواصفات خريجي نظام التعليم بمستوياته المختلفة وذلك بربط النظام التعليمي بنظام تقويم الوظائف وذلك لزيادة الانتفاع من الموارد البشرية .
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المنشآت الاقتصادية ذات الحجم الكبير ، وذلك بهدف رفع المستوى التكنولوجي للتجهيزات التي يستخدمها القطاع الخاص ، وبالتالي خلق الطلب الفعال على الكفاءات العلمية من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية.
- إعداد دراسات وبحوث حول البطالة المقنعة في القطاع الحكومي.

# الفصل الخامس

# الصحة والتغذية والتنمية البشرية

## ٥-١- الصحة والتنمية البشرية:

### ٥-١-١- السياسات الصحية وتطور المؤشرات الصحية:

واجهت الدولة عقب الاستقلال تركة ثقيلة، حيث اتسمت فترة ما قبل الاستقلال بأوضاع صحية متخلفة نتيجة الفقدان شبه الكامل للبنى التحتية اللازمة واهمال التنمية في كافة المجالات وانعكاس ذلك على الصحة. كما اتسمت تلك الفترة بارتفاع كبير في معدل الوفيات. وقد بدأ التحسن التدريجي في المؤشرات الصحية مع البدء بتطبيق برامج صحية حديثة لمكافحة الامراض الخطيرة ومارافق ذلك من تحسن في مستوى المعيشة.

أ- وأتت السياسات الصحية في الستينات من هذا القرن لتكرس بعض المبادئ الهامة التي يأتي في مقدمتها مبدأ مجانية الخدمات الصحية والتوسع بها. وقد تم تضمين اطار الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في الستينات خطة صحية، مما يدل على الاهتمام الكبير بالعلاقة بين الصحة والتنمية. وتميزت السياسات الصحية في تلك المرحلة بأهداف عامة وبكونها ركزت على مواجهة الامراض السارية والمستوطنة المنتشرة (كالملاريا ،السل، الجدري..) والاسهالات وسوء التغذية في تلك الفترة، دون أن تأخذ بعدا شموليا لهذه المواجهة مبنيا على تحديد أهداف للسياسة الصحية ويركز على البنى التحتية وبناء القدرات الصحية الذاتية.

ب- أما السياسات الصحية في مرحلة السبعينات فقد سجلت تحولات هامة في السياسة الصحية للدولة، حيث ركزت على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وتنفيذا لذلك، فقد تم نشر المستوصفات الصحية التي تقوم بتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية للمواطنين مجانا. وصدر قانون خاص بمفهوم الضمان الصحي لتقديم الخدمات العلاجية والتأهيلية لموظفي الدولة وعائلاتهم.

جـ- تميزت السياسة الصحية في الثمانينات -وحتى الوقت الحاضر- بالتركيز على مفهوم الرعاية الصحية الاولية كطريق لبلوغ هدف تحسين الصحة. ويعتبر هذا انطلاقة هامة وجيدة في سياسات الدولة الصحية، حيث أنه يعكس المعالجة المتكاملة لعملية التنمية البشرية، وارتباط الخدمات الاساسية (بما فيها الصحية والتعليم والمياه) ببعضها البعض وبتنمية السكان. وقد بدأت الدولة بتطبيق هذا المفهوم -منذ بداية الثمانينات- ولا تزال تعمل على تطويره لمواجهة المشكلات الصحية، مستفيدة من نظام الادارة المحلية وتنظيم المجتمع على كافة المستويات. ورغم أن هذه السياسات تابعت التركيز على الطب العلاجي، فانها استطاعت أن تؤكد على أهمية الطب الوقائي -بمفهومه الواسع- ابتداء من التثقيف الصحي وصحة البيئة، مرورا بخدمات التلقيح ومكافحة الامراض السارية، الى سلامة الغذاء وصحة الأم.

د- وهكذا، فقد أتت السياسات الصحية في سورية مندمجة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة للدولة (الخطط الخمسية). وركزت هذه السياسات على مواجهة المشاكل الصحية الآنية التي تعددت وتلونت باختلاف طبيعة الامراض التي كانت

أكثر شيوعا وانتشارا. وفي بداية التسعينات تم انتهاج سياسة الطب العلاجي لتواجه الامراض الحديثة المرتبطة بنمط وأشكال الحياة الجديدة، بالإضافة إلى إعطاء الاولوية للطب الوقائي في تنفيذ السياسات. وتقدم الدولة جميع التسهيلات للقطاع الخاص للمساهمة في بعض استراتيجيات التنفيذ، ومحاولة ربط المناهج التعليمية الصحية بحاجات المجتمع الصحية.

هـ- ومن خلال الاستعراض لأهم المؤشرات الصحية[1] يتضح التحسن والتطور في الحالة الصحية للسكان. فقد سجل معدل وفيات الرضع انخفاضا ملحوظا (من ١٣٢ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٧٠ الى ٢٨ في عام ١٩٩٨). كما تم تسجيل انخفاض كبير في معدل وفيات الاطفال دون الخمس سنوات اذ انخفض من ١٦٤ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٧٠ الى ٣٢ في عام ١٩٩٨. وانخفض معدل وفيات الامهات من ٤٨٥ وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام ١٩٧٠ الى ٩٥ في عام ١٩٩٨، ومعدل الوفيات الخام من ١٥,٦ بالالف في نهاية الستينات إلى حوالي ٤ بالالف في النصف الثاني من التسعينات. ومن الثابت أن هذا الانخفاض في معدل الوفيات قد انعكس بشكل ايجابي على معدل توقع الحياة عند الولادة، حيث أنه ارتفع من ٥٨,٢ سنة للذكور و٦٠,٦ سنة للاناث في عام ١٩٧٠ الى ٦٨,٠ سنة للذكور و٦٩,٥ سنة للاناث عام ١٩٩٨.

و- أما بالنسبة لتطور أعداد القوى العاملة في المجال الصحي فقد ازداد[2] عدد الأطباء الإجمالي من ١٦٢٣ طبيبا في عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٨٨٨ طبيبا في عام ١٩٩٨، وازداد عدد الممرضات من ١٤٠١ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٥٠٠ في عام ١٩٩٨، كما ازداد عدد القابلات من ٥٦٦ قابلة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٦٧٢ قابلة في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى هبوط مؤشر عدد السكان لكل طبيب من ٣٨٥٦ في عام ١٩٧٠ إلى ٧٤٧ في عام ١٩٩٨، وإلى هبوط مؤشر عدد السكان لكل عنصر تمريض من ٤٥٠٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٠ في عام ١٩٩٨، وإلى هبوط مؤشر عدد النساء في سن الانجاب (١٥-٤٥سنة) لكل قابلة من ٢٩٧٠ في عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٣ في عام ١٩٩٨.

بالإضافة لذلك، ارتفع[3] عدد أطباء الأسنان من ٣٧٦ في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٤٧٣ في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى انخفاض مؤشر عدد السكان لكل طبيب اسنان من ١٦٧٦٧ في عام ١٩٧٠ إلى ١٤٨٩ في عام ١٩٩٨. وارتفع عدد الصيادلة من ٨٥٠ إلى ٧٩٣٦ صيدليا خلال نفس الفترة، مما أدى إلى انخفاض مؤشر عدد السكان لكل صيدلي من ٧٤١٧ في عام ١٩٧٠ إلى ١٩٦٥ في عام ١٩٩٨. وترافق هذا الازدياد أيضا مع الازدياد في عدد الأطباء الاختصاصيين من كافة الاختصاصات بما فيها الاختصاصات الدقيقة. وقد انعكس هذا التطور بشكل إيجابي على حجم الخدمات المقدمة ونوعيتها من جهة، وعلى المؤشرات الصحية العامة كمعدل الوفيات ونسب المراضة. كما ازداد عدد المساعدين الصحيين كالممرضات والقابلات والعناصر الصحية الأخرى المساعدة بشكل كبير. وقد انعكس هذا إيجابيا في ازدياد نسبة الولادات على أيدي مدربة، إذ ارتفعت من ٣٥% في عام ١٩٧٨ إلى ٨٣% في عام ١٩٩٨.

ز- إن الزيادات في عدد القوى العاملة في القطاع الصحي -بمختلف فئاتها- تناسبت تماما مع التطوير الذي تم في البنى التحتية -أي في المباني والتجهيزات- حيث تم تطوير الطب العلاجي ومخابر الصحة العامة والطوارئ والإسعاف، وجرى توسع كبير في الصناعات الدوائية، وترافق ذلك مع تطوير الأجهزة الإدارية والتخطيطية على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، تم إحداث مستشفيات جديدة، وتطوير أجهزة

---

[1] - دراسة صحة الأم والطفل ١٩٩٤ واحصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠،١٩٩٨).

[2] ورقة عمل حول الصحة والسكان -وزارة الصحة (١٩٩٨).

[3] احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠،١٩٩٨).

ومعدات المشافي القائمة، مما أدى إلى زيادة عدد أسـوة المشافي والمصحات الحكومية[1] من ٥٠٢٠ سريرا في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٨٨٢ سريرا في عام ١٩٩٧. وهذا ما جعل مؤشر عدد السكان للسرير الواحد يبلغ ٨٣٢ في عام ١٩٩٨ بعد أن كان ١٠٠٧ في عام ١٩٧٠، ويعتبر هذا من المؤشرات الصحية الجيدة قياسا بدول العالم والدول المجاورة. ويضاف إلى ذلك ارتفاع عدد المشافي التابعة للقطاع الخاص من ٤٩ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٥ مشفى في عام ١٩٩٨، حيث ارتفع عدد الأسرة فيها من ١١٩٦ في عام ١٩٧٠ إلى ٥١٧٧ سريرا في عام ١٩٩٨، وهو رقم يساوي نصف عدد أسرة مشافي القطاع الحكومي، مما يدل على مساهمة القطاع الخاص بتقديم خدمات علاجية عديدة للمواطنين. وإن نظام الروابط الفنية والادارية (نظام الاحالة) الذي يعمل على تعميمه بين المستويات الصحية المختلفة الأولية منها أو الثانوية أو الثالثية ينعكس إيجابا على مستوى الخدمة الصحية.

ح- أما بالنسبة لمنظومة الإسعاف - وهي منظومة حديثة ومتطورة تعنى بالحالات الاسعافية والطوارئ - فقد ارتفع عددها من ٣٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٢٣ سيارة اسعاف متوزعة في المدن الرئيسية والريف كافة. وأما بالنسبة للمراكز الطبية العلاجية التخصصية (مراكز علاج الأورام، مشافي العيون، مشافي الكلية، وغيرها) فتقع في المدن الكبرى كدمشق وحلب. وهذا ينطبق على كافة الاختصاصات الدقيقة كاختصاص معالجة الأورام، التشريح المرضي، ...الخ.

ط- لقد تم التأكيد على أهمية الاستثمار في الصحة منذ بدء وضع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة والإقرار بالارتباط الكامل بين الصحة والتنمية. وبلغت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي الصحي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي العام ٣,٢٣%في عام ١٩٩٨، وهذا خاص بوزارة الصحة ومؤسساتها فقط. وإذا أضفنا ما يتم إنفاقه على القطاع الصحي الحكومي كله -وخاصة وزارة التعليم العالي- تصل النسبة إلى أكثر من ٤,٥%، وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة ببقية الدول النامية -وخصوصا بالنسبة لدول الشرق الأوسط- باستثناء الدول الغنية بالنفط. وانعكس النمو الحاصل -خصوصا في السنوات الأخيرة- في الموازنة المخصصة للنشاط الصحي بشكل إيجابي على المؤشرات الصحية المختلفة للسكان.

## ٥-١-٢- الوسائل والاساليب المستخدمة في تطوير الواقع الصحي:

تحقيقا للسياسات الصحية الوطنية و-خصوصا في مجال مجانية الخدمات- كان لابد من تطوير البنى التحتية، وتطوير القوى البشرية، وزيادة عددها بحيث تتناسب مع الزيادة السكانية من جهة ومع المتطلبات المتطورة لطالبي الخدمات الصحية من جهة اخرى. وفي الواقع، حدث تطور وزيادة سريعة في عدد القوى العاملة في الخدمات الصحية -بشكل عام- (في القطاع الحكومي أو الخاص)، وذلك من خلال التوسع في المؤسسات التعليمية، سواء في وزارة الصحة أو في وزارة التعليم العالي (كليات الطب البشري وطب الاسنان والصيدلة والمعاهد الصحية ومدارس التمريض). وبنفس الوقت، تم التركيز على زيادة وتطوير أماكن تقديم الخدمات على كافة المستويات الصحية : الاولية منها كالمراكز الصحية، أو الثانوية كالعيادات والمراكز التخصصية، أو الثالثية كالمشافي العلاجية. وقد ازداد[2] عدد المراكز الصحية (المستوصفات) من ٢٤٨ مركزا في عام ١٩٧٠ الى ١٠٨٤ مركزا في عام ١٩٩٩. وكذلك ازداد عدد المشافي (الخاصة والعامة) من ٧٨ الى ٣٥٢ مشفى. ويعتبر هذا التطور الملحوظ في البنى التحتية إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق السياسات الصحية. وتركز

[1] احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠،١٩٩٨).

[2] احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠،١٩٩٩)

الدولة على الجانب الكيفي والنوعي سواء للمؤسسات الصحية التي تم تطويرها أو للعاملين فيها، مثل فكرة انشاء مدرسة خاصة بإدارة النظم الصحية، مهمتها الأساسية التأكيد على نوعية ودرجة كفاءة المؤسسات الصحية المختلفة، ورفع سوية الاداء الصحي، وتحسين نوعية الخدمة. وتعتمد هذه الجهود على المؤسسات الحكومية المقدمة للخدمات بمختلف أشكال تبعياتها (وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع). ويساهم القطاع الخاص بتقديم بعض هذه الخدمات، (سواء كانت عيادات أو مشافي أو مستوصفات بما فيها المستوصفات الخيرية)، حيث ازداد عدد المشافي الخاصة[1] من (٤٩) مشفى في عام ١٩٧٠ إلى (٢٨٥) مشفى خاصا في عام ١٩٩٨. كما يقدر حاليا عدد الأطباء العاملين في العيادات الخاصة بحوالي ضعفي العاملين في المؤسسات الصحية الحكومية. ويمارس القطاع الخاص العمل الطبي والصحي معتمدا على وسائل ذات تكلفة عالية في كثير من الأحيان.

ولعل من أهم النقاط التي ميزت السياسات الصحية المتبعة هي التركيز على الجانبين العلاجي والوقائي معا، وإعطائهما كامل الاهتمام اللازم. ويلاحظ تقدم واضح في تحقيق صحة الطفل المعتمدة بالأساس على استخدام الوسائل الوقائية الصحية كاللقاحات وغيرها من الأساليب. إن تجهيز المؤسسات الصحية العلاجية بالمعدات والكوادر كان وما زال أحد الأسس التي يتم بها تنفيذ الخطط الصحية. وقد أعطي الطب الوقائي، بما فيه الوقاية من الأمراض السارية، الأهمية الأولى في قطاع الخدمات الصحية عند إعداد ورسم الخطط الصحية، ويطمح إلى تعميمه كأسلوب لمواجهة الكثير من المشاكل الصحية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن التجربة السورية في ممارسة الطب الوقائي تزداد عمقا يوما بعد يوم، إذ أنها انتقلت من برامج عامودية التنفيذ لمواجهة بعض الأمراض (برنامج مكافحة الملاريا، برنامج مكافحة السل) إلى برامج مندمجة ضمن إطار واحد، هو مفهوم الرعاية الصحية الأولية الذي حقق قفزة كبيرة في نهاية الثمانينات، وذلك بإنشاء مديرية خاصة في وزارة الصحة، ودوائر للرعاية وللطب الوقائي -على مستوى كافة المحافظات- تقوم بتنفيذ استراتيجيات مختلفة للحفاظ على الصحة والوقاية من المرض، دامجة الكثير من البرامج والنشاطات بمفهوم واحد، ومعممة التجربة لتشمل وقاية فئات حساسة أخرى في المجتمع من الأمراض من غير الأطفال (كالأمهات والمسنين واصحاب المهن الخطرة)، مشددة في نشاطاتها على بعض المخاطر الصحية، كظاهرة التدخين والتغذية السيئة والسلوك غير السليم المؤدي للمرض، كما أنها تعاملت ايضا مع فئات حساسة أخرى ضمن مفهوم الصحة المهنية.

ويعتمد إعداد الكادر الطبي والصحي في المؤسسات التعليمية والمهنية (الجامعات أو المدارس أو المعاهد الصحية) على أساليب التعليم الطبي الذي يهيئ للعمل الطبي في ظروف تكنولوجية متقدمة. ويزداد التوجه نحو الاهتمام بتدريس الخطط والبرامج الصحية المعتمدة والمطبقة في أماكن تقديم الخدمة، بغية تمتين العلاقة بين طبيعة المشاكل الصحية للمجتمع المحلي وطرق تعامل الكادر الطبي العامل في هذه المجتمعات، مما يزيد من فاعلية البعد الأكاديمي في تقديم الخدمة، كما يجعل الكادر الصحي المتخرج مهيأ للعمل في المستويات الصحية العليا (المشافي تحديدا)، وفي مختلف أماكن تقديم الخدمة.

### ٥-١-٣- إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية:

إن نظرة متأنية لخريطة الأمراض المنتشرة في سورية تبين تحقيق تقدم صحي كبير فيها بالمقارنة مع الدول النامية. كما تبين أنها تقع بين الدول التي تمر

[1] احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠، ١٩٩٨).

في مرحلة انتقالية باتجاه الدول المتقدمة صحيا، حيث يلاحظ بدء ارتفاع نسب الإصابة بالأمراض المرتبطة بالبيئة والسلوك الانساني والاجتماعي الحديث، وذلك كله حصيلة للتطورات السكانية والصحية والاقتصادية والاجتماعية. وتبقى بعض الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية والماء (كالحمى المالطية والتيفية) من المشاكل الصحية الموجودة في بعض المناطق، وتشكل عبئا صحيا واقتصاديا. ومنذ السبعينات يلاحظ ارتفاع نسب الإصابة بأمراض القلب والأوعية وكذلك بالأورام الخبيثة وهي الأمراض المرتبطة بالأنماط الحديثة للحياة والسلوك الاجتماعي، في حين يلاحظ انخفاض شديد في نسب الأمراض التي تصيب الأطفال والمشمولة ببرنامج التلقيح الوطني (كالتدرن، والسعال الديكي، والكزاز، والدفتريا، وشلل الأطفال، الحصبة). وما زالت إصابة الأطفال بالاسهالات والانتانات التنفسية من الأمراض التي تعاني منها هذه الفئة السكانية الحساسة.

**جدول رقم (٥-١)**

**نسبة التغطية للقاحات الأطفال خلال عام ١٩٩٨**

| | أطفال دون السنة من العمر | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لقاح | الشلل | ثلاثي وشلل | | | التهاب الكبد ب | | | الحصبة | |
| | ب ث ج | صفر | أولى | ثانية | ثالثة | أولى | ثانية | ثالثة | أولى | ثانية |
| إجمالي القطر | ١٠٠ | ٩٣ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٩٧ | ١٠٠ | ٩٩ | ٩١ | ٩٧ | ٩٤ |

وزارة الصحة -برنامج التلقيح الوطني لعام ١٩٩٨

وقد انعكس التطور الحاصل في طبيعة بعض الأمراض -بشكل أوضح- على أهم أسباب الوفيات، إذ أن الاحصائيات تدل على أن الأمراض المستوطنة قد تقلصت حدتها وانخفضت نسبتها من بين أسباب الوفيات من ٨,٤% من جملة الوفيات عام ١٩٦٥ إلى ٥,٧% عام ١٩٩٤، بينما ارتفعت نسبة الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية من ١١% عام ١٩٦٥ إلى ٣٨% عام ١٩٩٨.

وقد ازداد عدد المؤسسات الصحية[1] المنتشرة في الريف والحضر، خصوصا تلك التي تقدم الخدمات الصحية الأساسية، حيث أدى ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد المواطنين لكل مركز صحي من ٢١٧٢٦ مواطنا عام ١٩٦٠ الى ١٦٥٤٠ مواطنا عام ١٩٩٤. وقد حدثت قفزة واضحة في عدد هذه المراكز المنتشرة في الريف، إذ ازداد عددها بمقدار ستة أضعاف خلال عشر سنوات فارتفع عددها من ٥٤ مركزا عام ١٩٨٣ إلى ٣٠٨ في عام ١٩٩٢، في حين ازداد عدد المراكز الصحية بمقدار الضعف في الحضر، إذ ارتفع العدد من ٨٤ إلى ١٦٧. وهذا يدل على تركيز الجهود على نشو هذه المؤسسات في الريف، ومحاولات تقريب الخدمة من المستفيدين منها، وهو أحد أهم العوامل المؤثرة على استخدام المواطنين لها. أما المستشفيات فقد ازدادت من ٧٨ مشفى في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٢ مشفى في عام ١٩٩٨ معظمها يتركز في المدن الكبيرة.

وقد دلت الدراسات[2] مؤخرا على أن نسبة السكان الذين عليهم أن يقطعوا أكثر من (٣٠) دقيقة للوصول إلى أية مؤسسة صحية (عامة أو خاصة) هي

[1] احصاءات وزارة الصحة (١٩٦٠،١٩٩٢،١٩٩٤،١٩٩٨).

[2] وزارة الصحة -دراسة المسح متعدد المؤشرات ١٩٩٦.

أقل في الحضر منها في الريف أو في المناطق المحيطة بالمدن.

### ٥-١-٤- الارتباط بين مستويات التعليم وصحة المرأة:

إن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة سهل عملية اندماجها في عملية التنمية وانعكس بشكل إيجابي على معدلات التنمية البشرية، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة العاملة في القطاع الحكومي ٣٠% في عام ١٩٩٧. وأدى هذا إلى توسيع قاعدة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، سواء بإجراء الفحص الطبي البدني للراغبات بالعمل لدى الدولة، أو من خلال تقديم الاسعافات الأولية اللازمة عند الإصابة بإصابات العمل، وكذلك تقديم الخدمات الوقائية اللازمة لوقاية المرأة العاملة من المخاطر المهنية التي قد تتعرض لها، بما في ذلك التثقيف الصحي اللازم، خصوصا للعاملات في المهن الصناعية والزراعية وتربية الحيوان. واعتبر ارتفاع مستوى التعليم وجهود محو الأمية -بشكل خاص بين النساء- من أهم العوامل[١] التي أدت إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية لدى المرأة من (٧,٥) من عام ١٩٧٨ إلى (٣,٧) طفلا في عام ١٩٩٨. كما أدى الارتفاع في مستويات التعليم، وبالتالي ارتفاع الوعي الصحي إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات والرضع، وارتفاع معدل توقع الحياة عند الولادة (انظر المؤشرات في الفقرة ٥-١-١). وانعكس هذا إيجابيا وبأشكال غير مباشرة على التنمية البشرية.

## ٥-٢- التغذية والتنمية البشرية:

### ٥-٢-١- الوضع الغذائي في سورية:

تضمنت الخطط الانمائية الخمسية المتتالية العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنهوض بالحالة التغذوية في سورية، وهدفت إلى ضمان حصول الأسرة على إمدادات غذائية مأمونة تكفي لتلبية احتياجاتها، وبحيث تتوفر لكل أسرة المعارف والقدرات اللازمة للإنتاج أو شراء احتياجاتها من الأغذية بشكل مباشر.

وتعتبر سورية من الدول العربية التي قطعت شوطا كبيرا على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الغذائية الزراعية، إذ حققت اكتفاءا ذاتيا من الحبوب والبقول والخضراوات والفواكه وإنتاج البيض والدواجن. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في الميزان السلعي للمحاصيل الزراعية ١٠٠% لعام ١٩٩٣ بالنسبة للبقول والخضراوات والفواكه (العدس، الحمص، الفول، الفاصولياء، ملفوف، بطاطا، سمسم، الذرة، الحمضيات، المشمش،....)، وكذلك بالنسبة للبيض والدواجن.

ومن الملاحظ، أنه رغم الاكتفاء الذاتي الجيد بالنسبة لمعظم الأغذية الزراعية، ووجود إنتاج فائض من أغذية الطاقة التي تنتمي إلى فئة الكربوهيدرات، فإن الانتاج المحلي من أغذية الطاقة التي تنتمي إلى فئة الدسم والدهون غير كاف، مما يستدعي استيرادها، خصوصا الزيوت المهدرجة والزبدة والسمن، رغم أن إنتاج ثمرة الزيتون وصل في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من نصف مليون طن.

[١] دراسة مسح الأم والطفل ١٩٩٤.

وفيما يخص الأغذية البروتينيــة المحتــوى، يوجد نقص في اللحوم الحمراء، إذ استوردت ســـورية في عام ١٩٩٣ ما يقارب من نصف احتياجاتـــها (٥٣) ألف طن من هذه المادة. وقد تم تدارك ذلك في السنوات اللاحقة حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء مـــن (١٢٦) الف طن عام ١٩٩٣ إلى (١٦١) ألف طن عام ١٩٩٤، مما أدى إلى تقليص الكميات المستوردة بنسـبة كبـيرة جدا. أما بالنسبة للحوم البيضاء فإن هناك اكتفاء واضحا في لحوم الدواجن، إذ بلغ الإنتاج (٧٥) الف طن سنويا. أما لحوم الأسماك فهي مستوردة في معظمـــها إذ يتـم استيراد أكثر من (١٦٠) طنا سنويا لإشباع الطلب.

بالرغم من وجود اكتفاء محلـــي فـــي إنتـــاج الحليب وهو من المواد الغذائية الأساسية والذي بلغ فـي السنوات الأخيرة (١,٢) مليون طن سنويا، فإن ســورية تستورد أكثر من (٣٠) ألف طن من الحليب المجفـــف سنويا وبشكل خاص لتغذيـــة الأطفـــال أو لأغــراض صناعية، نظرا لعدم قيام نشاط صناعي فـــي ســـورية لتحويل الحليب الحيواني السائل الفـــائض فـــي بعــض فصول السنة إلى حليب مجفف.

## ٥-٢-٢- وضع المغذيات الدقيقة للفرد السوري:

لقد أصبح من الثابت علميا اليوم أن ضعـــف النمو عند الطفل خاصة، وعند الإنسان عامة، لايعـــود فحسب إلى نقص البروتين والطاقة، وإنما ايضا نتيجـــة لعدم تناول كميات كافية من المعادن الحيوية (الحديـــد، اليود....) والفيتامينات مثل الفيتامين A. إن الكمية التي يحتاجها الجسم يوميا من هذه المعادن ضئيلة جدا، لذلـك سميت بالمغذيات الدقيقة، ولكنـــها ضروريـــة لتنظيـم العمليات الحيوية في الجسم والتي تـــؤدي إلـــى النمـــو والنشاط والتطور.

وقد أجري في سورية عدد مـــن الدراسـات اللازمة لتحديد درجة العوز لبعـــض هـــذه المغذيـات أهمها:

أ- المسح الوطني في عام ١٩٩٠ الــذي نفذتـــه وزارة الصحة بالتعاون مع المكتب المركـــزي للاحصـــاء لتقويم انتشار عوز اليود. فقد أظهر هذا المسح نسب إصابة بالسلعة الدرقية (أحد أهـم أعــراض نقـص اليود). كما أظهر المســـح أيضـــا ارتفـــاع نسـبة المصابات من الإناث قياسا للذكور. وكذلك ارتفـــاع نسب الإصابة وانتشارها في مناطق جغرافية محددة، خصوصا تلك المناطق ذات الهطول المطري العـالي والمرتفعة عن سطح البحر. ونتيجة لأهميـــة هـــذه المشكلة وانعكاســـاتها الصحيـــة المباشـــرة وغـــير المباشرة فقد قامت سورية بإدخال هذه المـــادة فـــي الملح منذ بداية التسعينات.

ب- أما بالنسبة لظاهرة فقر الدم بعوز مادة الحديد التـي تعتبر ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، خصوصا فـــي بلدان العالم النامي، وبالأخص بين النساء فـــي ســن الانجاب والاطفال، فقد أشارت الدراســـة الميدانيـة التي أجرتها وزارة الصحة في سورية -فـــي عـام ١٩٩٦ بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصــــاء- حول هذه الظاهرة إلى خطورتـــها المباشـــرة علـــى الصحة، ومدى ارتباطها بالحالة الاقتصادية للاســـرة والنمط الغذائي، وانعكاسها على قدرة الافراد علـــى العمل والقيـــام بالنشـــاطات الفيزيائيـــة المختلفـــة. وأظهرت هذه الدراسة أن (٢٧,٥%) من الأطفـــال في سورية يعانون من هـــذه الظـــاهرة وبدرجـــات مختلفة، وهي أشد انتشارا بين أطفال الريف قياســـا لأطفال الحضر (٣٩,٩% مقابل ١٩,٧%). أما عـــن حجم هذه المشكلة بين النساء في سن الانجاب، فقـــد أشارت نتائج هذه الدراسة الى حدة انتشـــارها بيـــن النساء السوريات، اذ بلغـــت (٤٠,٥%) وبدرجـــات مختلفة. وكان حوالي نصف النساء الريفيات يعـــانين

من هذه الظاهرة (٥١%) في حين بلغت نسبة إصابة نساء الحضر (٣٢,١%) .

وتشير الدراسة أيضا الى ارتباط انتشار هذه الظاهرة بالعادات الغذائية، كعدم تناول اللحوم أو الخضار النيئة، وعادة تناول الشاي بكثرة مع الطعام او بعده مباشرة. كما تشير الى أن نقص تناول البروتين المتوفر في اللحوم الحمراء هو السبب الاساسي لانتشارها. وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، ومن المشاهدات السريرية لهذه الظاهرة، فإنه يجري النظر بجدية إلى مسألة إدخال الحديد في الغذاء عن طريق دقيق القمح (الطحين) .

جـ- كما أجرت وزارة الصحة في عام ١٩٩٧ - بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء- دراسة للتحري عن عوز الفيتامين A بين الأطفال في سورية، حيث خلصت إلى أن حجم هذه الظاهرة قياسا مع دول وبلدان العالم النامي الاخرى ليس كبيرا. فقد أثبتت نتائج هذه الدراسة نسبة انتشار بلغت مخبريا (٨,٧%) من أطفال العينة، وهي بحسب لوائح منظمة الصحة العالمية تظهر انتشارا خفيفا لظاهرة عوز الفيتامين A بسورية، وهي أقل انتشارا في الحضر منه في الريف (٧,٢% مقابل١٠,٢%).

ومن المعروف أن نقص الفيتامين A بين الاطفال يؤدي إلى نسب عالية من المراضة والوفيات، خصوصا عند الاصابة بأمراض الطفولة الخطيرة كالحصبة، وقد يؤدي أحياناً إلى عمى الاطفال. وانطلاقا من خطورة هذه الظاهرة عالميا، ونتيجة لالتزام سورية من خلال المؤتمر الدولي للتغذية ١٩٩٢، ومؤتمر القمة من أجل الاطفال ١٩٩٠، فقد جرت مكافحة هذه الظاهرة رغم قلة انتشارها في سورية، حيث يتم تزويد المناطق التي تنتشر فيها هذه الظاهرة بكبسولات خاصة تحوي مادة الفيتامين A يتناولها الطفل أثناء تناوله للقاح.

### ٥-٢-٣- سلامة الاغذية وتأثيرها على الحالة التغذوية للفرد:

إن تأمين الأغذية المأمونة من الامور الهامة التي تساعد على تحسين الحالة التغذوية للمجتمع. ويجب أن لا تشكل الاغذية تهديدا لصحة المستهلك بسبب التلوث الكيميائي والبيولوجي أو أي ملوثات أخرى. لذا فان الرقابة على جودة الاغذية وسلامتها يعتبر أمرا جوهريا للمحافظة على الاغذية في مراحل الانتاج وحتى وصولها الى المستهلك. أما بالنسبة لسلامة مياه الشرب فهي من اكثر العوامل البيئية أهمية في وقاية الناس من الامراض السارية، خاصة الاسهال الذي يعتبر من أكثر المشكلات الصحية انتشارا عند الاطفال الصغار، لاسيما في المناطق الريفية.

ومن أجل حماية المستهلك للاغذية المختلفة وضمان الجودة في المستحضر الغذائي سواء كان زراعيا أو صناعيا، تم وضع عدد من التوجهات، من أهمها:

- التشدد في مراقبة المواد الغذائية أثناء الانتاج أو الاستيراد أو التخزين أو التسويق أو الاستعمال.
- وضع المواصفات الغذائية التي تؤمن الحد الاقصى من الامان خصوصا في الاغذية المتناولة من قبل فئات اجتماعية حساسة كالمسنين والاطفال والنساء الحوامل، والالتزام بها.
- اعتماد سياسات محلية خاصة بتغليف وتعليب وتشعيع الغذاء ونقله وتوزيعه.
- اعتماد سياسة خاصة باستخدام المواد الكيماوية في الاغذية وضرورة الاعتماد على البدائل الطبيعية.
- تطوير القدرات والكفاءات والكوادر المدربة في مجال مراقبة الأغذية، وتوفير التجهيزات اللازمة لتطوير الامكانات المخبرية وكفاءة المراقبة الغذائية.

- توحيد الجهات الوطنية المسؤولة عن ضبط جـــودة الغذاء بجهة واحدة، والتي من صلاحياتـــها منـــح شارة مطابقة المادة الغذائيـــة للمواصفـــة النـــافذة، والذي يعتبر من أهم الاجراءات الواجب اتخاذهـــا لحماية المستهلك وضمان جودة الغذاء.

# الفصل السادس

# البيئة والخدمات الأساسية والتنمية البشرية

## ٦-١- البيئة والتنمية البشرية:

### ٦-١-١-الإدارة البيئية والتنمية البشرية:

أحدثت في سورية وزارة مستقلة خاصة بشؤون البيئة، التي أصبحت شرطا ضروريا للتنمية المستدامة. ومنذ أوائل التسعينات وضعت برامج تنفيذية لإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، كما تخضع بعض المشروعات التنموية لتقييم بيئي، وإذا كان تحسين الوضع البيئي والإدارة البيئية المتكاملة، يشكلان هدفين أساسيين للسياسات البيئية، فإن هذه السياسات، ما زالت غامضة وغير محددة، ويجري العمل حاليا على وضع مشروع قانون بيئي عام، يأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاتفاقات الدولية في مجال حماية البيئة، والواقع البيئي في سورية والعوامل المؤثرة فيه.

وأحدث المجلس الأعلى لسلامة البيئة ليكون مسؤولا عن رسم السياسة الوطنية البيئية وتنسيق فعاليات الإدارة البيئية ضمن الإطار الحكومي، والقوانين البيئية والاتفاقيات الدولية، ونوعية المياه، ونوعية الهواء، وإنتاج الطاقة والنشاطات الصناعية، وحماية التربة، وحماية التنوع الحيوي، والوعي والتثقيف البيئي، والمشاركة الشعبية، والسلامة من الكيماويات الخطرة، وإدارة المناطق الساحلية، والبيئة الحضرية، وإدارة الموارد البشرية والطبيعية. وتتولى وزارة الدولة لشؤون البيئة صياغة السياسات البيئية والتنسيق بين القطاعات والقيام بالبحوث ووضع الأنظمة، كما يرتبط بوزير البيئة مركز للأبحاث العلمية والبيئية.

أحدثت الوزارة مديريات للبيئة على مستوى الأحواض المائية السبعة (بردى والأعوج، العاصي، الساحل، البادية، قويق، الفرات، اليرموك)، من مهامها متابعة تطبيق السياسات والبرامج التي تضعها الوزارة وتقر من قبل المجلس الأعلى لسلامة البيئة.

إن السياسات والخطط البيئية إضافة إلى المعايير التي يتم تحديدها تهدف إلى ضمان سلامة وصحة المواطنين، وقد شكل الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها عصب هذه الخطط والسياسات، وعليه فإن الهدفين الأساسيين للسياسات البيئية في سوريا هما:

- تنمية الموارد البشرية.
- تنمية الموارد الطبيعية.

### ٦-١-٢- تحديات البيئة ومحددات ومقيدات الوصول إلى بيئة نظيفة:

**أ- المشاكل البيئية ذات الأولوية في سورية وانعكاسها على التنمية البشرية:**

تم تحديد عدد من المشاكل البيئية ذات الأولوية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي المتمثل بالأحواض المائية، وتتلخص بما يلي:

- توحيد الجهات الوطنية المسؤولة عن ضبط جـــودة الغذاء بجهة واحدة، والتي من صلاحياتـــها منـــح شارة مطابقة المادة الغذائيـــة للمواصفـــة النـــافذة، والذي يعتبر من أهم الاجراءات الواجب اتخاذهـــا لحماية المستهلك وضمان جودة الغذاء.

■ **تدهور التربة:** تبلغ مساحة سوريا ١٨,٥١ مليون هكتار موزعة كما يلي:

٦,١٥ مليون هكتار أراضى زراعية (٣٣%) من المساحة الإجمالية.
٨,٢ مليون هكتار مراعي.
٠,٤ مليون هكتار غابات.
٣,٧٦ مليون هكتار أراضي صخرية غير قابلة للزراعة.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة ٥,٧٢ مليون هكتار عام ١٩٩٦. وتشكل الأراضي المروية ١٧,٥% من مساحة الأراضي الزراعية. ويؤثر تدهور الأراضي الزراعية بشكل مباشر على التنمية البشرية حيث يؤدي خروج الأراضي الزراعية من الزراعة -بدرجة أو بأخرى- إلى نقص في إمدادات الغذاء مما يشكل ضغطاً على أراضٍ أخرى، وداعياً إلى اللجوء إلى الاستيراد عوضاً عن الاعتماد على الذات. ويوضح الجدول التالي مساحة الأراضي ذات التربة المتدهورة.

**جدول رقم (٦-١)**

**مساحة الأراضي ذات التربة المتدهورة**

| نمط تدهور الأراضي | درجة التدهور بالهكتار | | | |
|---|---|---|---|---|
| | خفيف | متوسط | شديد | المجموع |
| التعرية المائية (فقدان التربة السطحية) | ٩٠٢ | ١٢٧ | ٢٩ | ١٠٥٨ |
| التعرية الريحية (فقدان التربة السطحية) | ١٢١٠ | ٣٨٠ | ٣٠ | ١٦٢٠ |
| تراكم الرمال | ١١ | ٢٦٧ | ١٣٠ | ٤٠٨ |
| التملح | ١٥ | ٢٠ | ٩٠ | ١٢٥ |
| المجموع | ٢١٣٨ | ٧٩٤ | ٢٧٩ | ٣٢٠٠ |

يشير مصطلح تدهور الأراضي أو التربة إلى الخسارة الكلية أو الجزئية للقدرة الانتاجية لمساحة معينة من الأرض نتيجة للتعرية أو التملح أو الغمر بالماء أو استنفاذ العناصر المغذية للنبات أو تخرب بنية التربة أو التلوث.

ومن أهم أسباب تدهور التربة الاستعمال غير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى القضاء على الغطاء النباتي: مثل الرعي الجائر، وأساليب الزراعة غير الصحيحة، وقطع الغابات وحرقها، وعدم الاستخدام الأمثل للري مما يؤدي إلى الغمر بالماء والتملح. وتتمثل نتائج هذا التدهور بحت ريحي ومائي وفقدان خصوبة التربة. وهذا كله يؤدي إلى غلال اقل ومداخيل أقل من الزراعة.

وتعد التعرية الريحية مسؤولة عن ٧٣% من تدهور التربة. وهذه التعرية ناجمة عن إزالة الغطاء النباتي من أجل زراعة الأرض (وخاصة في بادية الشام) وعن الرعي الجائر وإزالة الأحراج.

وقد أوضح المسح الذي أجري عام ١٩٨٤ وشمل مساحة ٤,٢ مليون هكتار بأن النباتات المعمرة التي كانت تغطي جزءاً من مساحة تلك الأرض وتوفر المرعى الجيد للماشية قد تراجعت الآن وحل محل البعض منها نبات غير صالح للرعي.

وأدت الحرائق والقطع من أشجار الغابات إلى تدهور هذه الغابات، حيث دمرت الحرائق أجزاء منها. وتم قطع بعض المساحات من الغابات لتحويلها إلى أرض زراعية، بالاضافة إلى الاستخدام الجائر من قبل البدو الرحل وخاصة رعي الماعز الجائر للغابات.

كما يؤدي استخدام مياه الري بدون صرف كاف أحياناً إلى رفع مستوى المياه الجوفية، وتراكم الأملاح في الأراضي المروية. وهذه مشكلة خاصة في حوض الفرات حيث بيّن آخر مسح أجري في السبعينات أن هناك ملوحة غير مرغوبة في بعض ترب المنطقة المدروسة والتي مساحتها ١٢٣٠٠٠هكتاراً. فإذا استخدمت كميات مفرطة من مياه الري في ري الارض بدون صرف كاف ارتفع مستوى الملوحة في التربة ارتفاعاً مضطرداً، وخاصة عندما يجتمع استخدام مياه ذات نوعية رديئة مع معدلات تبخر عالية في فصول الصيف الجافة والحارة. ويمكن أن يؤدي تراكم الأملاح في منطقة الجذور إلى الحد من نمو المحاصيل أو منع هذا النمو، وبذلك ينخفض الانتاج. هذا ما يحدث بصورة خاصة في جزء من الأراضي المروية في حوض الفرات وفي السهول المنخفضة لنهر الفرات والسهول المروية من نهر الخابور وفي منطقة الغاب. ويعود السبب في ذلك إلى بعض الحالات من الصرف غير الصحيح لمياه الري، وأنظمة الصرف غير المصانة بشكل جيد، وقنوات الري، وأساليب الري السيئة، والمياه ذات النوعية السيئة (بسبب الملوحة).

إن حلول هذه المشاكل تتمثل في تحسين أساليب الزراعة وطرق إدارة الموارد، وذلك عن طريق زيادة كفاءة استخدام المياه، وتطوير أساليب الري (الري بالرذاذ أو بالتنقيط بدلاً من الري بالغمر)، وتصميم أفضل للصرف، وصيانة افضل للأنظمة، وتصويل المناطق المملحة وتصريفها، وزراعة المحاصيل التي تتحمل الملوحة.

ومن جهة أخرى، يسهم في تعرية التربة الناجمة عن المياه مجموعة من العوامل الطبيعية، مثل المنحدرات الشديدة، وغطاء التربة الرقيق، ومعدلات الهطول العالية (٨٠٠-١٥٠٠مم سنوياً) والعواصف المتكررة. كما أن حرائق الغابات التي تحدث أحياناً تزيد من حدة هذه المشكلة.

وتساهم الصناعة بتلوث الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن الصناعية نتيجة الرمي غير النظامي للنفايات الصناعية الصلبة والمياه العادمة الصناعية، وإسقاطات الانبعاثات الغازية (من معامل الاسمنت مثلاً). وعلى هذا النحو، فقد تأثرت بالتلوث بعض المناطق القريبة من مصفاة حمص وأجزاء من الغوطة حول دمشق. ويمكن أن يكون التلوث خطراً على الصحة إذا زرعت النباتات التي يستهلكها الإنسان في ترب ملوثة أو إذا تسربت ملوثات مثل الأسمدة والمعادن الثقيلة إلى المياه الجوفية التي تستعمل للري والشرب. وتختلف الأخطار الصحية الناجمة عن تلوث التربة حسب نوع الملوثات وتراكيزها في التربة وتوافرها البيولوجي.

وتعتبر الزراعة المصدر الأساسي لوجود النترات والفوسفات في مياه الشرب، وينتج ذلك عن تسرب المخصبات عبر التربة إلى مصادر المياه. ومن أجل تجنب حدوث ذلك يتبع ما يلي: الاستخدام الحذر والمناسب للأسمدة (العضوية وغير العضوية)، وعدم استخدامها بكمية تزيد عن حاجة المحاصيل، ومراقبة خصوبة التربة والمحاصيل، والتأكد من استخدام الأسمدة في الفترات التي يمكن للمحاصيل الاستفادة منها، وإجراء دراسة لإقامة مناطق تعرف بالمناطق الحساسة للنترات والفوسفات وهي المناطق التي تحوي مياهها السطحية أو الجوفية تراكيز عالية من النترات والفوسفات، وتحديد كمية الأسمدة التي يجب استخدامها وتطبيقها في المناطق الحساسة للنترات والفوسفات.

- **تلوث الموارد المائية واستنفاذها:** إن إدارة الطلب على المياه هي الحل الأنسب لتقليل التأثيرات الناتجة عن زيادة المتطلبات المائية وتدهورها واستنفاذها.

وتحتل قضية تلوث المياه في سورية أهمية خاصة، حيث تعزى هذه المشكلة في جزء منها إلى استنفاذ المصادر المائية، فمثلاً عند تناقص جريان الأنهار يصبح تأثير عامل التمديد فيها ضعيفاً، وبذلك يصل التلوث فيها إلى نقطة حرجة. وتزداد الملوحة وتركيز بعض الملوثات كالكيماويات الزراعية في حال تناقص منسوب المياه الجوفية.

ويعتبر تلوث المياه السطحية مشكلة عامة في العالم، وفي سورية فإن تلوث المياه السطحية يكاد يكون في مناطق محدودة. ويعود السبب الرئيسي في هذا التلوث إلى مياه الصرف الصحي والمياه الصناعية ومياه الصرف الزراعي غير المعالجة والتي تصب في مجرى الأنهار. وتجري معالجة هذه المشكلة من خلال مشاريع الصرف الصحي بما في ذلك محطات المعالجة.

- **نوعية الهواء:** تشير نتائج المراقبة المحدودة التي أجريت في بعض المدن الرئيسية إلى أن نوعية الهواء غير جيدة في بعض المناطق المزدحمة بالمرور ضمن المدن الكبيرة، وتشكل حركة المرور مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في دمشق وحلب، أما في حمص وبانياس وطرطوس فإن تلوث الهواء ناجم عن الصناعات.

وتعود أسباب تدهور نوعية الهواء في بعض المواقع من المدن وحول المناطق الصناعية في سورية إلى ما يلي: الانبعاثات الصادرة عن وسائل النقل، وحرق الفيول من قبل بعض الصناعات ووسائل التدفئة المنزلية، والصناعات الملوثة التي لايتم التحكم بالتلوث الناجم عنها بشكل كامل.

وتعتبر الانبعاثات الناتجة عن عوادم وسائل النقل وبعض الصناعات أهم المصادر لغازات أكسيد الآزوت في سورية.

كما تعتبر محطات توليد الطاقة والصناعة التي تستخدم الفيول الحاوي على ٣% كبريت أو المازوت الحاوي على ٠,٧-١,٥% كبريت من أهم مصادر غاز ثاني أكسيد الكبريت.

وتعتبر السيارات ووسائل التدفئة المنزلية التقليدية المصادر الأساسية لغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الاحتراق غير الكامل للوقود. ويرتفع تركيز الجزيئات العالقة في الهواء في المناطق المحيطة ببعض الصناعات كالاسمنت.

- **التخلص غير النظامي من النفايات الصلبة:** يتم رمي القسم الأكبر من النفايات التي يتم جمعها والتي قدرت بحوالي ٥٠٠٠ طن/يوم في مكبات خارج حدود المدن. وفي معظم الحالات لايوجد أي فصل أو معالجة للنفايات الصناعية الخطرة أو النفايات الطبية. وتقوم محافظة دمشق بفرز النفايات الطبية، ويتم التخلص منها بالحرق في محارق خاصة تم تركيبها في معمل القمامة بدمشق.

- **المناطق العشوائية:** تؤثر مناطق السكن العشوائي في المناطق المحيطة بالمدن وخاصة في دمشق وحلب في نوعية الحياة الحضرية حيث تتصف هذه المناطق عادة بالازدحام ونوعية الهواء غير الجيدة، وعدم توفر شبكات مناسبة للصرف الصحي أو شبكات مياه الشرب.

ويمكن استقراء انعكاس هذه المشاكل على الإنسان من حيث قلة الانتاج الزراعي الناتج عن تدهور

التربة ، وندرة المياه وأثرها على الصحة العامة والتنمية في آن معاً، وتدهور الحالة الصحية نتيجة ارتفاع نسب تلوث الهواء وخاصة في المدن الرئيسية، والآثار الاجتماعية الناجمة عن تشكل مناطق السكن العشوائي.

**ب- أولويات العمل البيئي في سورية:**

تمت دراسة المسببات والصيغ الممكنة والمحتملة للتدهور البيئي بهدف وضع الحلول وأولويات التدخل لمعالجة هذه المشاكل، والتي تتمثل ببناء القدرات الوطنية للبيئة في سورية، ورفع مستوى الإدارات البيئية في القطاعات التنموية المختلفة، وإدخال الاستثمارات البيئية وإعطائها الأولوية، وإعداد برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإقامة مراكز لإدارة نوعية الهواء في مراكز المدن الرئيسية.

**جـ- المواصفات الوطنية البيئية ومقارنتها مع المواصفات الدولية:**

حتى تتمكن المؤسسات البيئية من متابعة أعمال المراقبة والإدارة البيئية للمنشآت، كان لابد من تحديد معايير وطنية مبنية على أسس متوازنة تضمن تنفيذها بما يتلاءم مع مستويات الدخل وتكاليف تطبيق هذه المعايير، آخذة بعين الاعتبار التوجهات الدولية التي يفرضها تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية، والمؤشرات المحددة من قبل منظمة الصحة الدولية، والمبنية على أساس دراسات حول قدرة تحمل الإنسان لمختلف انواع الملوثات.

وقد تم إعداد ثلاثة معايير رئيسية، وهي: الهواء، المياه الصناعية المصروفة للشبكة العامة.

**د- التحكم المتكامل بالتلوث -منهجية للوصول إلى بيئة نظيفة:**

تعتبر الموارد البيئية ذات طبيعة حساسة، وهناك عدد من المؤثرات الخارجية تؤثر عليها بطريقة أو بأخرى. وتختلف هذه المؤثرات حسب الموقع والمنطقة، ويمكن أن تؤثر على نوعية وكمية الموارد بما فيها التأثير على الإنسان. وانطلاقاً من التكامل بين الأبعاد البيئية المختلفة وترابطها بشكل وثيق اصبح التوجه الآن نحو إيجاد حلول متكاملة للمشاكل البيئية تضمن سلامة التطبيق، وتحقيق المشاركة من كافة القطاعات والجهات في مواجهة التدهور البيئي. فلا يمكن التصدي لمشكلة الصرف الصحي بإنشاء محطات المعالجة فقط، وإنما يجب تهيئة كادر مدرب على إدارتها ومراقبة نوعية المياه القادمة إلى المحطة، إضافة إلى التنسيق مع القطاعات الصناعية لعدم صرف نفاياتها الطبيعية إلى ألمجرور الذي يصب في المحطة لمنع التأثير على عملها.

كما أن معالجة مشكلة تلوث المياه لوحدها لا تنهي مشاكل تلوث التربة من الصرف الصحي وتلوث الموارد المائية، إذ يمكن لهذه الموارد أن تتلوث من المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية إذا استخدمت بشكل غير مرشد في الزراعة. هذه الأسباب مجتمعة حدت بالجهات البيئية المعنية إلى إيجاد طرق تضمن نجاح عمليات حماية البيئة، والحد من التدهور البيئي، والوصول إلى نتائج مقبولة وذلك عن طريق نظام التحكم المتكامل للتلوث. وإذا أخذنا المياه كمثال لتطبيق نظام الإدارة المتكامل فإننا نجد حسب ما ورد في الأجندة /٢١/ إن هناك سبعة برامج إدارة للمياه يمكن أن تقترح لمعالجة مشكلة تلوث المياه وهي:

الإدارة والتنمية المتكاملة للموارد المائية، وتقويم الموارد المائية، والتزود بمياه الشرب والصرف الصحي، والمياه والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية، والمياه والإنتاج المستدام للغذاء والتنمية الريفية، وأثر التغيرات المناخية على الموارد المائية.

وستطبق هذه البرامج على مدينة حلب لرفع التلوث عنها بالكامل لتكون مدينة نموذجية في حوض المتوسط في معالجة القضايا البيئية واهتمامها بالسكان وصحة المواطنين وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية في هذا الاتجاه ، كما سيتم تعميم هذه البرامج، إضافة إلى اقتراح فرص الاستثمار في المشاريع البيئية المختلفة مثل استثمار النفايات الصلبة، واستثمار النفايات السائلة (الصرف الصحي) لمعالجتها واستثمارها في مشاريع زراعية.

## ٦-١-٣- تنمية الموارد البشرية والتنمية البيئية:

يقصد بتنمية الموارد البشرية هنا رفع القدرات بالدرجة الأولى حيث أظهرت الدراسات والبحوث الميدانية أن أكثر من ٥٠% من إصحاح التدهور البيئي يتم في حال تأهيل الكوادر ونشر الوعي البيئي على مختلف المستويات.

ففي مجال الصناعة: إن بناء القدرات للعاملين في مجال الصناعة على مختلف مستوياتهم وإدخال مفاهيم الإدارة البيئية المتكاملة سينعكس إيجابياً على الانتاج وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني إضافة إلى تخفيف الآثار البيئية السلبية على البيئة المجاورة والسكان وهذا يؤدي أيضاً إلى الحد من التدهور البيئي وتخفيف نفقات إعادة صيانة البيئة.

أما على مستوى المجتمعات المحلية فقد تم إدخال مفهوم حماية البيئة في المناهج التعليمية بهدف حث الناس على المشاركة في عملية حماية البيئة، وتنشيط دور المجتمعات المحلية ضمن نظام متكامل للإدارة البيئية، وتشجيع أنماط الاستهلاك والانتاج التي تضمن الاستدامة للموارد الطبيعية.

وقد باشرت وزارة البيئة ومن خلال مشروع رفع القدرات إلى تطبيق معظم هذه النواحي حيث اعتمدت مبدأ المشاركة لتحديد المشاكل البيئية والأعمال ذات الأولوية. كما قامت بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية للقطاعات المختلفة باشتراك كافة المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية.

وقد حققت تنمية الموارد البشرية بيئياً -وما زالت تحقق- تقدماً ملحوظاً، ولكن التقدم الإجمالي يتفاوت بين القطاعات المختلفة والمناطق المختلفة. وتستهدف برامج وزارة البيئة تحقيق المزيد من تنمية الموارد البشرية بيئياً وقطاعياً وجغرافياً.

## ٦-١-٤- مشاريع حماية البيئة والتنمية البشرية:

**أ- الاستراتيجية الوطنية البيئية -أهدافها وتوجهاتها:**

حث مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريوديجانيرو عام ١٩٩٢ كافة الدول على ضرورة إعداد استراتيجيات عمل بيئية تهيئ هذه الدول لدخول القرن الحادي والعشرين بسياسات تضمن الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها، وهذا ما اطلق عليه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. واتساقاً مع جدول الأعمال هذا، تم تبني مشروع إعداد استراتيجية وطنية للبيئة تساهم في استمرارية ثبات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وتهدف الاستراتيجية البيئية إلى حماية صحة السكان وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومجدية اقتصادياً، بحيث يتم تحقيق ذلك بواسطة تطبيق برنامج

تحسين تدريجي ومستمر. وحددت الأهداف للسنوات العشر القادمة كما يلي: بناء القدرات اللازمة للإدارة والتشريع البيئي، وتعميق دمج العامل البيئي في مجال الزراعة لتحسين اساليب الانتاج بما يؤدي إلى المحافظة على التربة والمياه، وتخفيف تلوث الهواء، وإنشاء قاعدة معلومات بشكل متوافق مع تطبيق الاستثمارات، والحفاظ على الموارد التراثية والطبيعية ضمن التخطيط للتنمية.

وسوف يعتمد التنفيذ الناجح لهذا البرنامج على الإدارة والمراقبة الفعالة، وعلى أهداف موجهة ومؤشرات واضحة. ويبين الجدول رقم (٦-٢) عدداً من الأهداف ومؤشرات الأداء الاجمالية خلال العشر سنوات القادمة:

**جدول رقم (٦-٢)**

| الغاية | مؤشر الأداء |
|---|---|
| الأراضي | استصلاح الأراضي |
| تخفيض آثار التلوث على الصحة العامة | انخفاض حالات الأمراض المنقولة بالمياه |
| تحسين التخطيط الحضري وتنظيم المناطق العشوائية | مساحة المناطق العشوائية |
| بناء قدرات فعالة لمراقبة وتنفيذ التشريعات البيئية<br>وإدارة الموارد الطبيعية | سن قانون البيئة<br>تحضير اللوائح التنفيذية |
| اعتماد الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي | إنهاء مسح الموارد المائية<br>الحد من تغير استعمال المساحة المضافة إلى التنظيم |
| إقامة المحميات<br>حماية التراث الحضاري | إقامة محميات<br>ترميم المواقع الثرية |

**ب- خطة العمل البيئية الوطنية والتنمية البشرية:**

تعتبر الضغوط البيئية التالية من العوامل المؤثرة والتي هي محل اهتمام كبير في سورية:

- الزراعات المكثفة، وخاصة الزيادة في الزراعات المروية التي تستهلك نسبة ٨٥-٩٠% من المياه العذبة.
- تزايد الطلب على مياه الشرب (بمعدل ٤,٢% /سنة) من أجل الاستخدامات المنزلية، وخاصة في المناطق التي تعاني من نقص مائي فصلي أو دائم.
- الزيادة في المناطق الحضرية، والتوسع السريع للمدن، والضغط على البيئة الحضرية.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما يرافق ذلك من تزايد الطلب على الطاقة، والنشاطات الصناعية، وتشكل النفايات الملوثة.
- تطور أنماط الاستهلاك بما يساير الاتجاه العام للاستهلاك العالمي.

وبغية حماية وتحسين العامل البيئي فقد ركزت خطة العمل الوطنية على أربعة مجالات، وهي:

تقوية القدرات البيئية في مجال التخطيط والتنفيذ، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد المائية والاراضي، وتحسين الوضع البيئي في المناطق الحضرية، وحماية الموارد الطبيعية والتراثية.

وقد شمل كل من هذه الاهداف عدداً من المشاريع والبرامج التي ستنفذ بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية ذات العلاقة.

كما تم اتخاذ اجراءات على المدى القصير والمتوسط يمكن تلخيصها بالتالي: بناء القدرات المركزية وتثقيف المواطنين، وسن قانون بيئي عام، والعمل بمبدأ الادارة المتكاملة للموارد المائية، والحفاظ على الاراضي الزراعية والتحكم بالمناطق العشوائية، والحفاظ على التراث الحضاري، واقامة مراكز لادارة نوعية الهواء ودراسة هواء المدن، واستخدام البنزين الخالي من الرصاص، وتحويل السيارات القديمة للعمل على الغاز قدر المستطاع.

**جـ- خطة العمل البيئية المحلية والتنمية البشرية:**

تشتمل سورية على سبعة أحواض مائية، وقد اعتمد هذا التقسيم للأحواض المائية لتحقيق التكامل بين الموارد الطبيعية التي تجمعها ظروف مشتركة وتتشارك في حوض مائي واحد، وبالتالي يتم التعامل معها كوحدة واحدة. ويمكن تلخيص أهم القضايا التي تعرضت لها خطة عمل الاحواض المائية بما يلي: تلوث التربة، وتلوث المياه بالصرف الصحي، واستنفاذ مصادر المياه الجوفية، وارتفاع نسب المعلقات الطبيعية، وامدادات مياه الشرب، وتلوث الهواء الناتج عن الصناعة، ومكافحة التدهور البيئي المتعلق بالنفايات الصلبة، وتدهور مياه الشواطئ وادارة البيئة البحرية، والمحميات الطبيعية.

## ٦-١-٥- آفاق مستقبلية لتحقيق بيئة متوازنة وقابلة للاستمرار:

**المفاهيم البيئية الجديدة:**

تغيرت المفاهيم البيئية خلال العقود الثلاثة الاخيرة، ومنذ أن عقد أول مؤتمر للبيئة في استوكهولم عام ١٩٧٢ تحت شعار البيئة والانسان، الى مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ الذي عقد تحت شعار البيئة والتنمية، أيقن العالم بأنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية، وأنهما يتأثران ببعضهما البعض. ففي الماضي كان يؤخذ البعد البيئي بقياس الامراض وتدهور الوضع الصحي، ومن ثم تبين أن التدهور البيئي يؤثر على الموارد البشرية والطبيعية على حد سواء، وأن المحصلة هي تأثر التنمية، وبالتالي جاءت المناداة بمفهوم التنمية المستدامة، الذي أدخل عددا من المفاهيم الجديدة على التخطيط والتنمية والاستثمار.

**أ- تقويم الاثار البيئية وانعكاسها على التنمية البشرية للمجتمعات المحلية:**

كان من أول المفاهيم التي أدخلت في مجالات التخطيط والتنمية والاستثمار، مفهوم تقويم الاثار البيئية، حيث تبين أن عدم أخذ العوامل البيئية السلبية التي يمكن ان تنتج عن أي نشاط سيؤدي الى انعكاسات على السكان -بالدرجة الاولى- ومن ثم على الموارد الطبيعية المجاورة. ويجري العمل على ادخال هذا المفهوم في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث يجب لحظ ضرورة مراعاة الشروط البيئية أثناء اعداد خطط التنمية، كما يجب رصد عدد كبير من المشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى خفض التدهور البيئي، بالاضافة الى لحظ مشاريع محميات طبيعية وبيئية. كما تم أيضا التوجيه بعدم منح أي موافقة لاقامة أي نشاط تنموي دون الرجوع الى وزارة البيئة، وأخذ موافقة بيئية مسبقة.

وتبنى هذه الموافقة على أساس دراسة تقويم الاثر البيئي للنشاط ومدى ملاءمته للشروط والمواصفات البيئية الوطنية المعتمدة.

وقد أجريت العديد من دراسات تقويم الاثار البيئية، والتي كان لها دور كبير في خفض التدهور من جهة ورفع الضرر المحتمل عن السكان والمواطنين مثل:

- اجراء دراسة تقويم الاثار البيئية لمشروع سياحي على نبع بردى، حيث أوصت الدراسة بعدم الموافقة على انشاء المشروع ضمن حرم النبع، باعتبار ان النبع هو المصدر الثاني لمياه الشرب لسكان مدينة دمشق. وقد تم الغاء المشروع بالكامل وتفادي أي أثر بيئي سلبي على هذا المصدر الهام للمياه.

- اجراء دراسة تقويم الاثار البيئية لمعمل الكيمياء والمزمع اقامته غرب مدينة حمص. وبعد اجراء الدراسة تقرر نقل موقع المعمل الى منطقة حسيا التي تبعد الى الجنوب من مدينة حمص بمسافة /٦٠ كلم/، لتجنب أي أثر بيئي سلبي للمعمل.

**ب- التحكم المتكامل بالتلوث:**

لقد تم ادخال المفهوم الآخر، وهو التحكم المتكامل بالتلوث، على عملية التخطيط والتنمية والاستثمار، حيث لم تعد مكافحة أثر واحد من الملوثات تجدي في موضوع مكافحة التلوث، كون كافة العوامل البيئية متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض. إذ لا يمكن معالجة تلوث المياه وترك الهواء ملوثاً، أو عدم التحكم باستخدام المبيدات الحشرية والاسمدة الكيماوية، مما أدى إلى ظهور ضرورة لدراسة كافة العوامل ومعالجتها عن طريق التكامل والتعاون بين كافة الجهات بشكل يؤدي الى حماية البيئة بشكل متكامل.

وقد بدأت وزارة البيئة بالعمل وفقاً لهذا التوجه على إقامة مشروع رائد (للتحكم المتكامل بالتلوث) يتم تنفيذه الآن في مدينة حلب.

**جـ- الاستثمارات البيئية:**

تم تحديد برامج استثمارية في عدد من المجالات التي ركزت عليها خطة العمل البيئية الوطنية (كما مر معنا سابقاً)، تكون الخطوة الاولى فيها بناء القدرات اللازمة للادارة والتشريع البيئي، وذلك بأخذ العلاقات بين القطاعات المختلفة بعين الاعتبار. ويجري تحسين الالتزام بالانظمة والتشريعات من خلال حملات قصيرة الامد وحملات تثقيفية وتدريبية طويلة الامد. ويمكن أن يؤدي التطوير المستمر في السياسة والاستثمار الزراعي والتحسن في أساليب الانتاج، الى فوائد كبيرة في مجالات المحافظة على التربة والمياه. ويشكل هذا التطوير جزءاً من استراتيجية تنمية المناطق الريفية، والتي تهدف الى عكس حالة الهجرة من الريف الى المدينة.

**د- الاتفاقيات الدولية ودروها في تحقيق توازن بيئي:**

انضمت سورية إلى كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بشئون البيئة، وذلك حرصاً منها ولإيمانها بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات ودخول القرن الواحد والعشرين بخطط تنسجم مع حماية البيئة والانسان، ومن أهم الاتفاقيات المنضمة اليها: الاتفاقية الاطارية للتبدلات المناخية، الاتفاقية الاطارية للتنوع الحيوي، الاتفاقية الاطارية لمكافحة التصحر، اتفاقية بازل الخاصة بالنفايات الخطرة، اتفاقية مونتريال الخاصة بحماية طبقة الاوزون، اتفاقية برشلونة الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث، اتفاقية رامسار الخاصة بالاراضي الرطبة، واتفاقية لندن للاغراق.

**و- التكاليف التقديرية للحفاظ على البيئة:**

قدرت الدراسات التي قامت بها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي تكاليف معالجة المشاكل البيئية على النحو المبين في الجدول (٦-٣):

**جدول رقم (٦-٣)**

| القضية البيئية | التكاليف مليون ل.س سنويا |
|---|---|
| نوعية الهواء | ٢٥٠٠ |
| ندرة الموارد المائية | ٧١٠٠ |
| تعرية التربة /الأراضي | ٣٠٠٠ |
| نوعية المياه (الصرف الصحي، إمداد المياه) | ١٧٠٠ |
| التدريب وبناء القدرات (١٥%) | ٢١٤٥ |
| الكلفة السنوية | ١٦٤٤٥ |
| الكلفة الإجمالية لعشر سنوات | ١٦٤٤٥٠ |

علما بأنه لم يتم تقويم التكاليف الخاصة بالتنوع الحيوي واعادة الانواع المنقرضة، اضافة الى تدهور الاوابد التاريخية نتيجة تلوث البيئة.

## ٦-٢- الخدمات الاساسية والتنمية البشرية:

يلعب توفير الخدمات الاساسية للسكان دورا أساسيا في تحقيق التنمية البشرية عن طريق تمكين الناس من الوصول الى هذه الخدمات. وقد استطاعت الدولة في سورية اقامة بنية تحتية متطورة، داعمة للاقتصاد الوطني، في مجالات المياه وبناء السدود وشبكات الري والصرف، والطاقة الكهربائية، والطرق السريعة والجسور والسكك الحديدية والطرق الفرعية والثانوية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، بالاضافة الى التعليم والصحة والسكن.

### ٦-٢-١ المياه الصالحة للشرب:

يتضمن نشاط مياه الشرب ما يلي:

- تأمين المياه النقية والصالحة للشرب لجميع المواطنين ضمن معدلات تتناسب وظروف مراكز المحافظات.
- رفع نسبة المستفيدين الى ٩٣% بحلول عام ٢٠٠٠ ومحددة في مدن و مراكز المحافظات بـ ١٠٠% وخارج مدن ومراكز المحافظات ٧٥%.
- رفع معدلات نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب بين (٢٠٠-٢٥٠) ل/يوم للفرد في مدن مراكز المحافظات وحسب حجم تلك المدن وحاجة الصناعات القائمة فيها، و /١٢٥/ل/ يوم للفرد خارج مدن مركز المحافظات. ولتحقيق هذه الاستراتيجية المتعلقة بتأمين المياه الصالحة للشرب لكل مواطن اعتمدت اللامركزية في ادارة مياه الشرب، وأنشأت الحكومة أربع عشرة مؤسسة عامة محلية للمياه والصرف الصحي. وتعتبر نسبة

تغطية امدادات المياه مرتفعة بالمقارنة مع الـــدول النامية.

تصل الشبكات العامة للمياه إلـــى ٧٣% مـــن السكان. كما أن العديد من امدادات المياه العامـــة فـــي المدن الصغيرة والقرى هي جزء من شـــبكات اقليميـــة كبيرة أنشئت لخدمة مراكز المحافظات المعنية. وتعتـــبر كافة المياه التي تنتجها هذه الشـــبكات وتوصلـــها الـــى المستهلك صالحة للشرب ضمن المعايير المقبولة حيـــث تخضع مياه الينابيع والابار الى التعقيم بالكلور. وتعـــالج مياه الانهار والسدود بالمرقدات والمرشـــحات الرمليـــة وتعطى نسبة من الكلور. وفي مؤسسة مياه حلب تعـــالج المياه بالاضافة الى الكلور بالاوزون. وبالاضافة الـــى ذلك يتوفر لكل مؤسسة مخبر يقوم بفحص عينات المياه ومراقبتها يوميا، كما تقوم الادارة المركزية التي تشرف على كافة المؤسسات بالرقابة على تلك المؤسسات عـــن طريق أخذ عينات بأوقات غير محددة وفحصـــها فـــي مخبرها المركزي للتأكد من سلامة المياه وصلاحيتـــها للشرب.

وتبين دراسة أخرى أجرتها اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغرب اسيا ومنظمة الصحة العالميـــة أنـــه سيعاني حوضان على الاقل فـــي عـــام /٢٠٠٠/ مـــن موازنة مائية سلبية (اليرموك، العاصي) بينما يقـــترب استخدام المياه في حوض نهر بردى من كامل طاقتـــه من الموارد المائية المتوفرة. ومن الجدير بالملاحظة أن الري يشكل ٨٠% من الاستخدامات في منطقة بـــردى، وأن الموازنة المائية ستكون سلبية بحلول عام ٢٠٠٠ - باستثناء الحـــوض الســـاحلي وحـــوض حلـــب- إذ أن استخدام المياه في معظم الاحواض بلغ حده الأقصـــى، ويتركز القلق على احتياجات المياه في المـــدن الكبـــيرة وخاصة مدينة دمشق، حيث يلاحـــظ أن انتـــاج نبعـــي الفيجة وبردى أخذ في الهبوط، ولم يعودا قادرين علـــى تلبية الطلب المتزايد.

يمكن القول أن الافراط في اســـتخدام الميـــاه وزيادة الطلب عليه يستدعي دراسة طـــرق لاســـتخدام المياه المتبعة والحاجة الفعلية وترشيدها بدقة، وأن اتباع سياسات واضحة واجراءات أكثر قسوة من شـــأنها أن تساعد في تخفيف الازمة التي تلوح في الافـــق. ومـــن هذه الاجراءات: تقليل الهدر في اســـتخدام الميـــاه فـــي المدن والأرياف، وتحسين وســـائل الـــري واســـتخدام تكنولوجيات ري ذات كفاءة عالية، وتنفيذ أسعار ملائمة لكل من امدادات المياه للري والمنازل، ومكافحة حفـــر الآبار غير القانونية. مما يدعو إلى إعـــادة تخصيـــص المياه فيما بين الري والاستخدامات في المدن والريـــف. وتبقى وزارة الري مسؤولة عن وضع السياسة بشـــأن تطوير الموارد المائية وإعداد الخطط الرئيسية لتطويـــر وحماية الموارد المائية في البلاد، بالإضافة إلى وضـــع تصاميم مشـــروعات الـــري واســـتصلاح الأراضـــي والإشراف على تنفيذ شبكات الري والصرف الســـطحي والسدود. وبعد التشييد تظل وزارة الري في العديد مـــن الحالات مسئولة عن تشغيل وصيانـــة شـــبكات الـــري ومنشآت الضخ الكبيرة، بالإضافة إلى امتلاك قـــدرات افضل لتنفيذ القوانين فيما يتعلق بحفر الآبار واســـتخراج المياه.

## ٦-٢-٢-الصرف الصحي:

ليست شبكات الصرف الصحي منتشرة علـــى نحو واسع مثل شبكات مياه الشرب، فبينما تقدم شـــبكة المياه خدماتها لسكان مركز المحافظة قاطبة، نجـــد أن خدمات الصرف الصحي تصل إلى ٩٠% من الســـكان في مراكز الضواحي و٣٠% من السكان فـــي القـــرى، وقد بلغت نسبة السكان المستفيدين حوالـــي ٦٠% مـــن مجموع السكان في عام ١٩٩٨، ويستخدم السكان الذيـــن ليس لديهم توصيلات لشبكة الصرف الصحي البالوعات وخزانات تعقيم مياه الصرف الصحي المنزلية.

جدول رقم (٦-٤)

أطوال الشبكات ونسب التغطية للسكان لعام ١٩٩٨

| البيان | طول الشبكة كم/ط | نسبة التغطية من السكان % |
|---|---|---|
| - مدن مراكز المحافظات | ٤٢٥٨ | %٩٠ |
| - مدن مراكز المناطق | ٣٠٩٣ | %٧٠ |
| - بلدان مراكز النواحي | ٢٤٩٤ | %٥٩ |
| - القرى والمزارع | ١٢٢٨٢ | %٣٠ |
| المجموع | ٢٢١٢٦ | %٦٤ |

وتتوفر خطوط الصرف الصحي للمنازل والمعامل في إطار تقديم الخدمات للتجمعات السكانية، ولكن هذا الصرف ليس صحيا للبيئة كونه لاينتهي بأحواض ترسيب على الأقل ومحطات معالجة للمياه العادمة من أجل تخليصها من شوائب التلوث، وإعادتها إلى الطبيعة كما كانت عليه.

وتنسكب معظم المياه العادمة خارج التجمعات السكانية وتلوث الأنهار والوديان وشواطئ البحر حيث تقضي على الثروات الطبيعية وتلوث المنتجات الزراعية كونها تلوث التربة وتجعلها صالحة لنمو الجراثيم ونشر العديد من الأمراض.

وأعطت الدولة منذ بداية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠) اهتماما متميزا بالصرف الصحي، وركزت على الدراسات الفنية باتجاه التخلص من تلوث البيئة الناتج عن صبيب شبكات الصرف الصحي وذلك بإنشاء محطات معالجة، وقد تم خلال هذه الفترة إنجاز (محطة معالجة مياه المجاري لمدينة السلمية -محطة معالجة مجاري مدينة دمشق والتجمعات الواقعة ضمن حوض بردى والأعوج) ويتابع تنفيذ المحطات في المحافظات الأخرى.

### ٦-٢-٣- السكن والإسكان:

يؤثر التزايد السكاني في الطلب على المساكن بشكل عام، فقد بلغت معدلات تزايد المساكن ٤,٩٨% سنويا ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨١.

**جدول رقم (٦-٥)**

| السنة | مجموع السكان ١٠٠٠ نسمة | مجموع المساكن ١٠٠٠ مسكن |
|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٦٣٠٥ | ٩٩٠ |
| ١٩٨١ | ٩٠٤٦ | ١٥٣٩ |
| ١٩٩٨ | ١٥٥٩٧ | ٢٧٣٧ |

ومع تطور نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان نتيجة الهجرة الداخلية باتجاه المدن، ولدت مشكلة السكن العشوائي على أطراف المدن. وبلغت الزيادة في المساكن ١,٦ مليون مسكن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧) بينما بلغت زيادة الأسر (١١٣٤٢٤٥) أسرة، أي أن المساكن المشادة تبلغ ضعف عدد الأسر، وهذا ما يفسره انخفاض معدل التزاحم من ٢,٦٧ شخص في الغرفة عام ١٩٧٠ إلى ٢,٠٤ شخص في الغرفة عام ١٩٩٨ بشكل عام، واختلاف هذا المعدل بين الحضر والريف كالتالي:

**جدول رقم (٦-٦)**

| البيان | الوحدة | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|
| معدل التزاحم /إجمالي | شخص/ غرفة | ٢,٧ | ١,٧ |
| معدل التزاحم في الحضر | شخص/ غرفة | ٢,٣ | ١,٨ |
| معدل التزاحم في الريف | شخص/ غرفة | ٣,١ | ٢,٥ |

كما ازداد متوسط حصة الفرد من المساحة الطابقية من ١٠,٨٣م٢ في عام ١٩٧٠ إلى ١٤,٤١م٢ في عام ١٩٩٧.

**جدول رقم (٦-٧)**

| البيان | الوحدة | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|
| متوسط حصة الفرد من المساحة /إجمالي/ | م٢ | ١٠,٨ | ١٥,٤ |
| متوسط حصة الفرد في الحضر | م٢ | ١٢,٤ | ١٧,٥ |
| متوسط حصة الفرد في الريف | م٢ | ٩,٦ | ١٣,٣ |

## ٦-٢-٤- الكهرباء:

تعتبر الطاقة الكهربائية من الهياكل الأساسية المدعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مؤشر على تحسين المستوى الحياتي للمواطنين وتطوير الخدمات التي تقدم لهم، لاسيما أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية قد أصبح أحد المعايير التي يقاس بها تطور هذا البلد أو ذاك. وقد تبين ان ٨٠% من سكان الحضر في عام ١٩٧٠ يزودون بالكهرباء مقابل ١١% في الريف و٤٢,٩% من إجمالي السكان، وإن ٠,٢% يستخدمون كهرباء خاصة، وباقي السكان يستخدمون الكيروسين. كما تبين أن ٩٤% من مجموع السكان في عام ١٩٩٧ مزودون بشبكة كهرباء عامة.

ويلاحظ ارتفاع ملحوظ في وسطي معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية حيث ارتفع من /١٠٩ك. وات/ في عام ١٩٧٠ إلى /٤٣٨ك. وات/ في عام ١٩٩٤ وإلى ٥٣٧ك. وات/ في عام ١٩٩٧ لأغراض الإنارة فقط ومن الملاحظ تطور الاستهلاك خلال هذه الفترة بمعدل زيادة قدره ٦,١% للإنارة و٥,٣% لإجمالي الاستخدامات وهو أعلى من معدل نمو السكان واقل من الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية.

## ٦-٢-٥-المواصلات:

انتشرت طرق المواصلات الحديثة في الريف، وتم ربط القرى مع المراكز الإدارية في المحافظات من جهة بما يؤمن نقل الركاب ونقل الإنتاج الزراعي إلى مراكز التسويق. إضافة إلى تخديم المناطق السياحية والأثرية، وربط مراكز مدن المحافظات ببعضها، وربط القطر مع الأقطار المجاورة، حيث ازداد طول الشبكة الطرقية من ٨٠٩٦ كم في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٢١٥كم في عام ١٩٩٧. وارتفع عدد الخطوط الهاتفية من ١١ ألفاً في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥ ألفاً في عام ١٩٩٧.

## الفصل السابع

# المشاركة الشعبية و دور المرأة في التنمية البشرية

### ٧-١ المشاركة الشعبية :

إن مشاركة الناس في التنمية البشرية التي تتعلق بهم وبحياتهم ومستقبلهم مباشرة ،هي مسألة حيوية لهم لأنها تبحث في شكل التنمية التي تخصهم وبالمستويات التي ينبغي أن تكون التنمية عليها. والتنمية بهذا المعنى تعني أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية وأن يكونوا مزودين بالمعرفة ، وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق . وإذا كانت هذه المواضيع تشكل جوهر التنمية. فانه من اجل الوصول إلى ذلك ، ومن أجل أن يكون المرء مبدعا ومنتجا يتمتع باحترام الذات والإحساس بالانتماء إلى المجتمع ، ينبغي أن يتاح للناس الفرص الملائمة للتمكن من المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، التي تنعكس على المسائل التي تتعلق بالتنمية التي يريدونها .

بل و تتجاوز المشاركة المطلوبة قضية التنمية الراهنة لتتعداها إلى التنمية المستدامة ، التي تستهدف تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية و الأجيال القادمة.

تتطلب المشاركة وعياً بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تتطلب اقتناعاً بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة ، وإنها ستعطي أفضل فاعلياتها كلما أمكن للناس العمل من خلال تنظيمهم لأنفسهم .

إن مشاركة الناس في التنمية تستلزم الحوار. والحوار يتطلب حداً أدنى من الثقة المتبادلة، كما أن استدامة المشاركة تستلزم انخراط أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية بها. ويعتبر الحوار بين الأطراف هو الأداة التي تمهد للمشاركة وتلازمها لتنعكس نتائجها على طرق وأساليب عمل المؤسسات ، بحيث يصبح قاعدة للعمل بين أطراف التنمية حاضراً ومستقبلاً. وهذا يقتضي العمل لنشر فكرة الحوار، وزيادة توعية الناس بأهمية المشاركة لمنهج للتنمية، وتعويد الناس على مهارات وأساليب الحوار والمشاركة بها .

و تشتمل موضوعات الحوار على استراتيجيات التنمية ووسائل توفير شروطها مثل المدخرات المحلية، ومسائل الاستثمارات ومكان توضعها الجغرافي في البلد أو البحث في القضايا المتعلقة بالثقافة وأشكال إتاحة فرص الإبداع للمفكرين والعلماء والفنانين والأدباء. والحفاظ على الهوية الوطنية مع الانفتاح على ثقافة الآخرين وعدم اتخاذ موقف منغلق تجاهها ، بل إقامة الجسور التي توصل إلينا الجيد من المعرفة والثقافة والفلسفة والعلم ، والتعريف بالدور العربي الإقليمي والعالمي الذي يمكن أن نؤديه نحن للآخرين .

ومن المهم تشجيع فكرة الحوار الذي ينبغي أن يتواصل ، في أمور كثيرة لم يتم حسمها بعد ، جانب منها يتعلق بالتنمية المحلية وجانب آخر يتعلق بالعلاقات الدولية .

#### ٧-١-١ المشاركة السياسية في سورية :

أقر بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٢ الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية باستفتاء شعبي ، و الذي يؤكد في روحه و نصوصه أن الديمقراطية الشعبية هي

### ٦-٢-٤- الكهرباء:

تعتبر الطاقة الكهربائية من الهياكل الأساسية المدعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مؤشر على تحسين المستوى الحياتي للمواطنين وتطوير الخدمات التي تقدم لهم، لاسيما أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية قد أصبح أحد المعايير التي يقاس بها تطور هذا البلد أو ذاك. وقد تبين ان ٨٠% من سكان الحضر في عام ١٩٧٠ يزودون بالكهرباء مقابل ١١% في الريف و٤٢,٩% من إجمالي السكان، وإن ٠,٢% يستخدمون كهرباء خاصة، وباقي السكان يستخدمون الكيروسين. كما تبين أن ٩٤% من مجموع السكان في عام ١٩٩٧ مزودون بشبكة كهرباء عامة.

ويلاحظ ارتفاع ملحوظ في وسطي معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية حيث ارتفع من /١٠٩ك. وات/ في عام ١٩٧٠ إلى /٤٣٨ك. وات/ في عام ١٩٩٤ وإلى ٥٣٧ك. وات/ في عام ١٩٩٧ لأغراض الإنارة فقط ومن الملاحظ تطور الاستهلاك خلال هذه الفترة بمعدل زيادة قدره ٦,١% للإنارة و٥,٣% لإجمالي الاستخدامات وهو أعلى من معدل نمو السكان واقل من الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية.

### ٦-٢-٥-المواصلات:

انتشرت طرق المواصلات الحديثة في الريف، وتم ربط القرى مع المراكز الإدارية في المحافظات من جهة بما يؤمن نقل الركاب ونقل الإنتاج الزراعي إلى مراكز التسويق. إضافة إلى تخديم المناطق السياحية والأثرية، وربط مراكز مدن المحافظات ببعضها، وربط القطر مع الأقطار المجاورة، حيث ازداد طول الشبكة الطرقية من ٨٠٩٦ كم في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٢١٥كم في عام ١٩٩٧. وارتفع عدد الخطوط الهاتفية من ١١ ألفاً في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥ ألفاً في عام ١٩٩٧.

الصيغة التي تكفل للمواطن ممارسة حريته ، وان هذه الحرية لا تكتمل إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.

وورد في مقدمة الدستور بان "الحرية حق مقدس ، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنسانا كريما قادرا على العطاء و البناء ، قادرا على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه ،..." ولقد نصت الكثير من مواد الدستور على حقوق المواطن وكيفية ممارسته لها وكذلك طبيعة المشاركة المباشرة وغير المباشرة في صنع القرار السياسي والاقتصادي ومراقبة تنفيذه أيضاً ومنها على سبيل المثال المادة /١٠/ والتي جاء فيها بأن " مجالس الشعب مؤسسات منتخبة انتخابا ديموقراطيا، يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع " كما نصت المادة /٢٦/ بأن " لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.." . وأكدت المادة /٣٨/ بأنه "لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى،... وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر..." .

كما أكدت المادة /٤٩/ على أن "تشارك التنظيمات الجماهيرية مشاركة فعالة في مختلف القطاعات والمجالس المحددة بالقوانين " .

تكون المشاركة المباشرة من خلال الاتصال المباشر للمواطنين بقيادات أحزابهم لإيصال تصوراتهم وقناعتهم السياسية، إما من خلال الاجتماعات المنظمة أو بطريقة فردية من خلال العلاقات الشخصية بمن يكونون في مراكز اتخاذ القرار . أو يكون ذلك عبر عضوية الأفراد في الهيئات المنتخبة الأخرى، أي عبر النقابات والمنظمات المهنية والشعبية المختلفة، وكافة الجمعيات الأهلية (غير الحكومية) المتواجدة على ساحة المجتمع المدني . كما يمكن أن تكون هذه المشاركة عبر أجهزة الإعلام .

وتتحقق المشاركة المباشرة في سورية من خلال الجبهة الوطنية التي تضم ممثلين عن الأحزاب العاملة في سورية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

كما تتحقق أيضاً بأنها أعطت الأفراد البالغين ١٨ عاماً نساءً ورجالاً على قدم المساواة الحق بانتخاب ممثليهم في السلطة التشريعية من اجل إعداد وإصدار القوانين التي تخصهم وتحل شؤونهم اليومية . كما أعطتهم أهم وثيقة قانونية في البلاد ممثلة في دستورها حق انتخاب أعلى سلطة تنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية ، باستفتاء مباشر يقررون بموجبه من سيختارونه رئيسا لهم ممن تلبي مواصفاته القانونية والقيادية طموحاتهم ورغباتهم. ( طبقا للمادة /٨٣/ ) .

و يعتبر مجلس الشعب المؤسسة التمثيلية لكافة شرائح المجتمع ، مهمته التشريع و الرقابة على أعمال الحكومة ، و يقوم بمهمة الرقابة من خلال مناقشة سياسة الحكومة و إقرار الموازنة العامة للدولة. وللمجلس حق حجب الثقة عن الوزارة ككل ، أو عن أحد الوزراء .

وعلى الصعيد المحلي يستند الحكم المحلي في سورية على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم١٥، تاريخ ١٩٧١/٦/٢٠ ، الهادف إلى "تركيز المسؤولية في أيدي طبقات الشعب المنتجة، لتمارس بنفسها مهام القيادة ، مما يتطلب تحقيق أوسع المجالات لتطبيق مبدأ الديمقراطية الشعبية ، الذي يجعل الأمر كله نابعا عن إرادة الشعب ويؤمن رقابته الدائمة على حسن التنفيذ".

وقد نظم القانون في سورية عدة مستويات للوحدات الإدارية هي : المحافظة والمدينة والبلدة والقرية والوحدة الريفية ولكل منها شخصية اعتبارية (للقرية هذه الشخصية إذا تجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة ).

ويتم تطبيق قانون الإدارة المحلية على ثلاث مراحل . يبدأ تطبيق المرحلة الأولى على مجالس المحافظات، ثم يتم تعميم التجربة فيما بعد على المجالس الأخرى .

وتختص المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة بشؤون الإدارة المحلية في المحافظة ومباشرة جميع الأعمال التي تؤدي إلى تطوير المحافظة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً وعمرانياً .

وتنطبق هذه المهمة على المستويات الأدنى من المجالس تقريبا مع تفصيلات اكثر تهم كل مستوى، مثل إقرار الخدمات البلدية ومرافقها كالطرق والإنارة والحدائق والمجاري والأسواق العامة والقيام بمهمة الشؤون الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والتموينية وغيرها مثل شؤون السير والسلامة العامة وخطة إنشاء المباني .

## ٧-١-٢ مستوى المشاركة :

تعتبر الجبهة الوطنية العامل الأساسي لتعزيز الوحدة الوطنية . وهي تجمع بين صفوفها سبعة أحزاب تمثل كافة الأحزاب المعترف بها رسميا . كما تجمع الجبهة بضمنها ممثلين عن بعض المنظمات الشعبية . وهي تجسد تلاحم الفصائل السياسية المختلفة ، وتوفر صيغة للعمل المشترك ومناخا للحوار بين هذه الأحزاب والمنظمات الشعبية المنضمة للجبهة . وهذه الصيغة تعزز الثقة بين هذه الأطراف . ولكونها أعلى منبر للعمل المشترك فانه يتاح لها ليس فقط تناول الموضوعات السياسية الخارجية والداخلية ولكن أيضا القضايا الاقتصادية " بما يحقق " تعبئة كافة القوى والطاقات المادية والبشرية وغير ذلك مما له علاقة بالحياة اليومية للناس . لقد تشكلت الجبهة الوطنية التقدمية في عام ١٩٧١ و هي تمثل صورة التعددية السياسية التي تكفل للمواطنين حقهم في التعبير من خلال الأحزاب التي انتظموا فيها . و إضافة إلى القيادة المركزية للجبهة هناك قيادات فرعية في المحافظات ومكاتب و لجان متخصصة .

دأبت سورية منذ بداية أعوام السبعينات على تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية مثل :

*الاتحاد العام لنقابات العمال _ الاتحاد العام للفلاحين _ الاتحاد النسائي – الاتحاد الوطني لطلبة سورية – اتحاد شبيبة الثورة– منظمة طلائع البعث - نقابة المعلمين إضافة إلى النقابات المهنية مثل نقابة الصيادلة و نقابة المحامين واتحاد الكتاب، واتحاد الصحفيين* والاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة واتحاد الحرفيين والجمعيات الأهلية المختلفة .

يعتبر قانون الإدارة المحلية الصادر في عام ١٩٧١ بداية التوجه نحو اللامركزية حيث أعطى الهيئات المحلية سلطات واسعة في مجال التخطيط والتنظيم و التنفيذ .

و من المهم بالنسبة لعملية صنع القرار المحلي الإشارة إلى دور القيادات الحزبية و الشعبية المحلية ولا سيما الاعتماد على القادة المحليين المؤثرين في المجتمع . وتمارس قيادات فروع أحزاب الجبهة الوطنية ، و فروع الجبهة نفسها في المحافظات ، وكذلك الفروع النقابية و فروع التنظيمات الشعبية و المهنية و الحرفية و كافة منظمات المجتمع المدني الأخرى دوراً مهماً في المشاركة .

إن المشاركة الشعبية التي تقوم على أساس الاقتناع الكامل من قبل المواطنين ، تيسر الجو الأمثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للجهات المحلية. فأهم عنصر من عناصر الجهود الذاتية هو التبرع والتطوع الذي ينشأ من إحساس المواطن الفرد أو إحساس الجماعة من المواطنين بحاجتهم إلى مشروع إنتاجي أو خدمي ، وبحجم الفائدة التي ستعود على كل واحد منهم .

و يتم توفير الموارد المالية للمجالس المحلية من مصادر عديدة ، مثل فائض المشاريع ذات الحسابات المستقلة والمؤسسات والشركات والضرائب و الرسوم وغيرها بالإضافة إلى الإعانات المقررة في الموازنة العامة . وأجاز القانون فرض تكاليف محلية ، بنسب حددها القانون من أجل تأمين خدمات ومشاريع محددة في نطاق المحافظة، تصدر بقرار من مجلس المحافظة.

و تحدد مجالات إنفاق الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية في مجالات الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري ونفقات الخدمات المحلية ومشاريعها، و بالشكل الذي يؤمن بالنهاية تحقيق التوازن بين مواردها و نفقاتها .

## ٧-٢ المرأة و التنمية البشرية :

إن التنمية البشرية – فيما يخص المرأة – تعني تمكينها من خلال زيادة إمكانيات وصولها إلى التعليم، ومحو أميتها ، وإتاحة الفرصة أمامها لتنمية مهاراتها وتوسيع خياراتها و انتفاعها من قدراتها ، وذلك بالحصول على فرصة العمل المنتج والدخل المجزي ، وفي قضاء أوقات الفراغ ، والمشاركة في عمليات تقرير السياسات و صنع القرار في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية و الثقافية والاجتماعية . ويهدف تمكين المرأة إلى تحقيق المساواة و الإنصاف بين الرجل و المرأة – سواء في مجال التعليم أو التدريب أو فرص العمل أو الأجور – و تمكينها من تحقيق إمكاناتها كاملة .

إن تقدم المرأة ، بالتوازي مع تقدم الرجل، ليس سوى صدى لتقدم المجتمع ككل ، وبالتالي فإن أي تغير في أنماط التنظيم الاجتماعي والقيم الاجتماعية – سواء على مستوى نسق الفرد أو الأسرة أو المجتمع – ما هو إلا استجابة للتطورات الحاصلة في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع . ويشكل هذا التغير قوة دفع كبيرة تمكن المرأة من الخروج عن الدور التقليدي كأداة لإنجاب الأطفال و تربيتهم و تدبير شؤون المنزل، و الولوج في الدور الفاعل للمرأة في المجتمع ، المبني على أساس مستوى تعليمي متقدم، ومعدل مشاركة أعلى في قوة العمل ، و مشاركة أعمق في مجالات اتخاذ القرار .

ولا شك أن رفع مستوى تعليم المرأة – كمؤشر على تغير دورها في المجتمع – لم يزد من القدرات العملية للمرأة فحسب ، بل غير من أمنياتها وطموحاتها و آمالها في الحياة ، ودفعها إلى اغتنام الفرص المتاحة، ومكنها من توليد الدخل والمشاركة في العملية الانتاجية.

كما أن ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في قوة العمل ، هو برهان حاسم على الدور المتغير للمرأة في المجتمع ، إذ أن العمل خارج المنزل بمستوى تعليمي جيد ، وسع من خياراتها ، وأعطاها استقلالا اقتصاديا، مكنها من توسيع دائرة حريتها الاجتماعية التي تتمتع بها ، وبالتالي زاد من مشاركتها في تحقيق التقدم الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع عن طريق مشاركتها في اتخاذ القرار .

وسوف نبحث هنا في التحديات التي تواجه قضية تمكين المرأة ، والمنطلقات التي تم الانطلاق منها لتحقيق هدف تمكينها، والحقوق القانونية التي تتمتع بها المرأة العاملة في سورية ، و مدى تمكين المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار ، و دور منظمة الاتحاد النسائي في هذا المجال . كما يتناول السياسة التعليمية الهادفة للارتقاء بالمستوى التعليمي للمرأة، والقضاء على التباين بين الجنسين فيه ، ومحو أمية المرأة، ومشاركة المرأة في قوة العمل ، والتوجه إلى ربات البيوت والسعي للارتقاء بواقعهن التعليمي والثقافي والمهني.

### ٧-٢-١ التحديات التي تواجه قضية تمكين المرأة و توسيع خياراتها :

إن قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقته المجتمعية ، وعلى تحسين نوعية الحياة لأبنائه من خلال استمرار نموه ، هي شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن مجرد توفر الطاقة المجتمعية لا يكفي لإحداث هذه التنمية ، بل لابد من توفر الطاقة التنموية التي تتمثل في توفر الرغبة المجتمعية في إحداث التغيير والاستمرار فيه و قدرته على ذلك . ويتمثل هذا في محصلة مجموعة المتغيرات اللازمة لإحداث هذا التغيير و الاستمرار فيه .

وإن عملية تمكين المرأة ( كجزء من الطاقة المجتمعية ) هي قضية تطوير اجتماعية متكاملة ، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بإدماج المرأة في عملية التنمية ، وهو ليس هدفاً بحد ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق إنسانية المرأة وذاتها من وجهة نظر التنمية البشرية ، ووسيلة لتحقيق النمو من وجهة النظر الاقتصادية .

وتواجه قضية تمكين المرأة وتوسيع خياراتها تحديات كثيرة ، أهمها :

- تحقيق التوازن في العلاقات الاجتماعية بين الرجل و المرأة ، وذلك في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية و تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية سواء في الريف أو الحضر .
- تطوير أدوار المرأة العائلية - المعاشية وأدوارها المهنية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما يحقق إنسانيتها كامرأة وكإنسان مشارك ومسؤول عن المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.
- إزاحة المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة في المرأة والمجتمع .
- توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها بشكل شامل و متكامل ومتوازن .

ولقد تحققت خطوات وإنجازات وهامة في ضوء الأهداف والغايات المنشودة في سورية عن طريق :

- تطويع الشروط الاجتماعية التي تعيش وتعمل ضمنها المرأة بما يتناسب مع اتجاهات التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية الحاصلة في المجتمع .
- ربط قضية المرأة وموقعها في عملية التطوير الاجتماعي بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (كالتعليم، والصحة، والتشغيل، والدخل، والمشاركة في الإدارة و التنظيم واتخاذ القرار )، وبالشكل الذي يعود عليها بالمكاسب المادية والمعنوية التي تدعم مكانتها العامة في المجتمع ومكانتها الخاصة داخل الأسرة ، وكذلك من خلال دعم أدوارها المتعددة التي تقوم بها كزوجة وأم وعاملة ، وأيضاً من خلال ربط واقعها بالتغيرات الحاصلة ضمن العائلة و المجتمع .
- رسم السياسات والإجراءات والمشاريع اللازمة لتلبية حاجاتها الأساسية في مجالات التعليم والتدريب ومحو الأمية و الصحة والتشغيل والخدمات الاجتماعية ( مثل رياض الأطفال ودور الحضانة ، تأهيل ربات البيوت ، الرعاية الأسرية، التثقيف والتوعية الاجتماعية ، وغيرها ) .

## ٧-٢-٢ منطلقات تمكين المرأة و توسيع خياراتها :

يمكن تحديد منطلقات تطوير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في سورية ، وتمكينها وتوسيع خياراتها خلال العقود الماضية بما يلي :

أ. إن قضية المرأة هي جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع ككل ، و إن المرأة عضو متكامل مع الرجل في المجتمع ، وإن طرح قضية المرأة ينطلق من منظور مجتمعي عام و ليس من منظور نسائي بحت - أي عدم فصل قضية المرأة عن قضية الرجل .

ب. إن قضية تمكين المرأة تنطلق من المساواة في المكانة الاجتماعية بين المرأة و الرجل من حيث دورهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وفي العلاقات المتبادلة داخل الأسرة ، و في فرص تطوير الشخصية . و المساواة ليست مساواة في القدرات و الحاجات و الواجبات فحسب، بل في القضاء على التخلف الاجتماعي الذي لا يميز بين المرأة و الرجل ، انطلاقاً من تكوين قدرات المرأة المعرفية وذلك برفع مستوى تعليمها وتدريبها و محو أميتها و تأهيلها و رفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وتنظيمها سياسياً وشعبياً ومهنياً، وإشباع

حاجاتها الأساسية ، وتمكينها من الانتفاع بقدراتها التي اكتسبتها في الأغراض الإنتاجية أو في قضاء أوقات الفراغ وممارسة الأنشطة الثقافية و الاجتماعية و السياسية ، بما يضمن تحقيق التنمية البشرية للمرأة بكافة أبعادها .

ج. إن المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع، تعني إتاحة فرص متساوية للجنسين في مجالات الحياة كافة ، و خاصة في مجالات التعليم والتدريب و التأهيل ، والتشغيل و الأجور، وذلك في إطار حرية الاختيار التي يتمتع بها كلا الجنسين أيضاً .

د. إن تحسين أوضاع المرأة المعيشية أساس لتمكينها من التوفيق بين متطلبات الأسرة و متطلبات العمل ، وهذا يتطلب تخفيف عمل النساء في أمور العمل المنزلي وذلك بتحويل العمل المنزلي إلى إنتاج اجتماعي كبير ، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتمكينها من الخروج إلى العمل بدون تحملها أعباء إضافية تقع على كاهلها وحدها .

هـ. إن توفير التشريعات المناسبة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق ذات المرأة كإنسانة ، و تمكينها من الانتفاع من قدراتها و بالتالي توسيع خياراتها .

## ٧-٢-٣ الحقوق القانونية المكتسبة للمرأة العاملة و توسيع خياراتها :

نظرت التشريعات العمالية في سورية إلى المرأة العاملة من ثلاثة جوانب تتناسب ومقومات المرأة الخاصة بها ، و هي :

### آ - حق العمل و الأجر :

لم تفرق التشريعات السورية بين المرأة والرجل في حق العمل ، سواء كان ذلك بالنص صراحة على المساواة أو ضمنياً في مفاهيم الأحكام المنظمة لعمل كل من الجنسين ، و ساوت المرأة بالرجل في الأجر على العمل المتماثل ، كما ساوت بينهما في المعاملة بالنسبة للتأمينات الاجتماعية ، و في عدد ساعات العمل اليومية، و في العطلة الأسبوعية ، والإجازات الإدارية والمرضية ، و أسباب الفصل و غيرها . وفتحت التشريعات أمام المرأة آفاق الاندماج أفقياً والترقي عامودياً في العمل ، فأفسحت المجال أمامها للدخول في كافة الأعمال ، مثل العمل في سلك القضاء والسلك الديبلوماسي و التمثيل النيابي و الأمن و الجيش ، كما أفسحت المجال أمامها للترقي إلى المراتب العليا والوصول إلى المناصب الكبيرة .

### ب - صون العمل النسائي :

المرأة لها خصائص ذاتية ، و تكوينها الجسمي استدعى إرساء بعض القواعد ، و اتخاذ بعض التدابير الكفيلة بحمايتها في العمل ، بغية المحافظة عليها كانسان و كعنصر أساسي له مساهمته الاقتصادية في التنمية الوطنية . وقد أعطى قانون العمل الأساسي و قانون العلاقات الزراعية ، المرأة مميزات تتناسب مع طبيعتها و تراعي ظروفها . كما حظر تشغيل المرأة ليلاً فيما عدا بعض الحالات الضرورية التي تنص عليها التشريعات، وينحصر أغلبها في أعمال الخدمات الصحية ( الممرضات ) وخدمات النقل ( المضيفات الجويات ) و الخدمات الفندقية والإعلامية والأعمال الأخرى ذات المسؤولية ، و كذلك في أعمال الحصاد وجني المحاصيل والثمار الزراعية .

### ج - رعاية الأدوار العائلية - المعيشية للمرأة العاملة:

نظراً لخصوصية المرأة من حيث طبيعتها، ونظراً لأن المرأة العاملة كأم تقع عليها أعباء إضافية تستوجب منحها حقوقاً خاصة تيسر لها التوفيق بين واجباتها في العمل و أعبائها كأم ، فقد نصت التشريعات السورية على رعاية الأمومة و الطفولة بإعطائها إجازة أمومة للمرأة الحامل لمدة /٧٥/ يوماً بدون أي شرط .كما نصت على إلزام رب العمل بمنحها أجراً كاملاً عن مدة إجازة الأمومة . كما أعطت الأم العاملة حق الرضاع لمدة ساعة يومياً خلال سنة

ونصف من تاريخ الوضع بكامل الأجر ، و نصت على إلزام أرباب العمل بإنشاء دور حضانة إذا تجاوز عدد العاملات في المنشأة /١٠٠/ عاملة . و قد حصلت المرأة العاملة على حق التعويض العائلي في حال عدم حصول الزوج عليه ، و ذلك في القطاعين العام والمشترك .

### ٧-٢-٤ تمكين المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار :

تعتبر قضايا تحرر المرأة و مساواتها و تمكينها من المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الثقافية ، أحد أهم المجالات التي لاقت الاهتمام و الدعم المناسبين من القيادة السياسية . وقد شكلت الصيغ الدستورية الشرط الموضوعي الأساسي الذي تحررت المرأة في سورية من خلاله ، و تابعت الخطى قدماً في مسيرة تقدمها و مشاركتها في عملية البناء و التنمية . و نص دستور الجمهورية العربية السورية على " إن الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية " .

و تتجلى أبرز مظاهر تمكين المرأة في سورية في إعطائها الحقوق التالية :

- حق تقلد المناصب العليا في السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ، ومباشرة العمل في الوظائف العامة للدولة .
- حق الاقتراع والانتخاب والترشيح في كافة المستويات .
- حق الأجر المتساوي للعمل المتساوي .
- حق التعليم ، بما في ذلك حق الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومستوياتها، وتمكينها من بلوغ مستوى مماثل للرجل في مجال التعليم .

وانطلاقا من هذه الحماية الدستورية والكفالة القانونية لحقوق المرأة ومساواتها بالرجل ، فقد ارتقى واقع المرأة عبر العقود الثلاثة الماضية ، وحقق نقلات نوعية واضحة ، حتى وصلت إلى أعلى المناصب الحكومية والسياسية والإدارية ، وشاركت في المنظمات غير الحكومية ، وفتحت كافة المجالات أمامها لتتحمل مسؤولياتها ، وتحقق ما هو مطلوب منها ، حيث ازدادت أعداد النساء في مواقع اتخاذ القرار وفي فروع النشاطات الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والفكرية والفنية . وارتفع الموقع الحضاري للمرأة بصدور قانون في عام ١٩٨٨ يجعل من "عيد الأم" عيدا وطنيا يحتفل به المجتمع ، وتعطل بموجبه المؤسسات والوزارات والهيئات الرسمية . أما حضور المرأة في مواقع اتخاذ القرار فيتجلى فيما يلي :

**- السلطة التشريعية :**

تنامى حضور المرأة في مجلس الشعب من ٤ أعضاء في عام ١٩٧٣ إلى ٢٦ عضوا في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس من ٢,٢% إلى ١٠,٤% بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٨ .

**- السلطة التنفيذية :**

تم تعيين أول وزيرة في سورية في عام ١٩٧٦ وهي وزيرة الثقافة ، وعينت الوزيرة الثانية في وزارة التعليم العالي في عام ١٩٩٢، وعينت معاونة وزير في وزارة الصحة في عام ١٩٩٣. وتم تعيين عدد كبير من المديرات ورئيسات الأقسام و الدوائر في معظم وزارات الدولة. وارتفعت نسبة مساهمة المرأة في الهيئة التدريسية للجامعات من ١٢% في عام ١٩٩٥ إلى ١٩% في عام ١٩٩٨ . وبلغت نسبة القائمات بالأعمال و المعيدات في الجامعات ٤٨% في عام ١٩٩٨ . ومارست المرأة العمل في سلك الشرطة منذ عام ١٩٧٧ ، ووصل عدد النساء في هذا السلك إلى ٤١٤ شرطية يمارسن أدوارهن في حماية الآداب العامة ورعاية الأحداث وغير ذلك من المهام. أما السلك الدبلوماسي فقد دخلته المرأة السورية منذ عام ١٩٥٣، وعينت أول سفيرة في عام ١٩٨٨ ، وبلغت نسبة النساء العاملات في هذا السلك ١١% في عام ١٩٩٩،

أما بالنسبة للعمل في المناصب الإدارية والتنظيمية فقد ارتفعت مشاركة المرأة من ١,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ٧,٤% في عام ١٩٩٧ ، كما ارتفعت مشاركتها في المناصب المهنية والفنية من ٢٣,١% إلى ٤٠,٠% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٧.

- **السلطة القضائية :**

عملت المرأة في سلك القضاء منذ عام ١٩٧٥ حتى وصل عدد القاضيات إلى ١٦٩ قاضية في عام ١٩٩٩ ، ووصل عدد المحاميات إلى ٦٥٨ محامية في عام ١٩٩٣ بالإضافة إلى ٣٣ محامية دولة. وتم تعيين امرأة في منصب نائب عام أول في سورية في عام ١٩٩٨ وهي عضو في المجلس الأعلى للقضاء.

- **السلطة المحلية :**

أعطى قانون الإدارة المحلية لعام ١٩٧١ المرأة حق الانتخاب والترشيح بدون قيد أو شرط لانتخابات مجالس الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والمدن والبلدان والقرى . وقد مكن هذا المرأة من الوصول إلى قيادات المكاتب التنفيذية للإدارة المحلية من مستوى المحافظة وحتى مستوى المدن والبلدان . وقد بلغ عدد النساء اللواتي فزن في انتخابات الإدارة المحلية ٢٧٣ امرأة في عام ١٩٩٩ منهن ٦٤ عضوة في المكاتب التنفيذية، وهناك ٤ نساء رئيسات بلديات. وتوجد ٢٤ إمرأة رئيسة دائرة ومديرة بنك.

- **المنظمات غير الحكومية :**

أدت سياسة إفساح المجال أمام المرأة لتولي قيادات المنظمات الشعبية والمهنية بمختلف مستوياتها المركزية و الفرعية بدءاً من عام ١٩٧٥ إلى حصول المرأة على عضوية مجالس كل من الاتحاد العام لنقابات العمال و الاتحاد العام للفلاحين و اتحاد شبيبة الثورة واتحاد الطلبة ونقابة المعلمين بالإضافة إلى منظمة الاتحاد العام النسائي . كما تساهم المرأة في الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ .

### ٧-٢-٥ دور منظمة الاتحاد العام النسائي في تمكين المرأة :

الاتحاد العام النسائي منظمة غير حكومية تعمل على تنظيم طاقات المرأة و تعبئتها في إطار العمل الجماعي المنظم. وقد أنشئ هذا الاتحاد في عام ١٩٦٧، وأوكلت إليه مسؤولية شاملة تجاه رفع مستوى المرأة من خلال تنسيق جهود النساء و تشجيع مشاركتهن في قوة العمل . و تمكن الاتحاد من بناء شبكة تنظيمية على مستوى سورية و المحافظات والمناطق والمدن والأحياء والبلدان والقرى ، بحيث أمكنه الوصول إلى أصغر التجمعات السكانية . وبلغ مجموع النساء المنتسبات للاتحاد حوالي /٢٧٠/ ألف منتسبة ، كما بلغ عدد الوحدات النسائية التابعة له /١٥٤٧/ وحدة ، وعدد الروابط النسائية /١١٤/ رابطة، وعدد الفروع /١٤/ فرعاً .

ويرتكز نشاط منظمة الاتحاد النسائي في العديد من المجالات بالغة الأهمية ، و من أبرزها :

- تنظيم طاقات المرأة و تنسيق جهودها ضمن إطار العمل الجماعي المنظم .
- رفع المستوى الثقافي للمرأة ، و تنمية خبراتها لتمكينها من المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية .
- توحيد جهود المرأة و تنسيقها ، و النضال من أجل إزالة العوائق الاجتماعية و القانونية و الثقافية التي تحول دون تطورها و تمنع مشاركتها الفعالة والكاملة في المجتمع .
- تقديم الخدمات الكفيلة بتوفير الطمأنينة لدى المرأة ، فيما يتعلق بدورها كربة منزل و كعضو عامل منتج في المجتمع ، والعمل على إزالة القيود التي تعرقل تطورها .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة العاملة، المؤهلة للوصول إلىحقها في تولي مواقع قيادية سياسية متقدمة و مناصب إدارية و فنية في أجهزة الدولة و مؤسساتها .

ويقوم الاتحاد العام النسائي بإعداد خططه الخمسية والسنوية بجوانبها المادية و المالية والبشرية، وذلك في مجالات عمله و نشاطاته التي تشمل: محو الأمية ، التأهيل المهني الإنتاجي للمرأة و تشغيلها، إنشاء و تشغيل دور الحضانة و رياض الأطفال، رعاية صحة الأم و الطفل ، رعاية الأسرة ، وتنشيط مشاركة المرأة . و تقسم خطط الاتحاد إلى خطط استثمارية وإنتاجية و قوى عاملة . و يمول الاتحاد نشاطاته من إيراداته المتولدة عن مشاريعه الإنتاجية و الخدمية، ومن الإعانات المحلية و الأمم المتحدة .

ومن أجل زج طاقات المرأة في فعاليات التنمية، والعمل على زيادة و توفير فرص التأهيل والتدريب والتعليم بما يتلاءم وحاجات المرأة في سورية، وإشراكها فعلياً في عملية الإنتاج و الإدارة والتخطيط ، فقد أقام الاتحاد /١٤/ مركزاً تأهيلياً لتوفير التدريب يتبعها ١٤ مركزاً إنتاجياً . و قد تم إقامة /٣٦/ ألف دورة تأهيلية بلغ عدد المستفيدات منها /٣١٥/ ألف منتسبة خلال الفترة ( ١٩٧٣-١٩٩٤ )، وقد تم تأمين /٣٠/ ألف فرصة عمل من أصل عدد المستفيدات . وقد أقام الاتحاد النسائي و المنظمات غير الحكومية الأخرى العديد من دور الحضانة و رياض الأطفال بلغ عددها /٢٤٣/ روضة ودارة حضانة منتشرة في المدن والأرياف ، حيث ارتفع عدد الأطفال المسجلين فيها على مستوى سورية من /١٢/ ألف طفل في عام ١٩٧٠ إلى /٩٤/ ألف طفل في عام ١٩٩٧ . وقد افتتح الاتحاد /١٣/ مستوصفاً صحياً ونقطة طبية و/٨/ عيادات لتنظيم الأسرة.

### ٧-٢-٦ تكوين قدرات المرأة :

هدفت الخطط الخمسية المتتالية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى تكوين قدرات المرأة و توسيع خياراتها و تحسين نوعية حياتها عبر سلسلة تراكمية من التغييرات الوظيفية و الهيكلية التي تؤدي إلى رفع مستواها التعليمي ، و إيجاد دخل جيد لها عن طريق توفير فرص العمل الكريمة ، و تأمين الرعاية الاجتماعية لها و لأسرتها ، كل ذلك في إطار تحقيق إنسانية المرأة . و لاشك في أن الجهود المبذولة من قبل الدولة – في هذا المضمار – كانت تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من موارده البشرية و طاقاته الإنتاجية باستمرار .

وتركزت أهداف الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بتكوين قدرات المرأة وتمكينها في المجاور التالية :

- رفع مستوى تعليم المرأة بزيادة عدد مدارس الإناث في مختلف مراحل التعليم ، و بزيادة عدد الطالبات المسجلات فيها ، و تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي على الإناث على قدم المساواة مع الذكور، و محو أمية المرأة ، و تأنيث التعليم الابتدائي بزيادة عدد المقبولات في دور المعلمات.
- إحداث مدارس للتعليم النسوي ، و إدخال الفتاة في ميدان التعليم الصناعي و اختصاصاته المختلفة .
- اجتذاب المرأة إلى العمل المنتج، و زيادة مشاركتها في قوة العمل ، و افساح المجال أمامها لاكتساب المهارات الضرورية بغية تمكينها من أداء دورها الفعال في بناء الوطن .
- رعاية صحة الأمومة و الطفولة .

#### آ – تعليم المرأة :

أدت استراتيجية مجانية و إلزامية و ديمقراطية التعليم ، و زيادة الوعي لدى الأسرة بأهمية تعليم الإناث إلى زيادة عدد الطالبات المسجلات في النظام التعليمي بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في عدد الطلاب المسجلين في كافة المراحل التعليمية ، وقد فاقت نسبة الطالبات المسجلات إلى إجمالي عدد الطلاب والطالبات المسجلين – في بعض المراحل التعليمية – نسبة الطلاب الذكور المسجلين . و إن هذا يعكس مدى اهتمام الدولة بالتنمية البشرية للإناث . و انعكست هذه الظاهرة على عدد الطالبات المتخرجات ، حيث ازداد بمعدلات فاقت معدلات زيادة عدد الطلاب الذكور المتخرجين ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات

المتخرجات إلى إجمالي عدد الطلاب والطالبات المتخرجين ، بالمقارنة مع نسبة الطلاب المتخرجين . وقد تجاوزت نسبة الطالبات المتخرجات - في بعض المراحل- نسبة الطلاب الذكور المتخرجين.

- *التعليم الابتدائي للإناث :*

ارتفع عدد التلميذات المسجلات في المرحلة الابتدائية من /٢٩٧/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /١٢٦٧/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٥,٢% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد التلاميذ الذكور البالغ ٣,٤% سنويا خلال نفس الفترة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلميذات المسجلات إلى إجمالي عدد التلاميذ والتلميذات المسجلين في المرحلة الابتدائية من ٣٥,١% في عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٠% في عام ١٩٩٨ .

وارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الابتدائية من /٢٥/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /١٧٣/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٩% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور البالغ ٤,١% سنويا خلال نفس الفترة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات الإناث في هذه المرحلة إلى إجمالي عدد المتخرجين والمتخرجات من ٢٩,٦% إلى ٤٧,٣% بين عامي (١٩٧٠و١٩٩٨ ).

**جدول رقم ( ٧-١ )**

***تطور نسبة الطالبات إلى إجمالي الطلاب و الطالبات ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %***

| المرحلة التعليمية | الطالبات المسجلات | | الطالبات المستجدات | | الطالبات المتخرجات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
| ابتدائية | ٣٥,١ | ٤٧,٠ | ٣٧,٩ | ٤٧,٠ | ٢٩,٦ | ٤٧,٣ |
| إعدادية | ٢٦,٣ | ٤٥,٨ | ٢٦,٨ | ٤٥,٠ | ٢٨,٧ | ٥٠,٨ |
| ثانوية عامة | ٢٣,١ | ٤٧,٤ | ٢٩,٤ | ٥٠,٧ | ٢٤,٠ | ٥٠,٠ |
| ثانوية فنية و مهنية | ٦,٤ | ٥٠,٧ | ١,١ | ٥٣,٥ | ٢٠,٣ | ٣٧,١ |
| معاهد متوسطة | ٣٤,١ | ٤٦,٩ | ٣٤,١ | ٤٥,٣ | ٢٩,٠ | ٥٣,٤ |
| جامعات | ١٨,٣ | ٤٢.٤ | ١٨,٦ | ٤٦,٤ | ٢٢,٧ | ٤١,٤ |

المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية لعامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨

- *التعليم الإعدادي للإناث :*

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المرحلة الإعدادية من /٥٤/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٣٣٨/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٦% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين البالغ ٣,٥% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات إلى إجمالي الطلاب و الطالبات المسجلين من ٢٦,٣% إلى ٤٥,٨% خلال نفس الفترة .

وارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الإعدادية من ٩,٦ آلاف في عام ١٩٧٠ إلى ٦٧،٤ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٧,٠% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد الذكور المتخرجين البالغ ٣,٦% سنويا، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات إلى إجمالي المتخرجين و المتخرجات من ٢٨,٧% إلى ٥٠,٨% خلال نفس الفترة .

- *التعليم الثانوي العام للإناث :*

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المرحلة الثانوية العامة من /١٧/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٧٢/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٥,٢% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين في هذه المرحلة و البالغ ١,٢% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع

نسبة الطالبات المسجلات من ٢٣,١% إلى ٤٧,٤% خلال نفس الفترة .

و ارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الثانوية العامة من ٥,٢ ألفا في عام ١٩٧٠إلى ٣٥,٥ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٩% و هو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور في هذه المرحلة و البالغ ٢,٨% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٤% إلى ٥٠,٠% خلال نفس الفترة.

- *التعليم الثانوي الفني و المهني للإناث :*

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المرحلة الثانوية الفنية و المهنية من /٠,٦/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٦٣,٠/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ١٦,٥% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين في هذه المرحلة و البالغ ٦,٩% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات من ٦,٤% إلى ٥٠,٧% خلال نفس الفترة ، و يعزى هذا الارتفاع الكبير إلى تطبيق خطة التعليم الثانوي الفني و المهني الجديدة بدءا من عام ١٩٨٨ التي حولت ٧٠% من خريجي المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي الفني والمهني ، و ٣٠% إلى التعليم الثانوي العام .

وارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الثانوية الفنية و المهنية من /٠,٣٦/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٦,٢/ ألفا في عام ١٩٩٧ بمعدل نمو ١١% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور في هذه المرحلة و البالغ ٨,٣% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٠,٣% إلى ٣٧,١% خلال نفس الفترة .

**جدول رقم ( ٧-٢)**

***مقارنة معدلات نمو عدد الطالبات مع معدلات نمو عدد الطلاب الذكور ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %***

| المرحلة التعليمية | الطلاب المسجلون | | الطلاب المستجدون | | الطلاب المتخرجون | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور |
| ابتدائية | ٥,٢ | ٣,٤ | ٧,٢ | ٣,٢ | ٦,٩ | ٤,١ |
| إعدادية | ٦,٦ | ٣,٥ | ٧,١ | ٤,٣ | ٧,٠ | ٣,٦ |
| ثانوية عامة | ٥,٢ | ١,٢ | ٧,٣ | ١,٨ | ٦,٩ | ٢,٨ |
| ثانوية فنية و مهنية | ١٦,٥ | ٦,٩ | ١٧,٣ | ١٠,٢ | ١١,٠ | ٨,٣ |
| معاهد متوسطة | ١٠,٠ | ٩,٩ | ١٤,٣ | ١٢,٦ | ٩,٢ | ٦.٣ |
| جامعات | ٧,٦ | ٣,٤ | ٥,٩ | ٢,٧ | ٨,٦ | ٥,٥ |

المكتب المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية لعامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨

- *التعليم المتوسط للإناث :*

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المعاهد المتوسطة من /١,٤/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٢٥,٤/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ١٠,٠% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين والبالغ ٩,٩% ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات في هذه المرحلة من ٣٤,١% إلى ٤٦,٩% خلال نفس الفترة .

وارتفع عدد المتخرجات من المعاهد المتوسطة من ٠,٩ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٨,٨/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٨,١% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور البالغ ٦,٣% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٩% إلى ٥٣,٤% خلال نفس الفترة .

■ *التعليم الجامعي للإناث :*

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في الجامعات من /٦,٨/ ألفا إلى /٥٧,٦/ ألفا بين عامي ١٩٧٠و١٩٩٨ بمعدل نمو ٧,٦% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين في هذه المرحلة و البالغ ٣,٤% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات من ١٨,٣% إلى ٤٢,٤% خلال نفس الفترة .

و ارتفع عدد المتخرجات من الجامعات من /٠,٦/ ألفا إلى /٧,٠/ ألفا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ بمعدل نمو ٨,٦% سنويا ، ، و هو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور و البالغ ٥,٥% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٢,٧% إلى ٣٩,١% خلال نفس الفترة .

■ *القضاء على التباين بين الجنسين في النظام التعليمي :*

تم القضاء - إلى حد كبير - على التباين بين الجنسين في الالتحاق بالنظام التعليمي ، إذ بلغت نسبة الطالبات المستجدات إلى إجمالي المستجدين والمستجدات في مرحلة التعليم الابتدائي ٤٧,٧%، وفي مرحلة التعليم الاعدادي ٤٥,٠% ، و في مرحلة التعليم الثانوي العام ٥٠,٧% وذلك في عام ١٩٩٨، وتجاوزت نسبة الطالبات المستجدات في التعليم الثانوي العام ٥٠,٧% و ذلك في عام ١٩٩٨ . وتجاوزت نسبة الطالبات المستجدات في التعليم الثانوي الفني و المهني نسبة الطلاب الذكور المستجدين في نفس العام ، إذ بلغت ٥٣,٥% للإناث و ٤٦,٥% للذكور . أما في المعاهد المتوسطة فقد بلغت نسبة الطالبات المستجدات ٤٥,٣% و في الجامعات ٤٦,٤% و ذلك في عام ١٩٩٨ .

وقد تجاوزت نسبة الطالبات المتخرجات من المعاهد المتوسطة نسبة الطلاب المتخرجين الذكور، إذ بلغت ٥٥,٤% للإناث و ٤٤,٦% للذكور ، بينما تقاربت النسب بين الذكور و الإناث في باقي المراحل التعليمية و ذلك في عام ١٩٩٧ .

و من الملاحظ ، أن نسبة تسجيل الإناث في المرحلة الابتدائية البالغة ٩٢,٦% في عام ١٩٩٧قد تقاربت من نسبة تسجيل الذكور في هذه المرحلة والبالغة ٩٦,١% .

و من الجدير بالذكر ، أن قانون تنظيم الجامعات لعام ١٩٧٥ لم يميز بين الذكور و الإناث في الالتحاق بالجامعات و المعاهد المتوسطة . كما أن سياسة الاستيعاب الجامعي قضت باستيعاب جميع خريجي المرحلة الثانوية في الجامعات و المعاهد المتوسطة دون تمييز على أساس الجنس .

■ *القضاء على التباين بين الجنسين في مجال مشاركة الإناث في التعليم:*

– *تأنيث التعليم الابتدائي :*

هدفت الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تأنيث التعليم الابتدائي، لذا عمدت الدولة إلى التوسع في إنشاء دور جديدة لتخريج المعلمات ، و إلى زيادة عدد المقبولات في هذه الدور، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المدرسات الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي (للإناث و الذكور ) من ٣٨,٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٦٥,٢% في عام ١٩٩٨ ، و هذا يشير إلى أن توجه القضاء على التباين بين الجنسين مال إلى جانب الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي .

أما بالنسبة لرياض الأطفال فقد ارتفعت نسبة المعلمات الإناث من ٩٥,٦% إلى ٩٨,١% بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٨ .

– *مشاركة المدرسات الإناث في التعليم الثانوي :*

أدت خطط التوسع الجامعي ، و زيادة إقبال الإناث على التعلم في الجامعات و المعاهد المتوسطة إلى ارتفاع نسبة مشاركة المدرسات الإناث في التعليم الثانوي من ٢٨,١% في عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,١% في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى تقارب نسبة مشاركة المدرسات الإناث من نسبة مشاركة المدرسين الذكور

في التعليم الثانوي ، و بالتالي القضاء - إلى حد كبير - على التفاوت بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي .

**ب - محــــو أميــــة المـــــرأة :**

صدر قانون محـــو الأميـــة فـــي عـــام ١٩٧٢ مستهدفا محو أمية جميع المواطنين دون تميـــيز بيـــن الذكور والإناث، وألزم كل متعلم تجاوز الثامنة عشـــرة من عمره بالإسهام في عملية محو الأميـــة . وأنيطـــت مهمة محو الأمية بوزارة الثقافة منذ إحداثـــــها، وهـــي تساهم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية - ومنـــها منظمة الاتحاد النسائي - بدور فعال في هـــذه المهمـــة باعتبارها مهمة وطنية ، حيث تشترك كافة هذه الجهات في وضع الخطط التي يقرها المجلس الأعلـــى لمحـــو الأمية لوضعها موضع التطبيق . و قد تحقـــق تطـــور نوعي في مجال محو الأمية و ذلك بتطوير مناهج محو الأمية لمرحلتي الأساس و المتابعة من تعليم الكبار و ما بعد التحرر من الأمية ، و في مجـــال تنفيـــذ مشـــاريع تجريبية و رائدة لمحو أمية المرأة الريفيـــة و تأهيلـــها مهنيا. وهذا التطور النوعي يتوافق مـــع مبـــدأ تلبيـــة حاجات التعلم الأساسية لدى اليـــافعين و الكبـــار التـــي تضمنها " الاعلان العالمي حول التربية للجميع " المنعقد في ***جومتيان*** ب تايلند في عام ١٩٩٠ ، كما يهدف إلى تعميق وعيهم بالقضايا المعاصرة و تمليكـــــهم وســـائل مواجهتها ، إذ انخفضت نسبة الأمية بين الإنـــاث ( ١٠ سنوات فأكثر ) من ٧٤,١% فـــي عـــام ١٩٧٠ إلـــى ٢٢,٠% في عام ١٩٩٨ .

و قد أقر المجلس الأعلى لمحو الأمية في عـــام ١٩٩٦ الخطة الوطنية لمحو الأميـــة نـــهائيا، و ذلـــك بالتوسع في محو أمية الكبار ، و وصـــولا بـــهم إلـــى المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة التعليم و تحسين نوعيـــة حياتهم و تنمية مجتمعهم . وتمتد هذه الخطة الخمســـية بين عامي ( ١٩٩٧و٢٠٠١ ) . و قـــد تنـــامت نســـبة مشاركة الإناث في مختلف أنشطة وفعاليـــات الخطـــة الوطنية لمحو الأمية ، التي تجاوزت ٥٠% من إجمـــالي المشاركين فيها . و أقر المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم المنعقـــد بدمشـــق فـــي عـــام ١٩٩٨ ، توفـــير مستلزمات تنفيذ الخطة الوطنية لمحو الأمية .

وركزت منظمة الاتحاد العام النسائي في مجـــال محو الأمية - منذ البدء- على الربط بين محـــو أميـــة النساء الأميات و بين تأهيلهن مهنيا و رفـــع مســـتوى وعيهن الصحي و الثقافي و تنظيمـــــهن فـــي صفـــوف المنظمة. و تشكل ربات البيـــوت معظـــم المشـــاركات الدارسات في صفوف محو الأميـــة ، بالإضافـــة إلـــى الأميات الصغيرات و العاملات في الزراعة و الصناعة والمجالات الأخرى .

وشكلت منظمة الاتحاد العام لنقابات العمال لجنة للمرأة العاملة للتعاون مع لجان المرأة العاملة لمحو أمية العاملات الأميات و متابعة تعليمهن ، حيث تخصـــص للعاملات الأميات ساعتان من أصل ساعات العمل مـــن أجل الدراسة في صفوف محو الأمية لمرحلتي الأســـاس و المتابعة ، مما ساعد على تقليص الأمية بين العاملات . و تساهم منظمة الاتحاد العام للفلاحين في محو أميـــة الفلاحات ، حيث افتتحت صفوفا لمحـــو الأميـــة فـــي المجتمعات الفلاحيـــة للفلاحين والفلاحات مـــن الفئـــة العمرية ( ١٣-٤٥ ) سنة . وتساهم أيضـــا منظمـــات اتحاد شبيبة الثورة و الاتحاد الوطني للطلبة و الاتحـــاد العام للحرفيين و نقابة المعلمين في عملية محو الأمية .

و قد استفادت المتحررات الصغيرات من الأمية ( الفئة العمرية ٩-١٣ سنة ) من قرار وزارة التربيـــة حول إلحاق المتحـــررات الصغـــيرات مـــن أميتـــهن بالمدارس الحكومية ، و السماح بتجاوز سن التســـجيل في المدارس الابتدائية بثلاث سنوات للإناث و ســـنتين للذكور .

**ج - مشاركة المرأة في قوة العمـــل :**

انطلاقا من التشريعات و القوانين التـــي تنـــص على المساواة بين المرأة و الرجل فـــي مجـــال إتاحـــة فرص العمل لكـــلا الجنســـين ، فـــإن خطـــط التنميـــة الاقتصادية و الاجتماعية لم تميز بين الإناث و الذكـــور

في مجال الطلب على القوى العاملة ، و لا يستثنى من ذلك إلا بعض المهن و الأنشطة مثل التعليم و التمريض.

وقد ازدادت قوة العمل النسائية من /١٦٤/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٨١٦/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٥,٩% سنويا ، و هو أعلى بكثير من معدل نمو قوة العمل ( الذكور ) و البالغ ٣,٥% سنويا خلال نفس الفترة – ويعزى هذا التفاوت الكبير إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لادماج المرأة في عملية التنمية –، ونتيجة لذلك ، ارتفع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة (نسبة قوة العمل النسائية إلى إجمالي عدد السكان الإناث ١٥ سنة فأكثر) من ١٠,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٤% في عام ١٩٩٨ ، في حين انخفض هذا المعدل بالنسبة للذكور من ٨٤,١% إلى ٨٠,٣% خلال نفس الفترة .

أما معدل مشاركة المرأة في قوة العمل ( نسبة قوة العمل النسائية إلى إجمالي قوة العمل ) فقد ارتفع من ١٠,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ١٧,٥% في عام ١٩٩٨ . كما ارتفع هذا المعدل في الحضر من ٧,٩% إلى ٢٤,٠% و في الريف من ١٢,٧% إلى ١٩,٠% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ .

و قد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في قطاع الزراعة من ١٤,٣% في عام ١٩٧٠ إلى ٣١,٩% في عام ١٩٩٨، بينما انخفضت في قطاع الصناعة من ٦,٦% إلى ٥,٩% ، أما في قطاع الخدمات فقد ارتفعت من ٧,٥% إلى ١٦,٢% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ .

**جدول رقم ( ٧-٣ )**

***نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %***

| النشاط | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ | التغير السنوي(%) |
|---|---|---|---|
| الزراعة | ١٤,٣ | ٣١,٩ | ٧,٩ |
| الصناعة | ٦,٦ | ٥,٩ | ٣,٢- |
| الخدمات | ٧,٥ | ١٦,٢ | ٧,٧ |
| إجمالي | ١٠,٧ | ١٧,٥ | ٥,٨ |

- المكتب المركزي للإحصاء – تعداد السكان لعام ١٩٧٠
- نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

أما بالنسبة لوضع المرأة العاملة حسب الحالة العملية ، فيلاحظ بأن نسبة العاملات بأجر نقدي إلى إجمالي العاملات قد ارتفعت من ٣٩,٢% في عام ١٩٧٠ إلى ٥٤,٨% في عام ١٩٩٨ . و يعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة دخول المرأة في قطاع الصناعة، حيث ارتفعت نسبة العاملات بأجر في هذا القطاع إلى إجمالي العاملات فيه من ٥٠,٧% إلى ٧٤,٥% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ . بينما بقيت نسبة العاملات باجر في باقي القطاعات مستقرة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٨ ، حيث بلغت ١٤,١% في قطاع الزراعة و ٧٢,٤% في قطاع الخدمات و ذلك في عام ١٩٩٨.

و أما بالنسبة لمعدلات مشاركة قوة العمل النسائية حسب الفئات العمرية ، فيلاحظ أنها قد ارتفعت بشكل كبير بين كافة الفئات العمرية و خاصة الفئات الشابة منها . و هذا يعكس اهتمام الدولة بجذب المرأة إلى قوة العمل من كافة الفئات العمرية و خاصة المتعلمة منها .

جدول رقم ( ٧-٤ )

*معدلات مشاركة قوة العمل النسائية حسب الفئات العمرية ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %*

| الفئة العمرية | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| ١٥-١٩ | ١٧,٠ | ١٤,١ |
| ٢٠-٢٤ | ١٠,٤ | ٢١,٥ |
| ٢٥-٤٩ | ٨,٣ | ٢٢,٦ |
| ٥٠-٦٤ | ٥,٧ | ١٠,٣ |
| ٦٥+ | ٥,٣ | ٢,٨ |

- المكتب المركزي للإحصاء - تعداد السكان لعام ١٩٧٠
- نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

وإن معظم القوة العاملة النسائية تعمل في القطاع الخاص غير الحكومي إذ بلغت نسبتها ٥٩,٢% في عام ١٩٩٨، بينما يعمل في القطاع الحكومي ٤٠,٢% .

و كما هو سائد في معظم بلدان العالم النامي، فإن الإحصاءات تغفل جزءا من مشاركة المرأة في عملية الإنتاج، و هي التي تدخل في إطار العمل المنزلي سواء في الريف أو الحضر ، مثل العمل في الصناعات الزراعية المنزلية والصناعات التقليدية، بالرغم من أنه عمل منتج إلا أنه غير مأجور، ويعود مردوده بالنفع العام على الأسرة .

**د - مشاركة المرأة في قوة العمل لدى القطاع الحكومي :**

ارتفع عدد النساء المشتغلات في القطاع الحكومي من /٤٠/ ألف مشتغلة في عام ١٩٧٥ إلى /٣٢٨/ ألف مشتغلة في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٩,٦% سنويا ، في حين ارتفع عدد المشتغلين الذكور في القطاع الحكومي من /٢١٢/ ألف مشتغل إلى /٩٦٦/ ألف مشتغل بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٨% سنويا ، و هو أدنى من معدل نمو عدد المشتغلات ، مما يدل على تسارع تشغيل المرأة في القطاع الحكومي بالمقارنة مع تشغيل الرجل كون عدد المشتغلات أقل من عدد المشتغلين في بداية الفترة المذكورة . و قد ارتفع معدل مشاركة المرأة في قوة العمل لدى القطاع الحكومي من ١٦,٠% في عام ١٩٧٥ إلى ٤٠,٢% في عام ١٩٩٨، و هذا يشير إلى مقدار الجهد المبذول من قبل الدولة لادماج المرأة في عملية التنمية و زيادة مشاركتها في قوة العمل .

و لا شك أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة وكفاءتها المهنية ، و حصولها على مؤهلات تعليمية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتزايد عدد الخريجات من مختلف مستويات و أنواع التعليم والتدريب المهني قد أدى إلى تزايد تدفق قوة العمل النسائية من أجل العمل في القطاع الحكومي ، حيث بلغت مساهمة المرأة ٥٢,٨% من إجمالي العاملين في وزارتي التربية و التعليم العالي، و ٥٩,٢% من إجمالي العاملين في وزارة الصحة في علم ١٩٩٦، أي أن حوالي ثلثي النساء المشتغلات في القطاع الحكومي يعملن في هذين النشاطين ، وقد دخلت المرأة العاملة حقل العمل في الصناعات التحويلية و استخراج النفط والكهرباء، فبلغت مساهمتها ١٢,٢% من إجمالي العاملين في هذه المجالات ، كما بلغت مساهمتها في حقل المصارف و التجارة الخارجية ٣٩,٢% من إجمالي العاملين في وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية ، و ١٥,٩% من إجمالي العاملين في حقل النقل و المواصلات .

و لا شك أن توفير الدولة الخدمـــات الأساســية المساعدة للمرأة من أجل المشاركة في قوة العمل، مثــل نشر دور الحضانة و رياض الأطفال ، و أتمتة العمـــل المنزلي ( توفير تجهيزات الغسيل و الطهو والتنظيف)،

جعل فكرة خروج المرأة إلى العمـــل خـــارج المـــنزل ممكنة و مقبولة من الأسرة والمجتمع، كما مكن المـــرأة من التوفيق بين أدوارها العائلية - المعيشية كربة منزل وبين أدوارها المهنية والاجتماعية و السياسية كعاملـــة، مما أدى إلى سحب نسبة كبيرة من النساء المتفرغـــات للتدبير المنزلي إلى قوة العمل ، حيث انخفضت نســـبة النساء المتفرغات للتدبير المنزلي من إجمـــالي النســـاء غير الناشطات اقتصاديا ( ١٠ ســـنوات فـــأكثر ) مـــن ٨٠,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٦٨,٦% في عام ١٩٩٨.

# الفصل الثامن

# قياس التنمية البشرية

## ٨-١- قياس التنمية البشرية على المستوى الإجمالي:

قياس التنمية البشرية هو تقويم للنتائج والانجازات المتحققة في عملية التنمية البشرية، وذلك من أجل مساعدة صانعي القرار في إدارة عملية التنمية ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها واتخاذ ما يلزم من قرارات لتطوير المسار أو تدعيم اتجاهه في ضوء المستجدات.

وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ عام ١٩٩٠ -مع صدور أول تقرير عن التنمية البشرية في العالم -أن يطور أداة عملية للقياس تغطي أكبر قدر ممكن من جوانب التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية. ودعيت هذه الأداة بـ "دليل التنمية البشرية". وإذا كان هذا الدليل قد -غطى إلى حد ما- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، إلا أن هنالك جوانب أخرى لم يتمكن من تغطيتها بسبب تعذر قياسها، علما بأن هذا الدليل هو مقياس دائم التطور في محاولة للوصول إلى التعبير الأفضل عن التنمية البشرية. وقد ابتكرت تقارير التنمية البشرية بعض المقاييس التكميلية للتعبير عن الجوانب غير المتضمنة في دليل التنمية البشرية.

ويتألف دليل التنمية البشرية من ثلاثة مكونات هي:

أ- طول العمر، مقيسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (ويعبر عن المستوى الصحي).

ب- التحصيل التعليمي، مقيسا بـ :

- معدل معرفة القراءة والكتابة للكبار (وأعطي له وزن ترجيحي مقداره الثلثين).
- ونسبة القيد الإجمالي في التعليم العالي ودون العالي معا (وأعطي له وزن ترجيحي مقداره الثلث).

ج- الدخل أو مستوى المعيشة اللائق، مقيسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقوما بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية للدولار، وذلك نظرا لأن استخدام عملة واحدة لايعكس القدرة الشوائية الحقيقية في داخل كل اقتصاد قومي بسبب التباين في اسعار الصرف، وبسبب عدم سيادة "سعر عالمي" لكل سلعة أو عنصر انتاجي في كل بلاد العالم.

وتتحدد قيمة كل مكون من المكونات الثلاثة بنسبة الفرق بين القيمة الفعلية للمكون وقيمته الدنيا مقسوما على الفرق بين القيمة القصوى والقيمة الدنيا لكل مكون.

ويحتسب دليل التنمية البشرية بصفته وسطا حسابيا لكل من دليل العمر المتوقع عند الولادة، والدليل الموحد للتحصيل التعليمي، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للدولار.

### ٨-١-١- مكونات دليل التنمية البشرية في سورية:

ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٥٩,٤ سنة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,٠ سنة في عام ١٩٩٧، كما ارتفعت نسبة الالمام بالقراءة والكتابة بين السكان

و لا شك أن توفير الدولة الخدمــات الأساســية المساعدة للمرأة من أجل المشاركة في قوة العمل، مثــل نشر دور الحضانة و رياض الأطفال ، و أتمتة العمـــل المنزلي ( توفير تجهيزات الغسيل و الطهو والتنظيف)،

جعل فكرة خروج المرأة إلى العمـــل خـــارج المـــنزل ممكنة و مقبولة من الأسرة والمجتمع، كما مكن المـــرأة من التوفيق بين أدوارها العائلية - المعيشية كربة منزل وبين أدوارها المهنية والاجتماعية و السياسية كعاملـــة، مما أدى إلى سحب نسبة كبيرة من النساء المتفرغـــات للتدبير المنزلي إلى قوة العمل ، حيث انخفضت نســـبة النساء المتفرغات للتدبير المنزلي من إجمـــالي النســـاء غير الناشطات اقتصاديا ( ١٠ ســـنوات فـــأكثر ) مـــن ٨٠,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٦٨,٦% في عام ١٩٩٨.

# الملاحظات الفنية حول قياس التنمية البشرية

# ملحق

## الملاحظات الفنية حول قياس التنمية البشرية

### ١-طريقة حساب دليل التنمية البشرية وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٠:

وضع دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ حدا أدنى وحدا أقصى لكل مكون من مكونات قياس دليل التنمية البشرية، بغية قياس مستوى التقدم الذي حققه بلد في طريق التنمية البشرية. فبالنسبة للعمر المتوقع كان الحد الأقصى للعمر (٧٨,٤) عاما والحد الأدنى (٤١,٨) عاما. أما بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة فكان الحد الأقصى ١٠٠% والحد الأدنى ١٢,٣%. وأما بالنسبة لنصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد استخدم لوغاريتم هذا الناتج . وكان الحد الأقصى لنصيب الفرد هو لوغاريتم ٣,٦٨ والحد الأدنى هو لوغاريتم ٢,٣٤.
ومن أجل احتساب دليل التنمية البشرية لبلد ما وفق هذه الطريقة نتبع الخطوات التالية:

**آ-يجري حساب مكون العمر المرتقب لبلد ما كما يلي:**

الحد الأقصى للعمر المرتقب (أي ٧٨,٤ عاما) - العمر المرتقب غفي هذا البلد
الحد الأقصى للعمر المرتقب (أي ٧٨,٤ عاما) - الحد الأدنى للعمر المرتقب (أي ٤١,٨ عاما)

**ب- يجري حساب مكون معرفة القراءة والكتابة بين البالغين لبلد ما كما يلي:**

الحد الأقصي للإلمام بالقراءة والكتابة (أي ١٠٠,٠) - الإلمام بالقراءة والكتابة في هذا البلد
الحد الأقصى للإلمام بالقراءة والكتابة (أي ١٠٠,٠) - الحد الأدنى للإلمام بالقراءة والكتابة (أي ١٢,٣)

**ج- يجري حساب مكون نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كما يلي:**

لغ الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ( أي ٣,٦٨) - لغ نصيب الفرد بهذا البلد
لغ الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ( أي ٣,٦٨) - لغ الحد الأدنى لنصيب الفرد من الناتج لمحلي الإجمالي ( أي ٢,٣٤)

**د- دليل التنمية البشرية لبلد ما** = { 1 -(مكون العمر المرتقب+ مكون معرفة القراءة والكتابة + مكون نصيب الفرد)/٣ }

### ٢- تطور طريقة حساب دليل التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بعد عام ١٩٩٠:

خضعت طريقة قياس التنمية البشرية إلى تطوير وتحسين في تقارير التنمية البشرية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام ١٩٩٠، حيث أدخلت تعديلات على طريقة حساب تلك المكونات وخاصة طرق حساب مكون التحصيل التعليمي والدخل وعلى طريقة حساب الدليل نفسه.

**٢-١- بالنسبة إلى مكون العمر المتوقع (المرتقب):** عدل الحد الأدنى للعمر المتوقع إلى(٢٥) عاماً عوضاً عن (٤١,٨) عاماً والحد الأقصى إلى (٨٥) عاماً عوضاً عن (٧٨,٤) عاماً مع اتباع نفس طريقة الحساب السابقة بالنسبة للمكون.

**٢-٢- بالنسبة إلى مكون معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:** تم تعديل تسميته ليصبح مكون التحصيل التعليمي، وأصبح مركباً من مكونين فرعيين: الأول هو المكون السابق ( أي معرفة القراءة والكتابة) وأعطي له وزن ترجيحي (الثلثين)، والثاني هو متوسط سنوات الدراسة للسكان من العمر ٢٥ سنة فأكثر وأعطي له وزن ترجيحي( الثلث)، وقد كان حده الأدنى ١٢,٣ سنة دراسة دون تحديد للحد الأقصى ثم عدل الحد الأدنى في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ليصبح ١٥ سنة دراسة بدلاً من ١٢,٣ سنة دراسة. وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ أدخل تعديل جديد على مكون التحصيل التعليمي حيث ألغي المكون الفرعي (متوسط سنوات الدراسة) نظراً لصعوبة حسابه وعدم توفر بيانات كافية عنه واستبدل بمكون فرعي جديد هو القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي معاً. وأعطي لهذا المكون الفرعي وزن ترجيحي بمقدار الثلث وحافظ المكون الفرعي "معرفة القراءة والكتابة بين البالغين" على نفس الوزن الترجيحي الثلثين وأعطى كل مكون فرعي منهما قيمة قصوى قدرها ١٠٠% وقيمة دنيا صفر %. ويتم حساب كل مكون فرعي كما يلي:

معرفة القراءة والكتابة= <u>معرفة القراءة والكتابة في بلد ما – الحد الأدنى للمعرفة (أي الصفر)</u>

الحد الأقصى للمعرفة (أي ١٠٠) – الحد الأدنى للمعرفة ( أي الصفر)

القيد الإجمالي في المراحل التعليمية بين السكان في سن التعليم وعادة بين ٦-٢٣ سنة=

<u>القيد الإجمالي لبلد ما – الحد الأدنى للقيد الإجمالي ( أي الصفر)</u>

الحد الأقصى للقيد الإجمالي ( أي ١٠٠) – الحد الأدنى للقيد الإجمالي ( أي صفر)

ويجمع المكونات الفرعيان معاً بالأوزان الترجيحية وفق مايلي:

( المكون الفرعي معرفة القراءة والكتابة × ٢ + المكون الفرعي القيد الإجمالي × ١) /٣= التحصيل العلمي.

**٢-٣- بالنسبة لمكون نصيب الفرد المحلي الإجمالي يلاحظ بما يلي:**

- أما بالنسبة للتعديلات[1] المتعلقة بمكون الدخل فقد استخدم دليل التنمية قيمة للعتبة تعتبر بعدها الزيادة الحدية في الدخل أقل شأناً وبالتالي تخصم إلى حد كبير. وحتى عام ١٩٩٣، كانت العتبة مستمدة من الدخل الذي يمثل مستوى الفقر في البلدان الصناعية في دراسة لكسمبرغ الخاصة بالدخل، مع تحديث القيم وترجمتها إلى دولارات حسب تعادل القوى الشرائية. وعلى الأساس الجديد اعتبرت قيمة العتبة عام ١٩٩٤ هي متوسط القيمة العالمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية. وبمجرد أن يتجاوز بلد ما هذا المتوسط العالمي، تعتبر أي زيادات في الدخل مساهمة حدية شديدة التضاؤل في التنمية البشرية. وقد بلغت العتبة (٥١٢٠) دولاراً في عام ١٩٩٤ ويعامل دليل التنمية البشرية الدخل الذي يصل إلى مستوى العتبة كقيمة كاملة ولكن عندما يتجاوز الدخل هذا المستوى فإن فائدته تتضاءل تضاؤلاً شديداً. ولكن طريقة الخصم بقيت كما هي

[1] – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

تقارير عامي ١٩٩٢و١٩٩٣ حيث أن معدل الخصم يزيد عندما يتجاوز الدخل المضاعفات الأعلى للعتبة. وفي تقرير عام ١٩٩٤ وبعد إجراء الخصم المناسب تراوحت دخول البلدان بين ٣٧٠ دولار و ٥٣٧١ دولار من حيث القيمة الشرائية الحقيقة بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية. وكان المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بتعادل القوة الشرائية هي جداول بن العالمية (**Penn World Table**) حيث استخدمت أرقام البنك الدولي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي للدول المختلفة كأساس في حساب الدخل حسب القيمة الشرائية بالدولار.

- تم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ تعديل الحد الأدنى للدخل المحدد في تقارير التنمية البشرية السابقة بـ٢٠٠ بالدولار ليصبح ١٠٠ دولار( لكي يتم استخدامها بالنسبة لدخل الإناث كما سنرى لاحقاً في دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس حيث أنه من الضروري استخدام هذا الحد الأدنى الثابت لكي نتمكن من إجراء المقارنة بين التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس). أما الحد الأقصى المعدل للدخل بحسب تعادل القوة الشرائية فقد ارتفع من ٥٣٨٥ دولاراً إلى ٥٤٤٨ دولاراً ( والذي يعادل ٤٠,٠٠٠ دولار وهو الحد الأقصى لدخل الفرد والمخصوم وفقاً لمعادلة اتكنسون). وفي تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٨ لم يحدث تعديل على طريقة قياس دليل التنمية البشرية ما عدا تعديل متوسط الدخل العالمي (العتبة) حيث أصبح كل دخل أعلى من العتبة يخصم وفقاً لمعاداة أتكنسون[١].

- في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ تم الاستغناء عن استخدام دخل العتبة وعن خصم مستوى الدخل الذي يفوق مستوى العتبة وتمت العودة إلى طريقة استخدام لوغاريتم الحد الأقصى للدخل ٤٠,٠٠٠ دولار ولوغاريتم الحد الأدنى للدخل ١٠٠ دولار ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية.

وقد جرى استخدام طريقة قياس دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ عند قياس دليل التنمية البشرية ومكوناته في سورية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، اعتماداً على البيانات الإحصائية السورية، من أجل المقارنة بين دليل التنمية البشرية المحسوب وفق تقديرات تقارير الأمم المتحدة التنمية البشرية ودليل التنمية المحسوب وفق البيانات الإحصائية السورية.

وبالنسبة لحساب مكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يجب أن ننوه إلى مايلي:

- إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بحسب تعادل القوة الشرائية بالدولار يتطلب أعمالاً بحثية ومسحية تتجاوز إطار هذا التقرير.

- إن قيمة دخل الفرد المعدل بحسب تعادل القوة الشرائية المتضمنة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي، إذا ما تم استخدامها، بالرغم من عدم اتساقها خلال الفترة الزمنية المدروسة في تقارير التنمية البشرية تكون النتائج كما يلي:

[١] - لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الإطار المفاهيمي والتحليلي للتنمية البشري (دليل التنمية البشرية)

الوحدة دولار أمريكي

| السنة / البيان | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار | ٤٣٤٨ | ٣٧٥٦ | ٥٢٣٠ | ٤٩٦٠ | ٤١٩٦ | ٥٣٩٧ | ٥٣٧٤ | ٣٢٥٠ |
| الرقم القياسي بالنسبة لعام ١٩٩٥ | ٨٠,٩ | ٨٨,٥ | ٩٧,٣ | ٩٢,٣ | ٨٧,١ | ١٠٠,٤ | ١٠٠,٠ | ٦٠,٥ |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تقارير التنمية البشرية | ٩٨٠ | ١٠٢٠ | ١١٧٠ | (١) | (١) | ١٠٦٣ | ١١٢٠ | ١٢٢٨ |
| الرقم القياسي بالنسبة لعام ١٩٩٥ | ٨٧,١ | ٩١,١ | ١٠٤,٥ | – | – | ٩٤,٥ | ١٠٠ | ١٠٩,٦ |
| مكافئ التعادل للقوة الشرائية | ٤,٤٤ | ٤٠٦٦ | ٤,٤٧ | – | – | ٥,٠٧ | ٤,٨ | ٢,٥٢ |

نلاحظ من الجدول والرسم البياني التفاوت بين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في سورية والمقدر وفق منهجية البنك الدولي بالدولار وتطور نصيب الفرد حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار في سورية وفق تقديرات التنمية البشرية. ويستخلص من هذه الملاحظة أن تقرير البرنامج الإنمائي قد استخدم في عام ١٩٩٧ قيمة لمكافئ القوة الشرائية (٢,٥٢) غير متسقة وغير متناسبة مع قيمة المكافئ التي استخدمها للأعوام ١٩٨٩و ١٩٩٠و ١٩٩١و ١٩٩٤و١٩٩٥ وهي ٤,٤٤ و٤,٦٦ و٤,٤٧ و٥,٠٧ و٤,٨ على التوالي. وأنه لمن الضروري إعادة النظر في هذا الموضوع من أجل إجراء التصحيح اللازم.

**٢-طريقة حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس:**

ابتكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية دليلاً جديداً هو دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، إضافة إلى دليل التنمية البشرية المشار إليه في الفقرتين (١) و(٢)، حيث يلاحظ بصدد احتساب كل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس مايلي:

- بالنسبة للمكون الأول لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس وهو العمر المتوقع، فإنه نظراً لتفاوت الوفيات لصالح المرأة فإن العمر المتوقع للمرأة يفوق العمر المتوقع للرجل، ولذلك فإن الحد الأدنى للعمر المتوقع لكل منهما قد تفاوت، من ٢٢,٥ عاماً للرجل و٢٧,٥ عاماً للمرأة، كما تفاوت الحد الأقصى للعمر المتوقع من ٨٢,٥ عاماً للرجل و٨٧,٥ عاماً للمرأة. كما أعطي نفس نطاق التباين لكل منهما ( وهو ٦٠ عاماً).
- أما بالنسبة لمكون التحصيل التعليمي فإنه يتألف من فرعين، الأول: ويتضمن معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وأعطي له وزن الثلثين، والثاني: يتضمن القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاص ويعطي له وزن الثلث ولكل من هذين المكونين الفرعيين دليل مستقل. ويستخدم لكلا الدليلين قيمة قصوى قدرها ١٠٠% وقيمة دنيا قدرها صفر%، ويجمع الدليلان معاً بالأوزان المرجحة الملائمة لتشكيل الدليل المركب

[1] –لا تتوفر بيانات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن سورية في تقارير التنمية البشرية.

للتحصيل التعليمي، ثم يتم تجميع هذه المتغيرات في دليل تجميعي واحد ويقسم على ثلاثة للوصول إلى دليل واحد يتعلق بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس.

- أما بالنسبة لقياس الفروق بين الجنسين في الدخل والعمالة بأجر فقد تم استخدام نسبتين هما: نسبة متوسط أجور الإناث إلى متوسط أجور الذكور، والنسبة المئوية لمساهمة كل من الإناث والذكور في عدد السكان النشيطين اقتصادياً والذين تبلغ أعمارهم١٥ عاماً فأكثر . وقد اعتمد بالنسبة للدول التي لا تتوفر لديها بيانات عن متوسط نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور النسبة (٧٥%) والدول الصناعية ٧٦,٢%وللدول النامية(٧٢%).

ومن أجل قياس دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نتبع الخطوات التالية:

**آ- الخطوة الأولى:**

حساب دليلي العمر المتوقع والتحصيل التعليمي لكل من الذكور والإناث.

**ب-الخطوة الثانية:**

حساب حصص الدخل النسبية

**ج-الخطوة الثالثة بتطبيق باراميتر الترجيح ( Є)، حيث يجري احتساب:**

- دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي بين الذكور والإناث
- التحصيل التعليمي الموزع بالتساوي بين الذكور والإناث
- الدخل الموزع بين الذكور والإناث

**مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس**

وضمن إطار اهتمام مفهوم التنمية البشرية بتحليل مستوى التباين بين الرجل والمرأة من حيث مستوى الإنجازات والخيارات المتاحة، يمكن استخدام "مقياس التمكين بنوع الجنس" لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاطات السياسية والاقتصادية. ويحسب في احتساب قيمة هذا المقياس ثلاثة مجموعات هي:

- المجموعة الأولى، وتستخدم المؤشرات التي تعبر عن المشاركة الاقتصادية وسلطة القرارات الاقتصادية وتتمثل بالنسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة في فئة المناصب الإدارية والتنظيمية والنسبة المئوية لحصة كل منهما في فئة الأعمال المهنية والفنية. وتستخدم لكل فئة المؤشر الذي يراعي حصة كل جنس لتحديد المتوسط المرجح بعدد السكان ( Є) وإن النسبة المئوية المتعادلة والموزعة بالتساوي ستكون ٥٠% ولذلك فإن ٥٠% ستكون الحد الأقصى ونسبة صفر% هي الحد الأدنى وبعد تحديد الدليل تجمع فئتي الأعمال معاً مع إعطاء وزن مرجح لكل منهما.

- وتختار المجموعة الثانية مؤشر المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية ويعبر عنه حصة الرجل من المقاعد البرلمانية (مجلس الشعب) وتحدد كما بينا في المجموعة الأولى ولنفس الحد الأدنى والأقصى للمشاركة.

- وتختار المجموعة الثالثة المؤشر الذي يعبر عن السيطرة على الموارد الاقتصادية وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (غير المعدل بالدولار حسب القوة الشرائية)، وحده الأدنى ١٠٠دولار وحده الأقصى ٤٠,٠٠٠ دولار.

وكخطوة أخيرة، تجمع أدلة كل مجموعة من المجموعات الثلاث، ويقسم الناتج على ٣ وهذا يعطينا كقياس التمكيـــن المرتبط بنوع الجنس. وعند حساب هذا المقياس في الجمهورية العربية السورية تم استخدام بارامتر الابتعـــاد عــن انعدام المساواة. وهو يساوي ٢.

# جدول مؤشرات التنمية البشرية

| ١ - دليـــــل التنميـــــة البشريـــــة | ١٩٩٠ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| ١-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات ) | ٦٦,٨ | ٦٩ |
| ١-٢- معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين ( % ) | ٧١,٠٠ | ٨٥,٨ |
| ١-٣- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) وفق منهجية البنك الدولي في التحويل و مكافئ القوة الشرائية لعام ١٩٩٥ | ٤٤٨٨ | ٥٨١٣ |
| ١-٤- دليـــل العمـــر المتوقـــع عند الولادة | ٠,٦٧٠ | ٠,٧٣٣ |
| ١-٥- دليـــــل التحصيل التعليمي | ٠,٦٩٩ | ٠,٧٧١ |
| ١-٦- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ | ٠,٧٠٦ | ٠,٩٢٠ |
| ١-٧- قيمة دليل التنمية البشرية وفق تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية | ٠,٦٦٥ | ٠,٦٦٥ |
| ١-٨- الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ) مطروحاً منه دليل التنمية البشرية | +٠,٠١٠ | +٠,١١٣ |

| ٢- دليـــل التنميـــة البشريـــة المرتبـــط بنـــوع الجنـــس | | ١٩٨١ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|
| ٢-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات ) | ذكـــــور | ٦٣,٨ | ٦٨ |
| | إنـــــاث | ٦٤,٧ | ٧٠ |
| | **مجمـــوع** | ٦٤,٣ | ٦٩ |
| ٢-٢- معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين ( % ) | ذكـــــور | ٨٢,١١ | ٩٢,٩ |
| | إنـــــاث | ٥٤,٦٢ | ٧٨ |
| | **مجمـــوع** | ٥٨,٥ | ٨٥,٨ |
| ٢-٣- قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس | | ٠,٤٨١ | ٠,٦٩٣ |
| ٢-٤- دليل التنمية البشرية مطروحاً منه الترتيب حسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس | | - | ٠,١١٤ |

| ٣- مقيـــاس التمكيـــن المرتبـــط بنوع الجنـــس | ١٩٨١ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| ٣-١- المقاعد المشغولة في البرلمان ( % للنساء ) | ٥,٢ | ١٠,٤(١٩٩٨) |
| ٣-٢- المشتغلون بالأعمال الإدارية و التنظيمية ( % للنساء ) | ٢٢,٨ | ٣١,٣ |
| ٣-٣- المشتغلون بالأعمال المهنية و الفنية( % للنساء ) | ١٣,٣ | ٣٩,١ |
| ٣-٤- قيمة مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس | ٠,٢١٦ | ٠,٣٩٧ |
| ٣-٥- الترتيب حسب دليل التنمية البشرية مطروحاً منه الترتيب حسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنـــس | ٠,٤٨٠ | ٠,٤١٠ |

## ٤- الملامـــح الأساسيـــة للتنميـــة البشريـــة

| | ١٩٧٠ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| ٤-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات ) | ٥٩ | ٦٩ |
| ٤-٢- السكان الذين يحصلون على : خدمات صحية (%) | - | ٨٤,٤(١٩٩٦) |
| ميـــاه مأمونة (%) | ٤٣ | ٧٣ |
| صـــرف صحي (%) | ٣٩ | ٦٠(١٩٩٧) |
| ٤-٣- نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية يومياً | - | ٢٦٠٩(١٩٩٣) |
| ٤-٤- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) | ٤٦,٦ | ٨٥,٨ |
| ٤-٥- نسبة القيد الإجمالية في التعليم ( بما فيه العالي ) (%) | ٤٩,٥ | ٥٩,٣ |
| ٤-٦- أجهزة التلفزيون ( لكل ألف أسرة ) | ٦٨ | ٩٩٠ |
| ٤-٧- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ) وفق منهجية البنك الدولي في التحويل ومكافئ القوة الشرائية لعام ١٩٩٥. | ٦٦٦ | ٥٨١٣ |
| ٤-٨- نصيب الفرد من الدخل القومي ( ل. س ) | ١٠٤٢ | ٤٧٠١٧(١٩٩٨) |

## ٥- اتجاهـــات التنميـــة البشريـــة

| | ١٩٧٠ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| ٥-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات ) | ٥٩ | ٦٩ |
| ٥-٢- معدل وفيات الرضع ( لكل ١٠٠٠ مولود حي ) | ١٣٢ | ٢٨ |
| ٥-٣- سكان يحصلون على مياه مأمونة ( % ) | ٤٣ | ٧٣ |
| ٥-٤- نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية يوميا | - | ٢٦٠٩(١٩٩٣) |
| ٥-٥- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ( % ) | ٤٦,٤ | ٨٥,٨ |
| ٥-٦- نسبة القيد الإجمالية في التعليم ( بما فيه العالي ) | ٤٩,٥ | ٥٩,٣ |
| ٥-٧- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ) | ٦٦٦ | ٥٨١٣ |

## ٦- المـــرأة و القـــدرات والمشاركـــــة

| | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| ٦-١- العمر المتوقع عند الإناث | ٦٠,٦ | ٧٠,٠ |
| ٦-٢- معدل الخصوبـــة الكليـــة | ٧,٥(١٩٧٨) | ٣,٧(١٩٩٨) |
| ٦-٣- نسبـــة قيـــد الإنـــاث في : التعليم الابتـــدائي | ٥٩,٨ | ٩٢,٦ |
| التعليم الإعـــدادي | ٢٦,٨ | ٥٢,٦ |
| التعليم الثانـــــوي | ١١,١ | ٢١,٧ |
| التعليم العـــــالي | - | ١١,٠ |
| ٦-٤- نسبة الإناث ( ٢٥ فأكثر ) الحاصلات على التعليم الثانوي فما فوق | ٢,٠ | ٨,٣ |
| ٦-٥- مشاركة المرأة في الأعمال الإدارية و التنظيمية | ٢,٥ | ٨,٠ |

| | | |
|---|---|---|
| ٦-٦- مشاركة المرأة في الأعمال المهنية و الفنية | ٢٠,٤ | ٣٠,٩ |
| ٦-٧- مشاركة المرأة في أعمال البيع | ٠,٥ | ٢,٢ |
| ٦-٨- مشاركة المرأة في الأعمال الكتابية | ٨,٦ | ١٩,٤ |
| ٦-٩- مشاركة المرأة في أعمال الخدمات | ٨,٥ | ٩,٢ |
| ٦-١٠- معدل النشاط الاقتصادي للمرأة ( ١٥ سنة فأكثر ) | ١٠,٤ | ١٨,٤ |
| ٦-١١- نسبة المشتغلات بالأجر | ٩,٧ | ٥٥,٠ |
| ٦-١٢- نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي | - | ٣٦,٦ |
| ٦-١٣- مشاركة المرأة في الحكم على المستوى الوزاري | - | ٧,٠ |
| على المستوى دون الوزاري | ٢,٥ | ٨,٠ |

| **٧- بقاء الطفل حياً و تنميته** | **١٩٧٠** | **١٩٩٨** |
|---|---|---|
| ٧-١- معدل وفيات الرضع ( لكل ١٠٠ ألف مولود حي ) | ١٣٢ | ٢٨ |
| ٧-٢- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ( لكل ١٠٠٠ طفل ) | ١٦٤ | ٣٢ |
| ٧-٣- الولادات تحت إشراف أيدي مدربة ( % ) | ٣٥(١٩٧٨) | ٨٣ |
| ٧-٤- معدل وفيات الأمهات ( لكل ١٠٠ ألف ولادة حية ) | ٤٨٥ | ٩٥ |
| ٧-٥- الأمهات اللواتي يرضّعن ثدييا ( ٦ ) أشهر على الأقل ( % ) | - | ٧٥,٢(١٩٩٣) |
| ٧-٥- الأطفال دون الخامسة الملقحون ضد أمراض الطفولة ( % ) | ١١ | ٩٧ |

| **٨- الملامح الأساسية للحالة الصحية** | **١٩٧٠** | **١٩٩٨** |
|---|---|---|
| ٨-١- الإنفاق العام على الصحة : % من إجمالي الإنفاق العام | ٠,٤(١٩٨٠) | ٣,٢٣ |
| % من الناتج المحلي الإجمالي | - | ٤,٩ |
| ٨-٢- عدد السكان لكل وحدة صحية | ٧٤,٢ ألف | ١٦,٦ ألف |
| ٨-٣- عدد السكان لكل سرير | ١٠٠٧ | ٨٣٢ |
| ٨-٤- عدد السكان لكل طبيب | ٣٨٥٦ | ٧٤٧ |
| ٨-٥- عدد السكان لكل عنصر تمريض | ٤٥٠٠ | ٥٥٠ |

| **٩- التوازن في التعليم** | **١٩٨١** | **١٩٩٧** |
|---|---|---|
| ٩-١- الإنفاق العام على التعليم ( % من إجمالي الإنفاق العام ) | ١٢,٦٥ | ١٣,١٩ |
| ٩-٢- الإنفاق العام على التعليم ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ٠,٩٥ | ٤,٦١ |
| ٩-٣- الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي ( % من الإنفاق على كافة مراحل التعليم ) | ٧٣,٩٥ | ٧٧,٥٢ |
| ٩-٤- الإنفاق العام على التعليم العالي (% من الإنفاق على كافة مراحل التعليم) | ٢٦,٠٤ | ٢٢,٤٧ |

| | | |
|---|---|---|
| ٩-٥- عدد التلاميذ لكل مدرس في المرحلة الابتدائية | ٢٨ | ٢٣ |
| ٩-٦- عدد التلاميذ لكل مدرس في المرحلتين الإعدادية و الثانوية | ٣٧ | ١٦ |
| ٩-٧- عدد التلاميذ لكل شعبة في المرحلة الابتدائية | ٢٤ | ٢٥ |
| ٩-٨- عدد التلاميذ لكل شعبة في المرحلة الإعدادية | ٣٧ | ٣٥ |
| ٩-٩- عدد التلاميذ لكل مدرس في المرحلة الثانوية | ٣٦ | ٢٨ |

| **١٠- الملامح الأساسية في مجال الاتصالات** | **١٩٧٠** | **١٩٩٧** |
|---|---|---|
| ١٠-١- أجهـزة التلفزيـون لكـل ١٠٠٠ أسـرة | ٦٨ | ٩٩٠ |
| ١٠-٢- أجهـزة الهـاتـف لكـل ١٠٠٠ أسـرة | ١٩ | ٥٢٦ |
| ١٠-٣- عدد الكتب المنشورة لكـل ١٠٠ ألف من السكـان | ١٢٥٧ | ١٥٢٣ |
| ١٠-٤- المترددون على المسـارح سنويـا ( لكل ١٠٠٠ نسمة ) | ٢١ | ٤٣ |

| **١١- قـوة العمـل** | **١٩٧٠** | **١٩٩٨** |
|---|---|---|
| ١١-١- قوة العمل ( ١٥ سنة فأكثر ) % من إجمالي السكان | ٢٥,٢ | ٣٠,٢ |
| ١١-٢- نسبة الإناث في قوة العمل ( ١٥ سنة فأكثر ) % | ١٠,٧ | ١٧,٥ |
| ١١-٣- التركيب الهيكلي لقوة العمل ( ١٠ سنوات فأكثر ) | | |
| % في الزراعـة | ٤٩,٠ | ٢٤,٦ |
| % في الصناعـة | ١٢,٩ | ٢٨,٩ |
| % في الخدمـات | ٣٨,١ | ٤٦,٥ |
| ١١-٤- نسبة المشتغلين بأجر ( % من قوة العمل ) | ٤٠,٩ | ٥٦,١ |
| ١١-٥- نسبة المشتغلين بالمهن العلمية و الفنية ( % من قوة العمل ) | ٤,٣ | ١٣,٦ |
| ١١-٦- نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي ( ١٨ -٦٤ سنة ) | – | ٢٦,٨ |

| **١٢- البطـالـة** | | **١٩٧٠** | **١٩٩٨** |
|---|---|---|---|
| ١٢-١- معدل البطالة ( % من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا من العمر ١٥ سنة فأكثر ) | إجمالي | ٥,٣ | ٨,٩ |
| | إنـاث | ٤,٤ | ١٠,٥ |
| ١٢-٢- معدل البطالة ( % من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا من العمر ١٥ سنة فأكثر ) | حضـر | ٦,٢ | ٨,٣ |
| | ريـف | ٤,٧ | ٩,٥ |
| ١٢-٣- التركيب الهيكلي للبطالة حسب الحالة التعليمية | دون الثانوي | ٩١,٨ | ٧٧,٣ |
| | ثـانـوي | ٦,٦ | ٩,٨ |
| | تعليم عالي | ١,٦ | ١٢,٩ |

| ١٣- التحضـــــــر | ١٩٧٠ | ١٩٩٤ |
|---|---|---|
| ١٣-١- سكان الحضـــر ( % من إجمالي السكان ) | ٤٤ | ٥٠ |
| ١٣-٢- معــدل النمو السنــوي لسكان الحضر ( % ) | ٤,١<br>(١٩٨١-١٩٧٠) | ٣,٦<br>(١٩٩٤-١٩٨١) |
| ١٣-٣- سكان المدينة الأكبر ( % من إجمالي سكان الحضر ) | ٣٠,٥ | ٢٣,٠ |
| ١٣-٤- عدد الأشخاص لكل غرفة | ٢,٥ | ٠,٨ |
| ١٣-٥- منازل مضاءة بالكهرباء ( % من إجمالي المنــازل ) | ٤٣ | ٩٤(١٩٩٧) |

| ١٤- الملامـــح الأساسية الديموغرافيـــة | ١٩٧٠ | ١٩٩٤ |
|---|---|---|
| ١٤-١- عدد السكان ( تعدادات السكان) -بالملايين | ٦,٢٥٧ | ١٣,٧٨٢ |
| عدد السكان (سجلات الأحوال المدنية) بالملايين | ٧,٠٧٣ | ١٧,٠٠٨(١٩٩٧) |
| ١٤-٢- معدل النمو السنوي للسكان ( % )- وفق التعدادات السكانية | ٣,٣٥<br>-١٩٧٠) | ٣,٢٩<br>(١٩٩٤-١٩٨١) |
| ١٤-٣- معدل الخصوبة الكليـــة | ٧,٥(١٩٧٨) | ٣,٧(١٩٩٨) |
| ١٤-٤- معدل الإعالة العمرية | ١١٦ | ٩١,٦ |
| ١٤-٥- الكثافة السكانية ( نسمة / كم٢ ) | ٣٤ | ٧٤ |

| ١٥- تدفقـــــات المـــــوارد | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| ١٥-١- نسبة الصادرات / الواردات ( % ) | ٨٣ | ٩٩ |
| ١٥-٢- نسبة الصادرات و الواردات / الناتج المحلي الإجمالي ( % ) | ٣٩ | ٦١ |
| ١٥-٣- ميزان الحساب الجاري ( مليون ل . س ) | ٢٢٥- | ٢٨٩٨+ |
| ١٥-٤- تحويلات العاملين من الخارج ( مليون ل . س ) | ٤٢+ | ٢٥٦٨٠+ |

| ١٦- حســـاب الدخــــل القومــــي | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| ١٦-١- الناتج المحلي الإجمالي ( مليون ل. س ) ( أسعار جارية ) | ٦٨٠٠ | ٧٩٥٧٢٦ |
| ١٦-٢- الناتج الزراعـــي ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ٢٢ | ٢٩ |
| ١٦-٣- الناتج الصنــاعي ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ٢٠ | ٢٢ |
| ١٦-٤- ناتج الخدمـــات ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ٥٨ | ٤٩ |

| | ١٩٧٠ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|
| ١٦-٥- الاستهلاك الخاص ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ٧٣ | ٦٩ |
| ١٦-٦- الاستهلاك الحكومي ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ١٨ | ١١ |
| ١٦-٧- الاستثمار المحلي الإجمالي ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ١٣ | ٢٠ |
| ١٦-٨- الادخار المحلي الإجمـــالي ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ١٠ | ٢٠ |
| ١٦-٩- الإنفاق الحكومـــي ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | - | ٣٨ |
| ١٦-١٠- الصــــــادرات ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ١٨ | ٣٠ |
| ١٦-١١- الـــــواردات ( % من الناتج المحلي الإجمالي ) | ٢١ | ٣١ |

| **١٧- اتجاهات الأداء الاقتصادي** | **١٩٧٠** | **١٩٩٨** |
|---|---|---|
| ١٧-١- الدخل القومي ( مليون ل. س ) ( أسعار جارية) | ٦٥٧٢ | ٧٣٣٣٣٠ |
| ١٧-٢- نصيب الفرد من الدخل القومي ( ل. س ) ( أسعار جارية ) | ١٠٤٢ | ٤٧٠١٧ |
| ١٧-٣- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ( أسعار ١٩٩٥ الثابتة ) | ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) | %٥,٧ |
| ١٧-٤- معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ١٩٩٥ الثابتة ) | ( ١٩٧٠-١٩٩٧ ) | %٢,٣ |

<u>مصادر البيانات</u>

- المكتب المركزي للاحصاء -التعدادات السكانية للأعوام ١٩٧٠،١٩٨١،١٩٩٤.
- المكتب المركزي للاحصاء -نتائج مسح قوة العمل لعامي ١٩٩٥،١٩٩٨.
- المكتب المركزي للاحصاء -المجموعات الاحصائية للأعوام ١٩٧١،١٩٩١،١٩٩٨،١٩٩٩.
- وزارة التربية -النشرات الاحصائية ١٩٨١،١٩٩٧.
- وزارة الصحة - إحصاءات وزارة الصحة لعامي ١٩٧٠،١٩٩٨.
- وزارة الصحة -دراسة صحة الأم والطفل لعام ١٩٩٤.
- وزارة الصحة -دراسة المسح متعدد المؤشرات لعام ١٩٩٦.
- وزارة الصحة: ورقة عمل حول الصحة والسكان ١٩٩٨.
- وزارة الصحة -برنامج التلقيح الوطني لعام ١٩٩٨.

(١٥ سنة فأكثر) من ٥١,٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٨٥,٨% في عام ١٩٩٧، وارتفعت نسبة القيد الاجمالي في التعليم العالي ودون العالي معا من ٤٩,٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٥٩,٣ % في عام ١٩٩٧. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ فقد ارتفع من ٢٢٦٩٧ ليرة سورية في عام ١٩٧٠ إلى ٤١٥٩٩ ليرة سورية في عام ١٩٩٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٨-١)

**الجدول (٨-١)**

**مؤشرات حساب دليل التنمية البشرية في سورية**

| | ١٩٧٠ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| العمر المتوقع عند الولادة (سنة) | ٥٩,٤ | ٦٩,٠ |
| نسبة الألمام بالقراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) (%) | ٥١,٥ | ٨٥,٨ |
| نسبة القيد الاجمالي في التعليم العالي ودون العالي (%) | ٤٩,٤٧ | ٥٩,٣ |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باسعار ١٩٩٥ الثابتة (ل.س) | ٢٢٦٩٧ | ٤١٥٩٩ |

تعدادات السكان للأعوام ١٩٧٠، ١٩٩٤ ـ المجموعات الإحصائية ١٩٧٠، ١٩٩٨، ١٩٩٩

## ٨-١-٢- دليل التنمية البشرية في سورية:

تم احتساب مكونات دليل التنمية البشرية في سورية وفق الطريقة المعتمدة في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية الصادر في عام ١٩٩٥، واعتمدت البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في حساب دليل العمر المتوقع عند الولادة ودليل التحصيل التعليمي. أما بالنسبة لدليل الدخل فقد تم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، وجرى تحويل القيمة من الليرات السورية إلى الدولار الأمريكي وفق المنهجية التي يتبعها البنك الدولي في تحويل قيمة متوسط نصيب الفرد من الدخل بالعملات المحلية إلى الدولار على أساس معدل الصرف الوسطي المتقل للدولار لعام ١٩٩٥ والبالغ ٣٤,٣٦ ليرة سورية للدولار. ونظراً لأن حساب قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للدولار، يتطلب أعمالاً بحثية ومسوحاً خاصة تتجاوز حدود هذا التقرير، فسوف نستخدم مكافئ التعادل للقوة الشرائية في عام ١٩٩٥ الوارد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٨ والبالغ (٤,٨) كما هو مبين في الجدول (٨-٢):

**الجدول (٨-٢)**

**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باسعار ١٩٩٥ الثابتة**

**حسب تعادل القوة الشرائية للدولار**

| | ١٩٩٠ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة (ل.س) | ٣٢١٤٥ | ٣٩١٧٦ | ٤١٠٩٩ |
| تحويل قيمة نصيب الفرد من الناتج من الليرات السورية إلى الدولار وفق معدل الصرف المثقل للدولار البالغ ٣٤,٣٦ ل.س لعام ١٩٩٥ (بالدولار) حسب منهجية البنك الدولي | ٩٣٥ | ١١٤٠ | ١٢١١ |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة حسب تعادل القوة الشرائية للدولار ووفق المكافئ (١) البالغ ٤,٨ لعام ١٩٩٥ (بالدولار) | ٤٤٨٨ | ٥٤٧٢ | ٥٨١١ |
| دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة | ٠,٧٠٦ | ٠,٨٤٩ | ٠,٩٢٠ |

(١) كما هو وارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.

وقد ارتفع دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية من ٠,٦٩٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٣٣ في عام ١٩٩٧، كما ارتفع دليل التحصيل التعليمي من ٠,٦٨٧ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٦٩ في عام ١٩٩٧، وارتفع دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باسعار ١٩٩٥ الثابتة من ٠,٧٠٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٩٢٠ في عام ١٩٩٧. أما دليل التنمية البشرية في سورية فقد ارتفع من ٠,٦٩٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٨٠٧ في عام ١٩٩٧ بمعدل نمو ٢,٠١% سنوياً الجدول (٨-٣). وتجدر الإشارة إلى الخلل في احتساب تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ لدليل التنمية البشرية في سورية لعام ١٩٩٧. فبموجب هذا التقرير انخفض دليل التنمية البشرية لسورية من٠,٧٤٩ في عام ١٩٩٥ إلى ٠.٦٦٣ في عام ١٩٩٧[١]. وفي الواقع، يعزى هذا الانخفاض إلى خلل في استخدام مكافئ تعادل القوة الشرائية. ففيما يخص عام ١٩٩٧ استخدم تقرير التنمية البشرية قيمة جد منخفضة لمكافئ تعادل القوة الشرائية بلغت ٢,٥٢. وهذه القيمة لاتتسق ولاتتناسب مع قيمة مكافئ تعادل القوة الشرائية المستخدمة للأعوام السابقة والتي بلغت ٤,٦٦ في عام ١٩٩٠ و٤,٨ في عام ١٩٩٥. هذا علماً بأن القوة الشرائية لليرة السورية في عام ١٩٩٧ كانت مساوية تقريباً لقوتها الشرائية في عام ١٩٩٥. لذا ينبغي إجراء التصحيح اللازم والذي من شأنه أن ينعكس على قيمة دليل التنمية البشرية لسورية وعلى ترتيب سورية بين دول العالم وفقاً لدليل التنمية البشرية. ولعله سيكون من الممكن -لدى إعداد تقرير التنمية البشرية القادم- إجراء دراسة مقارنة معمقة بهذا الشأن .

[١] انظر البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص (١٣٦).

**الجدول (٨-٣)**

**دليل التنمية البشرية في [١] سورية**

**ومكوناته بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ (١٩٩٠-١٩٩٧)**

| | ١٩٩٠ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|---|---|
| دليل العمر المتوقع عند الولادة (سنة) | ٠,٦٩٦ | ٠,٧١٧ | ٠,٧٣٣ | ١,٣ |
| دليل التحصيل التعليمي | ٠,٦٨٧ | ٠,٧١٢ | ٠,٧٦٩ | ١,٦ |
| دليل نصيب الفرد من الناتج | ٠,٧٠٦ | ٠,٨٤٩ | ٠,٩٢٠ | ٣,٨ |
| دليل التنمية البشرية | ٠,٦٩٦ | ٠,٧٥٩ | ٠,٨٠٧ | ٢,٠١ |

(١) احتسب هذا الدليل ومكوناته على اساس الاحصاءات السورية

ويتبين من الجدول (٨-٣) أن هناك تقدما مستمرا في دليل العمر المتوقع عند الولادة، ويفسر ذلك بانخفاض معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الرضع والأطفال دون خمس سنوات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧). كما يتبين أيضا وجود تقدم مستمر في دليل التحصيل التعليمي، ويفسر ذلك بارتفاع نسبة المتعلمين من السكان (١٥ سنة فأكثر) في عام ١٩٩٧ وفي دليل نصيب الفرد من الناتج وفي دليل التنمية البشرية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧).

## ٨-١-٣- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس:

نظرا لأن دليل التنمية البشرية لايأخذ مسألة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل بعين الاعتبار، فقد ابتكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في عام ١٩٩٥ دليلا جديدا لمراعاة هذا التفاوت، وهو "دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس".

ويتألف هذا الدليل من نفس المكونات الثلاثة "لدليل التنمية البشرية" وهي: (العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التحصيل التعليمي، ونصيب الفرد من الدخل). والاختلاف بينهما هو أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل كل مكون من المكونات الثلاث وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل، أي أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في بلد ما يكون أدنى من دليل التنمية البشرية لذلك البلد بمقدار ما يكون التفاوت كبيرا بين انجاز الذكور وانجاز الإناث. فإذا افترضنا أن دليل التنمية البشرية في بلد ما مساو لدليل التنمية البشرية في بلد آخر، وكان التباين بين انجازات الرجل والمرأة في البلد الأول أكبر من التباين في البلد الثاني، فإن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في البلد الأول يكون أدنى مما هو عليه في البلد الثاني.

ويبين الجدول (٨-٤) دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومكوناته في سورية في الأعوام ١٩٨١، ١٩٩٤، ١٩٩٧ وذلك بتطبيق المؤشرات والبيانات الاحصائية السورية:

**الجدول (٨-٤)**

**دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومكوناته**

**في سورية في الأعوام (١٩٨١،١٩٩٤،١٩٩٧)**

| | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|
| دليل العمر المتوقع عند الولادة (الموزع بين الجنسين) | ٠,٦٥٣ | ٠,٦٧٨ | ٠,٧٣٣ |
| دليل التحصيل التعليمي (الموزع بين الجنسين) | ٠,٥٣٣ | ٠,٦٧٥ | ٠,٧٥٦ |
| دليل الدخل (الموزع بين الجنسين) [١] | ٠,٢٣٥ | ٠,٤٦٨ | ٠,٦٠٥ |
| دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس [١] | ٠,٤٨١ | ٠,٦١٠ | ٠,٦٩٣ |
| دليل التنمية البشرية | - | ٠,٧٥٩ | ٠,٨٠٧ |

(١) تم احتساب دليل الدخل بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، وتم التحويل للدولار وفق منهجية البنك الدولي، والتعديل حسب القوة الشرائية بمكافئ القوة الشرائية لعام ١٩٩٥ والبالغ ٤,٨.

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- تصاعد دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس باتجاه التقارب مع دليل التنمية البشرية، مما يشير إلى وضع جيد للمرأة السورية وتقارب كبير بين الإناث والذكور.
- إن دليل العمر المتوقع عند الولادة (الموزع بين الجنسين) مرتفع نسبياً منذ عام ١٩٨١، وقد نما بمعدل سنوي مقداره (٠,٧)%.
- إن دليل التحصيل التعليمي (الموزع بين الجنسين) قد نما بمعدل سنوي مقداره (٢,٠%)، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التحاق الإناث بالتعليم خلال هذه الفترة.
- إن دليل الدخل (الموزع بين الجنسين) قد نما بمعدل سنوي مقداره (٦,٠%)، وذلك نتيجة زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## ٨-١-٤ مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس:

استخدم مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاطات الاقتصادية والسياسية. وتم اختيار مؤشرين للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية، هما النسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة في فئة المشتغلين من ذوي المناصب الادارية والتنظيمية، والنسبة المئوية لحصة كل منهما في فئة المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية. أما المشاركة في صنع القرار السياسي فيعبر عنها بحصة كل من الرجل والمرأة في المقاعد البرلمانية (مجلس الشعب).

وأما السيطرة على الموارد الاقتصادية فيعبر عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (غير المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية). والأدلة الثلاثة المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية وصنع القرارات الاقتصادية والمشاركة السياسية وصنع القرارات السياسية والسيطرة على الموارد الاقتصادية تجمع معا ويحسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس على أنه متوسط حسابي للأدلة الثلاث المكونة للدليل كما هو مبين في الجدول (٨-٦).

الجدول (٨-٥)

مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ومكوناته في سورية

(١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٩٧)

| | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|
| دليل المناصب الإدارية والتنظيمية، والأعمال المهنية والفنية | ٠,٥٣٠ | ٠,٦٣٩ | ٠,٦٦٧ |
| دليل التمثيل في مجلس الشعب | ٠,٢٠٨ | ٠,٣٥٣ | ٠,٣٥٣ |
| دليل الدخل الموزع بالتساوي بين الجنسين (١) | ٠,٠٥ | ٠,١٢٨ | ٠,١٧٢ |
| مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (وفق الاحصائيات السورية) | ٠,٢١٦ | ٠,٣٨٤ | ٠,٣٩٧ |

(١) احتسب دليل الدخل وفق أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وحول إلى الدولار حسب منهجية البنك الدولي وعدل بمكافئ القيمة الشرائية المقدرة في تقارير التنمية البشرية.

ويلاحظ في هذا الجدول ارتفاع مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس في سورية المحتسب وفق الاحصاءات السورية من ٠,٢١٦ في عام ١٩٨١ إلى ٠,٣٩٧ في عام ١٩٩٧، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة في سورية لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار الإداري والاقتصادي والسياسي. كما يلاحظ أن مقياس التمكين وفق الاحصاءات السورية هو أعلى منه وفق تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، مما يعني أن ترتيب سورية بين دول العالم (حسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس) سيتحسن عما هو مقدر في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، بحيث يبلغ المرتبة (٥٧) بدلاً من المرتبة (٨١) في عام ١٩٩٧، فيما إذا أخذ بالمقياس الأول. وهنا أيضاً من المناسب تطوير العمل في تقرير التنمية البشرية.

## ٨-٢- قياس التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

### ٨-٢ - ١ دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

بعد أن تم احتساب دليل التنمية البشرية على المستوى الإجمالي في سورية فإنه من المناسب احتساب هذا الدليل على مستوى المحافظات كوحدات إدارية رئيسية لإظهار مدى التطور الحاصل في كل منها. وكما بينا سابقاً فإن دليل التنمية البشرية يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب القوة الشرائية.

ونظراً لأن توفير بيانات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية على مستوى المحافظات، يتطلب إجراء مسوح وأعمال بحثية تتجاوز حدود هذا التقرير، فإننا سنكتفي بالتعبير عن دليل التنمية البشرية حسب المحافظات في هذا التقرير على مكوني العمر المتوقع والتحصيل التعليمي. أما مكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات فسوف نتلمس آثاره من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والديموغرافية على مستوى المحافظات (التي سنعرضها فيما بعد)، من خلال انخفاض التباينات بين المحافظات بشكل ملحوظ عبر الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧ .

وقد تم احتساب دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي للمحافظات خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٧ اعتماداً على طريقة القياس المعتمدة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ مع الإشارة إلى أن المكون الفرعي الخاص بنسبة القيد في التعليم بالنسبة

لمحافظات دمشق، ريف دمشق، القنيطرة سيتم حسابه بشكل موحد نظراً لأن قسماً كبيراً من طلاب سكان ريف دمشق، وخاصة في المناطق المحيطة بمدينة دمشق، يتابعون دراستهم في مدينة دمشق، وكذلك الأمر بالنسبة لطلاب محافظة القنيطرة. والجدول (٨-٦) يظهر تطور هذين الدليلين خلال الفترة المذكورة.

**الجدول (٨-٦)**

**تطور دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي كمكونين لدليل التنمية البشرية حسب المحافظات (١٩٨١-١٩٩٧)**

| | دليل العمر المتوقع | | | | دليل التحصيل التعليمي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ | معدل النمو (%) ١٩٨١-٩٧ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٩٧ | معدل النمو (%) ١٩٨١-٩٧ |
| دمشق | ٠,٦٩٨ | ٠,٧٣٧ | ٠,٧٧٧ | ٠,٤٢ | ٠,٧٠٩ | ٠,٧٨٥ | ٠,٨٣١ | ١,٠ |
| ريف دمشق | ٠,٦٧٥ | ٠,٧١٧ | ٠,٧٥٨ | ٠,٤٦ | | | | |
| القنيطرة | ٠,٦٤٥ | ٠,٦٩٣ | ٠,٧١٢ | ٠,٥٥ | | | | |
| حلب | ٠,٦٤٧ | ٠,٦٨٧ | ٠,٧٢٢ | ٠,٤٦ | ٠,٤٨٥ | ٠,٦١١ | ٠,٧٢٥ | ٢,٥ |
| حمص | ٠,٦٧٠ | ٠,٧١٠ | ٠,٧٤٧ | ٠,٤٥ | ٠,٦٤٤ | ٠,٧٤٧ | ٠,٧٩٧ | .١,٣ |
| حماه | ٠,٦٧٧ | ٠,٧١٣ | ٠,٧٥٥ | ٠,٤٠ | ٠,٦٠١ | ٠,٧١١ | ٠,٨٠٣ | ١,٨ |
| اللاذقية | ٠,٦٧٠ | ٠,٧٠٨ | ٠,٧٤٧ | ٠,٤٢ | ٠,٦٦٣ | ٠,٧٨٥ | ٠,٨٣٢ | ١,٤ |
| طرطوس | ٠,٦٨٣ | ٠,٧٢٢ | ٠,٧٦٢ | ٠,٤٣ | ٠,٦٨٦ | ٠,٧٧٥ | ٠,٨٠٨ | ١,٠ |
| دير الزور | ٠,٥٧٨ | ٠,٦١٣ | ٠,٦٤٨ | ٠,٤٥ | ٠,٤٢٩ | ٠,٥٤١ | ٠,٦٤٥ | ٢,٦ |
| ادلب | ٠,٦٤٧ | ٠,٦٨٧ | ٠,٧١٨ | ٠.٤٦ | ٠,٥٢٥ | ٠,٦٤٧ | ٠,٧٥٠ | ٢,٢ |
| الحسكة | ٠,٦١٢ | ٠,٦٥٠ | ٠,٦٨٥ | ٠,٤٦ | ٠,٤٠١ | ٠,٥٤٢ | ٠,٦٨٨ | ٣,٤ |
| الرقة | ٠,٥٩٨ | ٠,٦٣٩ | ٠,٦٧٠ | ٠,٥٠ | ٠,٣٧٣ | ٠,٥١٦ | ٠,٦٩٣ | ٣,٩ |
| السويداء | ٠,٦٩٨ | ٠,٧٤٢ | ٠,٧٧٨ | ٠,٤٧ | ٠,٦٥٢ | ٠,٧٩٢ | ٠,٨٢٣ | ١,٥ |
| درعا | ٠,٦٢٢ | ٠,٧٠٣ | ٠,٧٣٨ | ٠,٤٦ | ٠,٥٦٨ | ٠,٧٢٦ | ٠,٧٨٣ | ٢,٠ |

يظهر الجدول تطورا إيجابيا في دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي لجميع المحافظات دون استثناء. كما يشير إلى محدودية التفاوتات بشكل ملحوظ بين المحافظات وخاصة بالنسبة لدليل التحصيل التعليمي.

ويعود تحسن هذين الدليلين ومحدودية التفاوت بشأنهما بين المحافظات إلى جهود التنمية في تحقيق التوزيع المتوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الخدمات التعليمية في مختلف المحافظات ريفا وحضرا.

ويجدر التنويه إلى أن المحافظات التي ينخفض فيها دليل التنمية عن المتوسط وهو انخفاض جد محدود هي محافظات تعتمد اقتصاديا بشكل رئيسي على الزراعة إذ يلتحق أفراد الأسر في هذه المحافظات بالعمل الزراعي في سن مبكرة، وترتفع نسبة التسرب من التعليم فيها، لذلك تنخفض نسبة الالتحاق بالتعليم نسبيا. وترتفع نسبة الأمية في هذه المحافظات بالمقارنة مع المحافظات الأخرى. ونتيجة صدور قانون إلزامية التعليم عام ١٩٨١ واستراتيجية الدولة حول ديمقراطية التعليم

ومجانيته، فقد ارتفعت نسب الالتحاق بالتعليم وانخفضت نسبة الأمية بصورة ملموسة في كافة المحافظات.

## ٨-٢ -٢ دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس على مستوى المحافظات:

كما هو الحال بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية، سيتم احتساب دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي على مستوى المحافظات، وذلك لعامي ١٩٨١ و ١٩٩٧ لبيان مقدار انخفاض التفاوت بين المحافظات فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين. والجدول (٨-٧) يظهر النتائج لكل من الدليلين. أما تقدير دليل الدخل الموزع على مستوى المحافظات - وللأسباب التي ذكرناها سابقا- فإنه يحتاج لبحث متخصص.

**الجدول (٨-٧)**

**تطور دليلي العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي الموزع بالتساوي**

**(كمكونين لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس) حسب المحافظات (١٩٨١-١٩٩٧)**

| البيان | دليل العمر المتوقع الموزع بين الجنسين | | | دليل التحصيل التعليمي الموزع بين الجنسين | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحافظات | ١٩٨١ | ١٩٩٧ | معدل النمو ١٩٨١-١٩٩٧ | ١٩٨١ | ١٩٩٧ | معدل النمو ١٩٨١-١٩٩٧ |
| دمشق | ٠,٦٩٤ | ٠,٧٧٥ | ٠,٦٩ | ٠,٦٩٥ | ٠,٨٣٤ | ١,١٥ |
| ريف دمشق | ٠,٦٧٣ | ٠,٧٥٢ | ٠,٦٩ | | | |
| القنيطرة | ٠,٦٥٠ | ٠,٧٢٤ | ٠,٦٨ | | | |
| حلب | ٠,٦٤٣ | ٠,٧١٩ | ٠,٧٠ | ٠.٤٢٦ | ٠,٧١٨ | ٣,٣٢ |
| حمص | ٠,٦٧٠ | ٠,٧٤٦ | ٠,٦٧ | ٠,٦٠٦ | ٠,٧٩٣ | ١,٦٩ |
| حماه | ٠,٦٧٣ | ٠,٧٥٠ | ٠,٦٨ | ٠,٥٥٣ | ٠,٧٩٥ | ٢,٢٩ |
| اللاذقية | ٠,٦٧٠ | ٠,٧٤٤ | ٠,٦٦ | ٠,٦٦٣ | ٠,٨٣٢ | ١,٤٣ |
| دير الزور | ٠,٥٧٦ | ٠,٦٤٨ | ٠,٧٣ | ٠,٣٤١ | ٠,٦١٢ | ٣,٧٢ |
| ادلب | ٠,٦٣٩ | ٠,٧١٦ | ٠,٧١ | ٠,٤٤٩ | ٠٠,٧٤٢ | ٣,١٩ |
| الحسكة | ٠,٥٨٥ | ٠,٦٨٥ | ٠,٩٩ | ٠,٣١٩ | ٠,٦٦٥ | ٤,٧٠ |
| الرقة | ٠,٦٠٠ | ٠,٦٧١ | ٠,٧٠ | ٠,٢٧١ | ٠,٦٧٩ | ٥,٩١ |
| السويداء | ٠,٦٩٣ | ٠,٧٧٥ | ٠,٧٠ | ٠,٦٢٦ | ٠,٨٢٠ | ١,٧٠ |
| درعا | ٠,٦٥٩ | ٠,٧٣٧ | ٠,٧٠ | ٠,٥١٤ | ٠,٧٨٣ | ٢,٦٧ |
| طرطوس | ٠,٦٨٢ | ٠,٧٥٦ | ٠,٦٥ | ٠,٦٥٣ | ٠,٨١٢ | ١,٣٧ |

يلاحظ من هذا الجدول أن دليل العمر المتوقع الموزع بين الجنسين قد نما خلال هذه الفترة بالنسبة لجميع المحافظات بشكل متقارب. أما فيما يخص دليل التحصيل التعليمي الموزع بين الجنسين فقد تفاوت معدل النمو بشكل أدى إلى تقليص التفاوت بين المحافظات بشكل ملحوظ. أما الظاهرة الأخرى الجديرة بالإبراز فهي محدودية التباين بين المحافظات فيما يخص التكافؤ بين الجنسين، الأمر الذي يعبر عن نتائج أحد جوانب التوازن في عملية التنمية في سورية وزيادة

مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات.

### ٨-٢-٣ تطور بعض الخصائص الديموغرافية في المحافظات:

تشير بيانات بعض المؤشرات السكانية حسب المحافظات إلى وجود تطورات ملحوظة في مستوى التحضر في المحافظات وخاصة في محافظات ريف دمشق والرقة ودرعا والحسكة، كما أن معدل النمو السكاني قد تفاوت بشكل ملحوظ من محافظة لأخرى، وخاصة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤، فقد ارتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ في المحافظات الشمالية الشرقية. ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في محافظة ريف دمشق خلال هذه الفترة إلى تدفقات الهجرة الداخلية إليها وخاصة من مدينة دمشق إضافة للزيادة الطبيعية. أما الكثافة السكانية فقد ارتفعت في معظم المحافظات رغم الاختلاف في معدل نمو الكثافة السكانية بين المحافظات كما هو مبين في الجدول (٨-٨).

**الجدول (٨-٨)**

**تطور بعض المؤشرات السكانية حسب المحافظات**

**(١٩٧٠-١٩٩٤)**

| البيان | توزيع السكان | | | معدل النمو السنوي (بالألف) | | نسبة سكان الحضر | | | الكثافة بالكيلومتر | | | معدل الخصوبة الكلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحافظات | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٨١ / ١٩٧٠ | ١٩٨١ / ١٩٩٤ | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٧٠ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٨١ | ١٩٩٣ |
| دمشق | ١٣,٣ | ١٢,٣ | ١٠,١ | ٢٦,٣ | ١٨ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٧٠٩٠ | ١٠٥٩٣ | ١٣٧٥٤ | ٤,٧ | ٢,٤ |
| ريف دمشق | ٩,٩ | ١٠,٢ | ١١,٩ | ٣٦,٢ | ٤٥,٩ | ٢٠,٣ | ٣٦,٢ | ٤٨,٩ | ٣٧ | ٥١ | ٩٣ | ٦,٩ | ٤,٤ |
| حلب | ٢٠,٩ | ٢٠,٨ | ٢١,٦ | ٣٣,٠ | ٣٦,١ | ٥٣,٨ | ٥٩,٧ | ٦١,٢ | ٨٢ | ١٠٢ | ١٦٠ | ٦,٩ | ٤,٦ |
| حمص | ٨,٧ | ٩,٠ | ٨,٨ | ٣٧,٢ | ٣١,٦ | ٤٦,٤ | ٥٠,١ | ٤٥,٦ | ١٣ | ١٩ | ٢٨ | ٦,٥ | ٣,٤ |
| حماه | ٨,١ | ٨,١ | ٨,٠ | ٣٣,٢ | ١,١ | ٣٤,٠ | ٣٣,٧ | ٣٠,٧ | ٥٨ | ٨٣ | ١٢٤ | ٧,٣ | ٤,٩ |
| اللاذقية | ٦,٢ | ٦,١ | ٥,٤ | ٣٢,٧ | ٢٣,٦ | ٣٨٣ | ٤١,٨ | ٤٩,٠ | ١٦٩ | ٢٤١ | ٣٢٤ | ٥,٩ | ٢,٨ |
| دير الزور | ٤,٥ | ٤,٥ | ٥,٢ | ٣١,٠ | ٤٣,٦ | ٣٠,٤ | ٣٠,٤ | ٢٨,٣ | ٩ | ١٢ | ٢١ | ٧,٧ | ٥,٩ |
| ادلب | ٦,١ | ٦,٤ | ٦,٦ | ٣٨,٤ | ٣٤,٨ | ٢٢,١ | ٢١,٠ | ٢٥,٦ | ٦٥ | ٩٥ | ١٤٨ | ٨,٥ | ٥,٧ |
| الحسكة | ٧,٤ | ٤,٣ | ٧,٤ | ٣٣,٢ | ٣٣,١ | ٢٠,٥ | ٢٨,٩ | ٣٢,٥ | ٢٠ | ٢٩ | ٤٤ | ٨,٢ | ٥,٩ |
| الرقة | ٣,٩ | ٣,٩ | ٤,٠ | ٣٣,١ | ٣٥,٩ | ١٦,١ | ٣٨,٧ | ٤٠,٧ | ١١ | ١٨ | ٢٨ | ٧,٦ | ٥,٢ |
| السويداء | ٢,٢ | ٢,٢ | ١,٩ | ٣٢,٩ | ٢٣,٠ | ٢٧,٧ | ٢٨,٨ | ٢٨,٦ | ٢٥ | ٣٦ | ٤٨ | ٦,٠ | ٣,٠ |
| درعا | ٣,٧ | ٤,٩ | ٤,٤ | ٤١,٥ | ٤٠,٣ | ١٤,٣ | ٢١,٣ | ٣٧,٢٧ | ٦٢ | ٩٧ | ١٦١ | ٩,٠ | ٥,٠ |
| طرطوس | ٤,٨ | ٤,٩ | ٤,٣ | ٣٥,٦ | ٢١,٩ | ١٨,٣ | ٢٠,٢ | ٢٦,٠ | ١٦٠ | ٢٣٤ | ٣٠٨ | ٥,٥ | ٢,٥ |
| القنيطرة | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٤ | ٤٣,٤ | ٤٨,٨ | – | – | – | ١٠ | ١٤ | ٢٦ | ٨,١ | ٤,٥ |
| المجموع | ٦٣٠٥ | ٩٠٤٦ | ١٣٧٨٢ | ٣٣,٥ | ٣٣,٠ | ٤٣,٥ | ٤٧,٠ | ٤٩,٨ | ٣٤ | ٤٩ | ٧٤ | ٦,٨ | ٤,٢ |

المصدر: تعداد السكان للأعوام ١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤ والمجموعات الإحصائية.

## ٨-٢-٤ تطـور بعض الخصـــائص الاقتصاديـة للمحافظات:

يلعب توزع المنشآت الاقتصادية والأراضـــي الزراعية دوراً هاماً في التنمية البشرية في المحافظـات. هذا وقد لعبت خطط التنمية الاقتصادية دوراً في التوزع المتوازن لمنشآت القطاع العام بين المحافظات السورية، مما أدى إلى خلق فرص عمل لسكان المحافظات، وإلى انخفاض تيارات الـــهجرة بيـن المحافظـــات وتبـدل اتجاهاتها نحـو مراكز المحافظـــات نفســها وخاصــة خـلال العقدين الأخـيرين. والجـدول (٨-٩) يظـــهر التوزع النســـبي للمنشـــآت الاقتصاديـــة والأراضـــي الزراعية وتطورهما خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤ .

**الجدول (٨-٩)**

**تطور بعض المؤشرات الاقتصادية حسب المحافظات**

**(١٩٨١-١٩٩٤)**

| البيان | التوزع النسبي للمنشآت الاقتصادية | | عدد السكان / المنشأة | | التوزع النسبي للمساحة المستثمرة زراعياً | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحافظات | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ | ١٩٨١ | ١٩٩٤ |
| دمشـــــق | ٢٠,١ | ١٦,٣ | ٢٤,١ | ١٩,٨ | ٣,٢ | ٢,٤ |
| ريف دمشق | ٩,١٠ | ١٢,٨ | ٤٣,٢ | ٢٩,٨ | | |
| حـلـــب | ١٢,١٠ | ٢١,٥ | ٣٥,٢ | ٣٢,٠ | ٢١,٢ | ٢٢,٢ |
| حـمـــص | ٩,٣ | ٩,٨ | ٣٧,٨ | ٢٨,٨ | ٦,٥ | ٧,١ |
| حـمـــاه | ٧,٥ | ٧,٧ | ٤٢,٩ | ٣٣,٠ | ٩,٠ | ٧,٤ |
| اللاذقـيــة | ٥,٦ | ٦,١ | ٤٢,٧ | ٢٨,٥ | ١,٧ | ١,٨ |
| ديــر الزور | ٢,٨ | ٣,٠ | ٦٤,٢ | ٥٥,٤ | ٢,٤ | ٣,٦ |
| ادلـــب | ٥,٧ | ٤,٩ | ٤٣,٨ | ٤٢,٤ | ٥,٨ | ٦,٠ |
| الحســكة | ٤,٦ | ٥,٢ | ٦٢,٨ | ٤٥,٧ | ٢٤,٦ | ٢٤,٩ |
| الــرقـــة | ٢,٧ | ٢,٦ | ٥٧,٥ | ٤٨,١ | ١٥,٣ | ١٥,٦ |
| الســويداء | ١,٩ | ١,٨ | ٤٥,٩ | ٤٣,٥ | ٣,٢ | ٢,٧ |
| درعـــا | ٢,٧ | ٣,٣ | ٥٧,٦ | ٤٢,٧ | ٤,٥ | ٣,٩ |
| طــرطوس | ٤,٦ | ٤,٧ | ٤٢,١ | ٢٨,٨ | ٢,٤ | ٢,١ |
| القنيــطرة | ٠.٢ | ٠,٣ | ٧٤,١ | ٤٣,٧ | ٠,٤ | ٠,٣ |
| المجـمــوع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٣٩,٢ | ٣١,٩ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٨١-١٩٩٤ وحصر المنشآت لعامي ١٩٨١-١٩٩٤ والمجموعات الإحصائية.

إن دراسة الخصائص الاقتصادية للمحافظـــات تظهر أن التوزيع النسبي للمنشـــآت فـــي عـــام ١٩٩٤ أصبح أكثر تلاؤماً مع التوزع النسبي للســكان حســب المحافظات، فقد انخفضت نسبة المنشآت في محـــافظتي دمشق وحلب لصالح المحافظات الأخرى رغم نمو عدد المنشآت في هاتين المحافظتين بمعدل سنوي يزيد عـــن ٣% ، كما أن عدد السكان لكل منشأة أصبح أكثر تقارباً عام ١٩٩٤ منه في عام ١٩٨١ وهذا يعني أن تـــوزع المنشآت أصبح أكثر توازناً، وذلـــك نتيجـة للجـــهود المبذولة من خلال خطط التنمية التي سعت إلى تحقيـــق

التوازن بين جميع المحافظات. أما فيما يخص التوزع النسبي للأراضي المستثمرة زراعياً، فعلى الرغم من عدم وجود تبدل ملحوظ فإن هناك انخفاضاً طفيفاً في نسبة الأراضي الزراعية في محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا والسويداء نتيجة التوسع العمراني الكبير فيها.

## ٨-٢-٥ تطور بعض مؤشرات الخدمات في المحافظات:

حدثت في المحافظات تطورات ملحوظة في مجال تقديم خدمات التعليم والصحة والسكن والكهرباء خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٧.

**الجدول (٨-١٠)**

**تطور بعض المؤشرات الصحية والتعليمية والسكنية حسب المحافظات**

**(١٩٨١-١٩٩٧)**

| البيان | متوسط عدد السكان لكل طبيب | | متوسط عدد السكان لكل سرير | | متوسط عدد الأشخاص بالغرفة | | نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء | | معدل الالتحاق بمراحل التعليم دون ا الجامعي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحافظات | ١٩٨١ | ١٩٩٧ | ١٩٨١ | ١٩٩٧ | ١٩٧٠ | ١٩٩٧ | ١٩٧٠ | ١٩٩٧ | ١٩٧٠ | ١٩٩٧ |
| دمشق | ١٢٧٥ | ٥٤٠ | ٤٩٤ | ٥٣٣ | ٢,٠ | ١,٤ | ٩٢ | ٩٩ | | |
| ريف دمشق | ١٢٧٥ | ٥٤٠ | ٤٩٤ | ٥٣٣ | ٢,٤ | ١,٦ | ٥٣ | ٩٨ | ٧٦ | ٧٦ |
| حلب | ١٨٥٠ | ٧٨٣ | | ٩٨٦ | ٢,٥ | ١,٨ | ٤٥ | ٩١ | ٥٣,١ | ٦٣,٢ |
| حمص | ٢٢٦٤ | ٧٤٧ | ١٢٤٤ | ١٠٤٢ | ٢,٦ | ١,٧ | ٤٣ | ٩٦ | ٧٠,٤ | ٨٥,٨ |
| حماه | ٤١٣٧ | ١٠٢٧ | ١٤٦٧ | ١٢٨٩ | ٣.٢ | ٢,٠ | ٣٤ | ٩٦ | ٦٤,٧ | ٧٤,٠ |
| اللاذقية | ١٨٥١ | ٦١١ | ١٠٠٢ | ٦٣٦ | ٢,٦ | ١,٣ | ٣٧ | ٩٩ | ٧٧,٧ | ٨٢,٣ |
| دير الزور | ٣٨٩٦ | ١٣٨٨ | ١٢٦٣ | ٨٧٣ | ٢,٧ | ٢,٢ | ٢٧ | ٨٨ | ٤٨,٧ | ٦٠,٣ |
| ادلب | ٥٧٣٨ | ١٤٤٦ | ٢٥٥٣ | ١٨٥٨ | ٢,٨ | ٢,٠ | ٢٩ | ٩٧ | ٥٨,٤ | ٧٠,٥ |
| الحسكة | ٥٢٣٢ | ٢٤٨٩ | ٣٤٨٨ | ١٥٥٦ | ٢,٥ | ١,٨ | ١٨ | ٨٥ | ٤١,١ | ٦١,٦ |
| الرقة | ٣٤٤٩ | ١٢٢٥ | ١٣٩٤ | ١٠٥٧ | ٣,٠ | ٢,١ | ١٢ | ٩٠ | ٣٦,٦ | ٦٠,٧ |
| السويداء | ٤١٤٨ | ٦٤١ | ٨٨٥ | ٧٥٤ | ٢,٤ | ١,٥ | ٢٩ | ٩٩ | ٧٥,٥ | ٨١,٨ |
| درعا | ٤٣٧٢ | ٩٣٩ | ١٣٣٩ | ١٣٩٣ | ٢,٩ | ٢,٠ | ٢١ | ٩٩ | ٦٦,٩ | ٧١,٨ |
| طرطوس | ٣٤١٠ | ٤٦٥ | ١٠٧١ | ٥٦٤ | ٣,٣ | ١,٣ | ١٩ | ٩٩ | ٧٧,٠ | ٨١,٥ |
| القنيطرة * | ١٠٩٤ | ١٢٧ | * – | – | ٢,٨ | ١,٩ | – | ٩٩ | * – | * – |
| المجموع | ٢١٧٤ | ٧٦٧ | ٨٧٨ | ٨٥١ | ٢,٥ | ١,٨ | ٤٣ | ٩٧ | ٦٣,٢ | ٧٠,٢ |

* بالنسبة لمؤشرات محافظة القنيطرة تم حسابها بشكل مشترك مع محافظة ريف دمشق نظراً للتداخل بين الخدمات في هاتين المحافظتين.

ويشير الجدول (٨-١٠) إلى تطور ملحوظ في مستوى الخدمات وتوزعها بين المحافظات. وهذا يعود لجهود خطط التنمية المتعاقبة في مجال نشر الخدمات، وتوزعها بين مختلف المحافظات في الحضر والريف على السواء. وهذا له أثر كبير على رفع مستوى التنمية البشرية في مختلف المحافظات وفي الريف والحضر معاً. أما بالنسبة لوصول هذه الخدمات إلى مختلف فئات السكان فإن الاستراتيجية المتبعة في سورية حول ديمقراطية التعليم ومجانيته في مختلف مراحل التعليم وتقديم الخدمات الصحية بشكل مجاني إلى جميع الناس قد ساعد على رفع مستوى التنمية البشرية في مختلف المحافظات وتخفيض التفاوتات.